



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

جوانب من الدرس الصوتي والصرفي عند حيدرة اليمني

علي سليمان الجوابرة

رسالة

مقدمة إلى

عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في الدراسات اللغوية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2003

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة

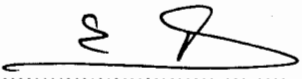
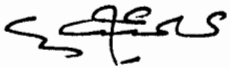
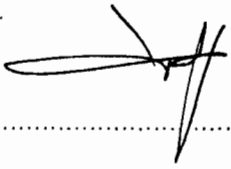
اجازة رسالة جامعية

عمادة الدراسات العليا


تقرر اجازة الرسالة المقدمة من الطالب علي سليمان الجوابرة والموسومة بـ :

"جوانب من الدرس الصوتي والصرفي عند الحيدرة" استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية .

القسم : اللغة العربية .

<u>الأسم</u>	<u>التوقيع</u>	<u>التاريخ</u>	
أ.د. عبدالقادر مرعي		٢٠٠٣/٨/١٩	مشرفاً
أ.د. يحيى عباينة		٢٠٠٣/٨/١٩	عضواً
أ.د. محمد حسن عواد		٢٠٠٣/٨/١٩	عضواً

عميد الدراسات العليا



د. ذياب البداينة



جدول المحتويات

الموضوع	الصفحة
جدول المحتويات.....	أ
الملخص بالعربية.....	ج-د
الملخص بالانجليزية.....	هـ-و
الفصل الأول-الأصوات اللغوية	1-11
الإبدال.....	11-25
الإعلال	36-58
الإمالة	59-65
الهمزة وأحكامها.....	66-84
الإدغام.....	88-98
الوقف.....	99-105
الفصل الثاني: التصريف ومعانيه.....	106-117
الفعل.....	118-120
أقسام الفعل	121-137
النسب	137-140
الجموع.....	140-145
الفصل الثالث: منهج الحيدرة في دراسة الجوانب الصوتية....	145-150
الخاتمة	150-154
قائمة المراجع	155-161

الملخص

جوانب من الدرس الصوتي والصرفي عند حيدرة اليميني

علي سليمان محمد الجوابرة

جامعة مؤتة 2003

تتناول هذه الدراسة جوانب من الدرس الصوتي والصرفي عند الحيدرة خلال كتابه "كشف المشكل في النحو"، فالحيدرة عالم من وجوه أهل اللغة وأعيانهم علماء ونحواً وشعراً، كما أنه صاحب كتاب كشف المشكل في النحو، وكتاب قيم قد حوى علوم الصوت والصرف والنحو - ولم يقتصر عليها - خلط هذه العلوم بغيرها من فنون العربية كعلم القراءة، وما يحتاجه الشاعر العروض، ولحن العامة، ويعلل هذه العلوم صوتياً و صرفياً، وقد ضمته آراء وآراء النحاة المشاهير من نحاة المدرستين البصرية والكوفية والمدرسة البغدادية ولمّا كان هذا الموضوع لم يدرس دراسة وافية ومستقلة من قبل، ارتأيت أن أبسط البحث في الدراسات الصوتية والصرفية عنده، متبعاً لما الوصفي التفسيري حيث عرضت القضايا عنده ذكراً رأيه فيها و آراء القدامى والمحدثين فيها كما ناقشتها في ضوء علم اللغة الحديث.

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، ثم قا بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بحثي، وعرضت في المقدمة أهم الموضوع، وأهم المراجع القديمة والحديثة التي استعنت بها، والمنهج الذي اعتمدته في دراستي الصوتية والصرفية وغير ذلك.

أما الفصل الأول فقد تناولت فيه الأصوات اللغوية ومخارجها وصفاتها، تناولت الإبدال، والإعلال، والإمالة، والهمز وأحكامه، والإدغام والوقف . وتضمن الفصل الثاني الجوانب الصرفية وتناولت فيه ستة مسائل وهي التصريف ومعانيه، والفعل وتقسيماته، والنسب، والتصغير، والممدود والمقص والجموع.

أمّا الفصل الثالث فقد عرضت فيه منهج الحيدرة في تناول المسائل الصوتية والصرفية .

وفي الخاتمة ذكرت النتائج التي توصلت إليها في غضون البحث اذكر منها:

1- اتبع الحيدرة منهج الخليل في ترتيب أصوات العربية تبعاً لمخارجها، بدءاً بالحلقة وانتهاءً بالشفة، وكذلك اتبعه في عدد مخارجها فهي عند كليهما ثمانية مخارج مبتدئاً بالحلقة ومنتهاً بالشفتين، وأمّا الألف والواو والياء فقال لا حيز لها.

2- اختلف الحيدرة مع المحدثين في بعض صفات الأصوات، فقد عدّ صوت الضاد رخواً في حين عدّه المحدثون شديداً كغيره من علماء العربية القدماء، واختلف أيضاً في صوت الكاف حيث عدّه رخواً في حين عدّه المحدثون شديداً .

3- أطلق الحيدرة صفة الأجلد على الهمزة في حين أطلق المازني هذه الصفة على صوت التاء لما يحتاجان إليه عند نطقهما من القوة و الشدة و حصر الصوت

و لما يتطلبان من جهد من الناطق في إيضاحهما، كما أن أصوات العلة غير جلدة لما يحدث لها من تغيير و زوال، وإذا أبدلت من الهمزة صوت علة أصبحت الهمزة صوتاً غير جلد.

4- يعد الإبدال عند الحيدرة نوعاً من المماثلة الصوتية، حيث إن الصوت يبدل بصوت آخر نتيجة تأثرة بصوت يسبقه أو يلحقه، كما يذكر مسوِّغاً آخر وهو التخلص من الثقل والميل نحو السهولة والتيسير، كما في إبدال أحد الحرفين المثلين ياءً .

5- خص الحيدرة النبر بالهمزة كما خصه القدماء بالهمزة، إذ هو ضغط المتكلم على الحرف، فالنبر يعبر به عن الهمز وما يصاحبها من ضغط لتخرج محققة .

Abstract
Parts of the phonatic and morphologic lesson according
Haydarah al-yamaniy
Ali Suliman Mohammad Al-Jawabrah
Mutah university 2003

This study is concerned with many sides of phonatic and morphologic lesson according to haydarah through his book "Grammar problems discarding". haydarah is one of the largely yamaneean in poet and grammar- and he didn't concern himself on them but he mixed these sciences with others such as: Arabic arts like reading science and what the poet needs of prosody and he analysis these sciences phonetically and morphologically and include in his book his opinions and the opinions of the famous. Basra and kofa schools scientist.

Since this subject hadn't been given a complete independent study before. I decided to simplisies the research in phontatic and morphologic according to him using the descriptive methods where I presented the is issues by mentioning his opinion on it and the older and new scientists opinions, also I discussed it in light of modern linguistic science.

I divided the research into introduction preface and three chapter and a conclusion the resource menu and references which I depend on during my research. In the introduction I present the subject importance and the importance of old and new references which I used and the method that used during the phonatic study and others.

The first chapter deals with the linguistic sounds and its characteristic then I dealt with replacement and the stopping.

The second chapter deals with the morphologic sides and it discuss six problems: conjugation and its meaning, verb and its divisions, attributions and minimizing.

The third chapter deals with headrace method in managing phonatic problems of the end the results were mentioned and I'll mention some of them:

1. Haydarah use Al-Khaliyl method in arranging Arabic sounds according to its exit from the throat to the lips, also he follow him in its number, since they were eight exits from throat to lips but "Al-alef" and "Al-waw" and "Al-yea" haven't any place for it.
2. He differs from some new scientists in the properties of some sounds he consider "dad" as a loose letter while others consider it strong also he differ in "Kaf" sound since he consider it loose while others consider it strong.

3. He give the character of endurance to “Al-hamzih” while al-maznee give it alta” sound since it need stressness and strongness when pronouncing it, also Aleela” sounds is not endurance since it need changes and if we change “Al-hamzih” with “Aleela” so “Al-hamza” not endurance sound.
4. “Haydarah is a type of sound similarities that sound is changed with other sound since it is affected with previous sound. As it is used by replacing one of the similar lathers.
5. Al-hamzih uses “Al-naber” and change it with “Al-hamzih” as the older do then it is the talker impression on the letter since Al-naber is expressed by Al-hamza, and it is has stress.

الفصل الأول

الأصوات اللغوية مخارجها وصفاتها

المقدمة

يعد الحيدرة لغويًا ونحويًا فقد تناول الكثير من موضوعات الصوت والصرف والنحو في كتابه "كشف المشكل في النحو" الذي وصل إلينا، رتبها في أبواب واضعاً لكل باب أسئلة والإجابة على تلك الأسئلة بفصول، مبدياً رأيه في بعض المسائل ومستعيناً أحياناً بوجهة نظر مشاهير العلماء النحاة، كما يبدي رأيه أستاذه أديب الأدباء أبي السعود بن الفتح لأنه أخذ عنه وضبط مسأله عليه.

ولكتابيه كشف المشكل أهمية كبيرة إذ يعدّ الكتاب الوحيد الذي وصل إلينا للحيدرة، وهو كتاب قيم قد حوى علوم الصوت والصرف والنحو - ولم يقتصر عليها - لكنه خلط هذه العلوم بغيرها من فنون العربية كعلم القراءة، وما يحتاجه الشاعر في علم العروض، ولحن العامة، وهوفي ذلك يعلل هذه العلوم صوتياً وصرفياً كما أظهر نوعاً من الدقة و الاهتمام بالجزئيات، وكثرة التفريعات داخل الجزئية الواحدة .

ولمّا كان هذا الموضوع لم يدرس دراسة وافية ومستقلة من قبل، فقد ارتأيت أن أبسط البحث في الدراسات الصوتية والصرفية عنده، متبعاً المنهج الوصفي التفسيري حيث عرضت القضايا عنده ذاكراً رأيه فيها و آراء القدماء والمحدثين فيها، كما ناقشتها في ضوء علم اللغة الحديث.

واعتمدت في دراستي هذه على كتاب كشف المشكل ميدان البحث، ثم اطلعت على أمّات كتب الصرف والنحو، مثل: الكتاب لسبويه، والممتع في التصريف لابن عصفور، وشرح الملوكي وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الشافية للرضي الاسترأبادي، ومن المراجع الحديثة التي عدت إليها اللغة العربية معناها ومبناها لتنام حسّان، والأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، وعلم اللغة العام لكمال بشر، والمنهج

الصوتي للبنية العربية لعبد الصبور شاهين، و أبنية الفعل لعصام نور الدين والدراسات اللهجية والصرفية عند ابن جني لحسام النعيمي وغيرها وأفدت من أبحاث مثل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى وظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية لعبد القادر مرعي، وتحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير لسمير استيتية، وتأملات في ظواهر الحذف الصرفي لفوزي الشايب وغيرها من الأبحاث، كما أفدت من الرسائل الجامعية مثل : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية لفوزي الشايب، وأثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية لعبد الله كنعان، والإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر لمحمود خريسات غيرها.

وقد جاءت هذه الرسالة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت نتائج الدراسة.

وتناولت في التمهيد حياة الحيدرة اسمه ونسبه وموطنه وشيوخه وتلامذته ومكانته العلمية

وتناولت في الفصل الأول الجوانب الصوتية عند الحيدرة مثل: مخارج الحروف وصفاتها والإبدال والإعلال والإمالة والهمز والإدغام والوقف، فعرضت في باب الإبدال تعريفه وحروفه، وتناولت في الإعلال تعريفه وأنواعه : الإعلال بالقلب، والإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف، وفي نهاية هذه المسائل عرضت نماذج من الإعلال بالنقل والحذف محاولاً تفسيرها من وجهة نظر صوتية حديثة.

أما الإمالة فقد تناولت تعريفها وشروطها.

أما الهمز فقد جاءت موضوعاته متعددة، وهي الهمز والنبز، وتخفيف الهمزة وحذف الهمزة، وحذف الهمزة قياسياً، وحذف الهمزة سماعياً، وحذف الهمزة من الأسماء مع التعويض، وحذف الهمزة من الأسماء دون تعويض، وحذف الهمزة من الأفعال، وإبدال الهمزة ألفاً أو واواً أو ياءاً، وإبدال الهمزة من الواو والياء واختلاف القراء في الهمزتين المتعاقبتين من كلمة ومن كلمتين.

وفي الإدغام درست المسائل التالية: تعريف الإدغام وأقسامه ثم اختلاف القراء في الإدغام.

أما الوقف فقد درسته من خلال الوقف بالإبدال والوقف بالحذف والوقف بالزيادة والوقف بالإشمام والوقف بالروم، والوقف بنقل حركة الآخر.

أما الفصل الثاني فقد تضمن الجوانب الصرفية عند الحيدرة، وتناولت فيه ست مسائل وهي: التصريف ومعانيه، والفعل وتقسيماته، والنسب، والتصغير، والممدود والمقصور، والجمع وأنواعه وأبنيته.

أما الفعل فقد درست تعريفه وأقسامه، وهي الفعل المجرد والمزيد وأبنيتهما والفعل الماضي والمستقبل والحال، والفعل المعتل والصحيح، والفعل الجامد والمتصرف، والفعل المتعدي واللازم.

أما النسب فقد بدأته بتعريفه ثم درست أقسام النسب وهما: النسب السماعي والنسب القياسي، ثم أقسام النسب السماعي، وهي النسب إلى المذكر والنسب إلى المؤنث والنسب إلى الجمع، والنسب إلى محذوف اللام، والنسب إلى المنتهي بياء مشددة والنسب إلى ما قبل لامه ياءً زائدة.

أما التصغير فقد عرضت فيه مجموعة من المباحث فقد بدأتها بتعريف التصغير وأوزانه ثم أقسامه بما فيها تصغير المفرد، وتصغير الاسم المذكر وتصغير المؤنث، وتصغير الجمع، ثم تناولت شواذ التصغير.

وفي الممدود والمقصور تناولت تعريفهما، والممدود والمقصور القياسيين والممدود والمقصور السماعيين.

وفي مبحث الجموع تناولت الجمع و تعريفه وأقسامه، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير، وأبنية جموع القلة، وأبنية جموع الكثرة.

أما الفصل الثالث والأخير فقد تعرضت فيه لمنهج الحيدرة في تناول القضايا الصوتية والصرفية محاولاً توضيح ملامح هذا المنهج.

وفي الخاتمة تناولت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وقد اتبعت في هذه الرسالة المنهج الوصفي التفسيري، حيث عرضت القضايا الصوتية والصرفية التي تناولها الحيدرة محاولاً تفسيرها و مناقشتها في ضوء علم اللغة الحديث.

وأخيراً، فإن كان في هذه الرسالة ما يستحق الشكر فله الفضل والشكر، ثم لأستاذي الدكتور عبد القادر مرعي، وحسبي أنني بشر أخطى وأصيب، والله أسأل التوفيق إن أصبت والعمو إن أخطأت.

أولاً: مخارجها:

استخدم الحيدرة اليمني مصطلح الحرف بدلاً من مصطلح الصوت، فقد أفرد باباً سماه "باب ذكر الحروف، ويقصد بها الأصوات وفي حديثه عن اختلاف الناس في ترتيب عدد الحروف الأصول استخدم المصطلح عينه، فقال: "أما كمية العدد فتسعة وعشرون حرفاً" (الحيدرة، 2001) والأمر كذلك في معرض حديثه عن مخارج الأصوات الهوائية فذكر أن الحركات ليست أصلية في الحروف، إذ لم يكن لها مخرج ينسب إليه وتسمى حروف المد واللين.

وعندما تحدث عن تقسيم القراء والصرفيين لها يقول: "والقراء يقسمون الحروف إلى أربعة أقسام، فيقولون: حروف الإظهار، وحروف الإخفاء، وحروف إدغام وحروف غنة، وقد سمي أهل التصريف من هذه الحروف حروف إطباق وحروف صفير وحروف استعلاء.

والحيدرة في ذلك يتفق مع الخليل وسيبويه ومن جاء بعدهما من العلماء العرب في استخدامه لهذا المصطلح بدلاً من الصوت، إذ يقول الخليل: "وفي العربية تسعة وعشرون حرفاً منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومدارج، وأربعة أحرف جوف وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة؟

ويبدو أن هذا الاستعمال للحرف بدلاً من الصوت هو باب الاستخدام المجازي وأما مفهوم الحرف في علم اللغة الحديث فيطلق على الرمز الكتابي للصوت.

وتسميتهم بذلك دليل على أنهم يعتدون بالخط والكتابة، أي حين يصبح الصوت حرفاً خطياً أو رمزاً كتابياً، وهو نتيجة لطبيعة العلوم في بداية وضعها فإرافها اضطراب المصطلح، وعدم وضوحه واشكاليته، وربما كان ذلك من قبيل المجاز حيث يطلق الحرف على الصوت ورمزه الكتابي معاً.

كما اختلف علماء العربية القدماء والمحدثون في عدد الحروف الأصول ومخارجها فيبلغ عددها عند أغلبهم تسعة وعشرين حرفاً ، وعدّها نفرٌ منهم ثمانية وعشرين حرفاً، من هؤلاء المبرد إذ أسقط الهمزة لأنها لا تثبت على صورة واحدة . أما الحيدرة فقد حدّدها بتسعة وعشرين حرفاً مرتين: ففي المرة الأولى نص عليها صراحة بقوله: " أما عدد الحروف فتسعة وعشرون حرفاً " (الحيدرة، 2001) . والحروف التسعة والعشرون التي أوردها الحيدرة هي نفسها لدى الخليل وسيبويه مع الاختلاف في ترتيبها عندهم، وقد أغفل الحيدرة أصوات الحركات كما أغفلها الخليل وسيبويه .

وقد أثبت الحيدرة الهمزة والألف المختلف فيهما، ووزعها على مخارج الأصوات فذكر الهمزة بأن"مخرجها من أعلى الحلق إلى ما يلي النّغّانغ من تحت الذقن.

وبعد أن ذكر ملاحظته حول عددها ذكر أن الناس مختلفون في ترتيبها، فالناس في ذلك على أربعة أقوال، ويعزو كل ترتيب إلى طائفة قد أخذت به، وهي: أولاً: أهل نجد والسّراة وسائر الجبال يعدونها على هذا الترتيب: أ ب ت ث ج ح خ د ذ ك ل م و ن ص ض ط ظ ف ق ر ز ه س ش لا ي. ثانياً: أهل تهامة، ويرتبونها على هذه الصورة: أ ب ت ث ح خ ج د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن و ه لا ي. ونلاحظ أن هذين الترتيبين قريبان من بعضهما، ويمكن وصفهما بالترتيب الألفبائي الذي ابتدعه نصر بن عاصم، مراعيًا التشابه الخطي بين الحروف.

ثالثاً : الترتيب الأبجدي الموروث عن اللغات السامية القديمة، ولا يشير إلى قيمة صوتية أو تركيبية في الترتيب، وهو ترتيب الحساب والمنجمين ويجعلونه أصلاً لمعرفة الحساب والجمل ومعرفة النجوم والبروج وغير ذلك، وقد ألفوا منها للمتقربين ألفاظاً يسهل حفظها، فقالوا: أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ.
رابعاً: وهو ترتيب أهل اللغة، الذي ابتدعه الخليل بن أحمد، بعد أن تدبر الحروف كلها وذاقها، فوجد مخرج الكلام كله من الحلق.

والحيدرة حين يصل إلى هذا الترتيب يعلل هذا الشكل، ويبين أنه بنى على أسس منهجية بعيداً عن الفوضى، فترتيبهم يعتمد على المخارج أولاً فأول، من الأبعد مخرجاً إلى أقربها مخرجاً وهو الشفة، فيقول: "وأهل اللغة يرتبونها، على ترتيب مخارجها أولاً فأول، لما يريدون من الفصل بينها، ومعرفة الثقيل منها والخفيف، ولما يقصدونه من الأوزان والأبنية التي يضعون عليها كتبهم ومصنفاتهم، فيكون ذلك عوناً لمن أراد النظر فيها، ومفتاحاً لباب القياس" (الحيدرة، 2001).

" فالخليل بن أحمد الفراهيدي أعاد النظر في ترتيب الأصوات اللغوية، والذي لم يكن قائماً على أساس منطقي أو لغوي، فرتبها حسب مخارجها، ويعد ذلك فتحاً جديداً؛ لأنه كان منطلقها إلى معرفة خصائص الحروف وصفاتها، التي لها دخل كبير في ائتلافها أو تنافرها واختلافها، وقد وضع يده على مفتاح السر في وجود ظواهر لغوية تقوم على أساس تمازج الأصوات واتصالها بعضها ببعض في كلمات كالإبدال والإدغام

وقد اتبع الحيدرة منهج الخليل في ترتيب أصوات العربية على مخارجها فجاءت عنده على النحو التالي:

- 1 - العين والحاء والهاء والخاء والهمزة والغين، وهذه تسمى حلقيّة لخروجها من الحلق، فالثلاثة الأولى من أسفل الحلق إلى ما يلي الصدر، والثلاثة الأخرى من أعلى الحلق إلى ما يلي النّغّانغ من تحت الذقن .
- 2-القاف والكاف لهويان، وسميا بذلك لخروجهما من اللّهاة.

- 3- الجيم والشين والضاد وتسمى الشجرية ؛ لخروجها من شجر الفم وهو مفرج الفم .
- 4- الصاد والسين والزاي وتسمى أسلية ؛ لخروجها من أسلة اللسان وهي مستدقه ومستدق كل شيء أسلته .
- 5- الطاء والذال والتاء وتسمى النطعية ؛ لخروجها من نطح الغار الأعلى من الحنك .
- 6- الظاء والذال والتاء وتسمى اللثوية لخروجها من اللثة .
- 7- الراء واللام والنون ذلقية، وسميت بذلك ؛ لخروجها من ذلق اللسان .
- 8- الفاء والباء والميم وسميت بالشفهية ؛ لخروجها من الشفة .

أما الياء والواو والألف السواكن فتسمى هوائية، وسميت بذلك لأنها تخرج من الهواء الذي في وسط الفم ولا حظ لها من مخارج الحروف، ولذلك جعلت إعراباً كالحركات من مثل قولك: أخوه وأخاه وأخيه ؛ لأنها ليست أصلية في الحروف، إذ لم يكن لها مخرج ينسب إليه، وتسمى حروف المد واللين.

والحيدرة في عدد مخارج الحروف وترتيبها يتبع الخليل، ويوافقه في ذلك غير أنه يخالفه في صوت الهمزة التي جعلها من الحلق في حين عدها الخليل من الأصوات الهوائية، فكما أن عدد المخارج ثمانية عند الخليل، فهي كذلك عند الحيدرة، وللتدليل على موافقته لل خليل في عدد المخارج وترتيب الحروف في المخرج الواحد نورد قول الخليل: "قال الليث: قال الخليل: فالعين والحاء والهاء والحاء والغين حلقيه؛ لأن مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان ؛ لأن مبدأهما من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم، أي: مفرج الفم، والصاد والسين والزاي أسليه لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان، والطاء والتاء والذال نطعية، لأن مبدأها من نطح الغار الأعلى، والظاء والذال والتاء لثوية ؛ لأن مبدأها من اللثة، والراء واللام النون ذلقية وهو تحديد طرفي اللسان والفاء والباء والميم شفوية، وقال مرة: شفهية ؛ لأن مبدأها من الشفة، والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد لأنها لا يتعلق بها شيء.

ونلاحظ مما سبق شدة تأثر الحيدرة بترتيب الحروف عند الخليل، وقد أخذ بهذا الترتيب، والاختلاف بينهما يكمن في نقطتين رئيسيتين :

أولهما: لقد عدّ الخليل الهمزة هوائية لأنها "لا يمكن لها حيز تنسب إليه، في حين عدّها الحيدرة حلقية، وجاء ترتيبها عنده بعد الخاء من أصوات الحلق، والحيدرة في ذلك يوافق سيبويه في تقديمه لصوت الهمزة وعدّها صوتاً حلقياً.

ثانيهما: يختلف ترتيب الحيدرة للأصوات النطعية عن الخليل : فقد قدّم الحيدرة صوت الدال على التاء، والطاء متصدرة عند كليهما، وهذه الأصوات الثلاثة متفقة المخرج اتفاقاً إذ لا يفرق بين الدال والتاء إلا صفة الجهر في الأولى، ولا يفرق بين التاء والطاء إلا صفة الإطباق في الثانية.

والهمزة التي وضعها الحيدرة مع أصوات الحلق هي حسب رأي أغلب الدارسين للأصوات "صوت خنجري شديد مهموس ينطق بإغلاق الأوتار الصوتية إغلاقاً تاماً يمنع مرور الهواء فيحتبس خلفهما، ثم تفتح فجاءة، فينطلق الهواء متفجراً. وفي حديثه عن أصوات الحلق، لم يذكر مصطلح أقصى الحلق مع أنه قد شاع في كتب المتقدمين والمتأخرين، وإنما استعمل لفظة أخرى وهي أسفل الحلق قائلاً: "ثلاثة من أسفل الحلق إلى ما يلي الصدر، وهي العين والحاء والهاء" (الحيدرة 2001).

وهذا المخرج يُعرف في العصر الحديث بالمخرج الخنجري، نسبة إلى الحنجرة ولا يطلق عليه صفة حلقى لأن الحلق عند المحدثين المنطقة التي تلي هذا المخرج من الحنجرة، فالحلق عند القدماء يشتمل على المنطقة من أقصى الحنك والحنجرة والفراغ الذي بينهما.

ونلاحظ كذلك أن الحيدرة قد عدّ الكاف صوتاً لهوياً، وهو يخالف ما جاء به علم اللغة الحديث، حيث لا يوجد في العربية سوى صوت لهوي واحد وهو القاف، أما الكاف فهي صوت طبقي، أي أن القاف أعمق قليلاً في المخرج (عبد التواب، 1988).

والحيدرة في تسميته الجيم والشين والضاد بالشجرية، وهو ما ذكره الخليل وابن الجزري كذلك، لاقى قبولاً عند الدكتور إبراهيم أنيس حين قال: وكذلك الشأن في مصطلحهم الشجرية، الذي يتضمن أصوات وسط الحنك كالجيم الفصيحة وإن كان سيويه قد أسقط الضاد وأضاف إليهما الياء،

ونسب الحيدرة الياء والواو والألف إلى الهواء، ويتفق في وجهة نظره هذه مع وجهة نظر اللغويين المحدثين في نظرتهم لأصوات المد (الألف والواو والياء)، إذ إن هذه الأصوات أصوات صائتة انطلاقية يندفع الهواء خلال النطق بها دون أي عائق يعترضه في مجراه، أما الواو والياء (أنصاف الحركات)، فالواو من الشفتين والياء من الغار.

وبشكل عام نرى أن علماء العربية القدماء لديهم ما يبرر ترتيب مخارجهم من أقصى أعضاء الجهاز الصوتي إلى الشفتين على عكس الترتيب الذي ابتدعه المحدثون وربما يرجع ذلك إلى أن الخليل ومن جاء بعده كانوا يسايرون المسار اللغوي مع هواء الزفير حيث يتابعان الحدث الصوتي من أول مجراه إلى منتهاه .

ثانياً: صفاتها

قسم الحيدرة الأصوات حسب صفاتها إلى أقسام ثلاثة :

أولها: اشراك مجموعة من الأصوات في الصفة كصفتي الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، وأصوات الترقيق والتفخيم، وأصوات اللين، وأصوات الغنة، ومنها كذلك ما سماه أهل التصريف من الحروف حروف إطباق وحروف صفير وحروف استعلاء.

ثانيها : انفراد صوت واحد بصفة تميزه عن غيره، كما في صوت الهمزة بصفة الأجلد.

ثالثها: انتساب الصفة إلى المخرج، وهو ما بدأنا الحديث عنه .

ويمكن دراسة صفات الأصوات عند الحيدرة على النحو التالي :

أصوات الجهر

يُعَدُّ الحيدرة تابعاً لسيبويه في تقسيم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة فالمجهور عند الحيدرة " سميت مجهورة لأن مخرجها لم يتسع فيجري معها النفس فكان النفس لها جهيراً غير خفي " (الحيدرة، 2001)، وعند سيبويه "حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه، حتى ينقضي معه الاعتماد ويجري الصوت " (سيبويه، 1991).

ويلاحظ أن الحيدرة يتفق مع سيبويه في معنى المجهورة فهو عدم جريان النفس معه، إلا أن الحيدرة قد خرج عن الالتزام بعبارة سيبويه على الرغم من أن أكثر العلماء القدماء، قد أعادوا نص تعريف سيبويه دون نقصان أو زيادة . ويتفق تعريف الحيدرة مع تعريف ابن الطحان فقد عرّفه بأنه: "قوة الإعتقاد حتى منع النفس أن يجري " (ابن الطحان، 1984) .

أما العلماء المحدثون فقد ميزوا الجهر من الهمس باهتزاز الأوتار الصوتية فالصوت المجهور: هو الذي يهتز معه الوتران الصوتيان " (أنيس، 1965). والأصوات المجهورة عند الحيدرة هي ثمانية عشر صوتاً: الباء والداد والذال واللام والميم والسواو والنون والصاد والعين والطاء والظاء والقاف والراء والزاي والألف والجيم والياء " (الحيدرة، 2001) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الهمزة قد سقطت سهواً، أو بفعل النساخ حيث ذكر الحيدرة أن الأصوات المجهورة ثمانية عشر صوتاً، وحين أوردتها متتابعة ذكر سبعة عشر منها ولم يذكر الهمزة، مما يدل أن الهمزة صوت مجهور، كما أن " المجهور عنده ماعدا المهموس والمهموس عشرة يجمعها قولهم: حثه شخص فسكت .

أما الأصوات المجهورة لدى المحدثين فهي ثلاثة عشرة صوتاً، وهي: الباء والجيم والداد والذال والراء والزاي والصاد والظاء والعين والغين واللام والميم والنون يضاف إليها أصوات اللين بما فيها الواو والياء " (أنيس، 1965) .

فالأصوات المجهورة إذن عند الحيدرة مجهورة عند المحدثين عدا الهمزة والطاء والقاف، فعدها المحدثون غير مجهورة، فالهمزة التي عدها الحيدرة من الأصوات المجهورة، وعدها سيويوه مجهورة كذلك، فقد اختلف المحدثون فيها، فمنهم من عدها مهموسة، ومنهم من عدها غير مهموسة وغير مجهورة، أما من عدها مجهورة من المحدثين فقد تبع في ذلك مفهوم القدماء للجهر، والصوتان الآخران القاف والطاء هما عند المحدثين جميعاً مهموسان باتفاق.

وحقيقة هذا الاختلاف في تحديد الأصوات المجهورة، هو نتيجة للتطور الذي لحق بعض الأصوات، وهو ما أدى بعدد من المحدثين إلى القول بحدوث تغير في نطق هذه الأصوات عما كانت عليه، ولاسيما أن صوت القاف الذي يسمع اليوم صوت حَنَكِي لا لَهَوِي كما وصفها القدماء، بينما صوت القاف اللَهَوِي مهموس كما ينطقه أكثر العرب اليوم .

فصوت القاف هي بضابط القدماء صوت مجهور، وهي بضابط المحدثين مهموس وقد فسر الدكتور إبراهيم أنيس هذا الاختلاف بأنه تغير حدث لصوت القاف، وأن القاف الأصلية كانت تشبه ذلك الصوت المجهور الذي نسمعه الآن من بعض القبائل السودانية، وأن القاف كما ينطق بها الآن في مصر بين مجيدي القراء صوت شديد مهموس على الرغم من أن جميع كتب القراءات قد وصفتها بأنها أحد الأصوات المجهورة .

فالدكتور أنيس يفسر الاختلاف بأنه اختلاف نتيجة تغير نطق الصوت عند المحدثين عما كان عليه عند القدماء، وهذا الرأي يشاركه فيه الدكتور كمال بشر. أما صوت الطاء فيعمل بعض المحدثين هذا التغير فيه بقوله: "صوت الطاء كما ينطقه القدماء كان يشبه الضاد الحديثة لدى المصريين، ولعلّ الضاد القديمة كانت تشبه ما نسمعه الآن في بعض البلاد العربية في نطقها، ثم تطور الصوتان فهمست الأولى وأصبحت الطاء التي نعرفها الآن، كما اختلف مخرج الثانية وصفتها فأصبحت تلك الضاد الحديثة أي أن ما كان يسمى بالطاء كان في الحقيقة ذلك الصوت الذي ننطق

به الآن نحن المصريين ونسميه ضادا فلما همست أصبحت الطاء الحديثة التي فيما يظهر لم تكن معروفة في النطق العربي القديم، أما الضاد القديمة العصية النطق فقد تطور مخرجها وصفتها حتى أصبحت على الصورة التي نعهدها في مصر.
أصوات الهمس:

لقد وصف الحيدرة الأصوات المهموسة بقوله: "سميت مهموسة لأن النفس يجري معها ؛ لاتساع مخرجها خرجت متفّسة، والهمس :الصوت الخفي" (الحيدرة 2001) وقد جمعها بقوله: حثه شخص فسكت .

في حين أن المهموس عند سيبويه "حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النَّفس.
ويتضح من خلال تعريف الحيدرة وابن دريد للمهموس مدى اتباعهما لسيبويه مع عدم التزامهما بعباراته، فقد اعتمدا على جريان النفس أو عدمه في التميز بين المهموس والمجهور، فالمهموس ما جرى مع النَّفس، وهذا واضح من عبارتهما وما يمتاز به الصوت المهموس من ضعف، فالهمس عند الحيدرة الصوت الخفي والمهموس عند ابن دريد ما خرج متفّسيا، وعلى الرغم من مدى اتفاقهما مع سيبويه في هذه النقاط إلا إنهما لم يتطرقا لصفة مهمة -قد ذكرها سيبويه -وهي القدرة على ترديد الصوت مع المهموس، وعدم ترديده مع المجهور .

والأصوات المهموسة عند الحيدرة هي: "الحاء والحاء والسين والشين والتاء والتاء والكاف والفاء والصاد والهاء" يجمعها بقوله: "حثه شخص فسكت، وتنطق في أغلبها مع الدراسات الحديثة، ولا تختلف إلا في صوتين اثنين هما: القاف والطاء على الرغم من الاختلاف بين القدماء والمحدثين في تحديد صفة الهمس، فالهمس عند المحدثين عدم اهتزاز الأوتار الصوتية، فالصوت المهموس هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان، ولا يسمع لهما رنين حين النطق به.

والاختلاف في صوتي: القاف والطاء يقره الدكتور إبراهيم أنيس بأنه اختلاف نتيجة تغير نطق الصوت عند المحدثين، عما كان عليه عند القدماء، وشاركه في ذلك الدكتور كمال بشر .

الأصوات الرخوة:

ربط الحيدرة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في تعريفه للأصوات الرخوة فالرخو في اللغة: الهش من كل شيء وغيره، وهو: الشيء الذي فيه رخاوة والحيدرة في تعريفه يشبه تعريف ابن دريد في جمهرته، إذ يقول: وسميت الرخوة بهذا الاسم لأنها تسترخي في المجاري، وهما في ربطهما المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي يعد إضافة جديدة لمعنى المصطلح .

و الأصوات الرخوة عند سيبويه هي: "الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والطاء والذال والطاء والفاء، وذلك إذا قلت: الطس والقص وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت أن شئت" (سيبويه، 1991) فهي ما يجري فيها الصوت وهي خلاف الصوت الشديد الذي يمتاز بأنه "صوت اشتد لزومه لموضعه وقوي فيه حتى منع الصوت أن يجري معه عند اللفظ به" (مكي، 1995).

والأصوات الرخوة عند الحيدرة ثلاثة عشر وهي: "الثاء و الحاء و الخاء والذال والكاف والصاد والضاد والطاء والفاء والزاي والسين و الشين والهاء، وهذه الأصوات نفسها أصوات رخوة عند سيبويه إلا أن الحيدرة وضع بدل من الغين صوت الكاف، وقد عدّ سيبويه العين بين الرخاوة والشدة .

أما المحدثون فقد أخرجوا صوت الضاد من الأصوات الرخوة ؛ لأن صوت الضاد يُنطق في مصر وبلاد المغرب العربي صوتاً شديداً، وهي المناطق ذات التأثير في حكم أكثر الباحثين.

وأما العين فقد تردد الدكتور إبراهيم أنيس في عدّها من الأصوات الرخوة قائلاً: "ولقلة التجارب الحديثة التي أجريت على أصوات الحلق لانستطيع أن نرجح

صحة هذه الصفة للعين بل نتركها لتجارب المستقبل ليبرهن عليها، وفي الغالب تعد العين صوتاً رخواً .

الأصوات الشديدة :

لم يعن الحيدرة بهذا الصنف من الأصوات، فكل ما ذكره بحقها أنه اكتفى بالمصطلح دون أن يحمّل نفسه عبء تعريفه ولو الإشارة إلى أصواته أو سردها وكل ما جاء عنده أنه ذكر أن الأصوات الشديدة ما عدا ذلك.

ومن الجدير بالذكر أن الحيدرة في حديثه عن الأصوات الرخوة والشديدة لم يذكر الأصوات المتوسطة على الرغم من إفراد القدماء لها فصولاً، واختلافهم في تسمياتها فلم يورد الحيدرة المصطلح أو أصواته ؛ ويعود ذلك إلى سببين هما : أولهما: اختلاف القدماء في عددها : فسيبويه لم يذكر من الحروف المتوسطة سوى حرف العين، وتبعه في ذلك ابن السراج وابن الجزري فقد جعلها خمسة أصوات يجمعها قولك "لن عمر" .

ثانيهما: أن هذه الأصوات المختلف فيها هي في الأصل أصوات شديدة ثم تتحول إلى أصوات رخوة بسبب تأثرها بما يجاورهما من الأصوات الرخوة .

ونتيجة لذلك نرى أنه قد قسم الأصوات إلى قسمين: ما هو شديد، وما هو رخو وضم الأصوات المتوسطة إلى الأصوات الشديدة ؛ لأنها في أصلها أصوات شديدة أصوات الإطباق

حدد الحيدرة أصوات الإطباق بأربعة هي: الصاد والضاد والطاء والظاء وعرفه بقوله: "سميت بذلك لأن اللسان ينطبق على ما حاذاه من الحنك إذا نطقَ به (الحيدرة، 2002) .

وقد ذكر سيبويه الأصوات المطبقة معرفاً أياها بقوله: "إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك في مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان برفعه إلى الحنك الأعلى، فاذا وضعت لسانك فالصوت محصورة فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف " (سيبويه، 1991) .

ويبدو هنا أن تعريف الحيدرة للإطباق تعريف موجز واضح، فقد أوجز الحيدرة تعريف سيبويه بقوله: "إن اللسان ينطبق على ما حذاه من الحنك" كما يبدو أنه متفق مع ابن جني في التعريف وما يتميز به من إيجاز ووضوح، فالإطباق عند ابن جني أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له فهما يختلفان في التعبير والمعنى عندهما واحد .

وعلى الرغم من قول سيبويه: "فالصوت محصورة فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف" إلا أن الحيدرة أسقط جانباً مهماً من التعريف، وهو حصر الصوت بين اللسان والحنك، والحيدرة في ذلك كغيره من العلماء لم يتبها في تعريفاتهم إلى ذكر حصر الصوت مما دفع بعض المحدثين إلى القول "أن العلماء العرب قد جاوزوا الدقة لأنه على الرغم من التصاق مقدمة اللسان بمقدمة الحنك وارتفاع مؤخرته نحو السقف الرخو، فإن وسط اللسان يكون منخفضاً، وبهذا لا يتحقق انطباق اللسان تماماً مع الحنك .

وقد فسّر صاحب اللسان الحصر بقوله: "حصره يحصره حصراً: ضيق عليه وأحاط به .

والحيدرة في حديثه عن انطباق اللسان على الحنك الأعلى في الإطباق، يتفق مع ما يقول به علماء اللغة المحدثون، لكن القدماء أغفلوا تقعر وسط اللسان في هذه الأصوات الأربعة: "الصاد والضاد والطاء والظاء"، وهذا ما يترتب عليه اتساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى، وهذا الفراغ هو الذي يعمل على تغليظ الصوت وتفخيمه .

أصوات الصفير

لقد بيّن الحيدرة سبب تسمية أصوات (الصاد والزاي والسين) بالصفيرية قائلاً: "سميت بذلك لخروج الصوت منها مستدقاً كهيئة الذي يصفر أما سبب تسميتها عند سيبويه فلأنها "أندى في السمع وعند مكي لأنه يظهر صوت يشبه النهر عند الوقف عليهن أو لأنها يصفر بها كما يرى الزمخشري .

أما ابن الطحان فقد شبه صوت الصفير بالصوت الخارج عن ضغط ثقب فيقول الصفير حدة في الصوت كالصوت الخارج عن ضغط ثقب " (ابن الطحان، 198).
أما المحدثون فلم يزيدوا على تعليل معنى الصفير عما قاله القدماء .
فالحيدرة في تعليقه للتسمية وأصواتها يتفق مع ما جاء به القدماء والمحدثون
وأضاف إليهم خروج الصوت مستقفاً بهذه الأصوات الثلاثة نتيجة الاحتكاك الشديد
الذي يصاحب هذه الأصوات أثناء نطقها، فتخرج من مخارجها، وكأنه يصفر بها .
والملاحظة الجديرة بالذكر هي التي سجلها الدكتور كمال بشر مشيراً إلى خطأ
ترتيب القدماء لهذه الأصوات الثلاثة، إذ وضعوها بعد الأصوات النطعية وهذا
الترتيب وجد عند سيوييه وابن جني ومن تبعهما، وأما ما نشعر به الآن، ونلمسه من
نطق القراء من المصريين هو ترتيب الخليل بن أحمد، ومن نهج نهجه مثل الحيدرة
فقد وضعاً أصوات الصفير قبل الأصوات النطعية .

أصوات الاستعلاء:

ذكر الحيدرة الاستعلاء في حديثه عن تقسيمات الصرفيين للأصوات، وفي
حديثه عن الإمالة، حين ذكر الأصوات التي تمنع الإمالة، وهي أصوات الاستعلاء
قائلاً: "وأما ما يمنع من الإمالة سبعة أحرف تسمى حروف الاستعلاء، وهي: الخاء
والغين والضاد والصاد والطاء والظاء والقاف، فمتى وقعت الألف بعد واحدة من هذه
السبعة ليس بينه وبينها حاجز لم يكن للإمالة على تلك الألف حكم، وإن وجد فيها
شيء من الشرائط الثلاثة، ولا يمال شيء من ذلك لوجود حرف الاستعلاء ...
وحروف الاستعلاء فإنها لحروف المد واللين حصون ؛ لأنه بجوارها عن الإمالة
مصون .

ولئن جاء حديثه عن حروف الاستعلاء في الإمالة عرضياً، فقد جاء به في
حديثه عن تقسيمات الصرفيين معللاً لسبب التسمية "وحروف الاستعلاء سبعة هي
الحاء والغين والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف" وسميت بذلك لأن الألف تستعلي
بها عن الإمالة إذا وقع بعد شيء منها " (الحيدرة، 2001).

وجاء في الكتاب لسبب التسمية: "والحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى .

وقد ذكر مكي تعريف الاستعلاء قائلاً: "لأن الصوت يعلو عن النطق بها إلى الحنك فينطبق الصوت مستعياً بالريح... ولا ينطبق مع الخاء والغين والقاف، إنما يستعل غير منطبق بالحنك .

ونلاحظ أن الحيدرة أخذ بما ذكره سيويه دون الإشارة إلى تصعد اللسان في الحنك الأعلى سواء انطبق أم لم ينطبق، وهو ما ذكره ابن جني، والحيدرة لم يذكر الصفة المقابلة للاستعلاء وهي الاستفال كما لم يذكرها سيويه .

أصوات التفخيم

اكتسب التفخيم صفة الشيوخ والتحديد عند علماء القراءات والتجويد فهو: عبارة عن سُمْن يدخل على جسم الحرف فيمتلىء الفم بصداه ويطلق صفةً لأصوات الإطباق ولصوتين اثنين هما: الراء واللام واختلفوا في تفخيم الألف.

وعرّفه الحيدرة بأنه "نطق بالحرف في وسط الفم" واقتصر الحيدرة حروفه على حرفين اثنين، فيقول "أما الترقيق والتفخيم فإنما يخصان اللام والراء" (الحيدرة، 2001) وهو في تحديده لأصوات التفخيم بصوتين اثنين (اللام والراء) مميّز بين التفخيم الذي هو صفة ثابتة لأصوات الإطباق التي هي أصوات تمتاز بصفة التفخيم التي يمتلىء الفم بصداها فلم يذكرها، وبين التفخيم الذي هو نتيجة لطبيعة التركيب وصفة عارضة لصوتي اللام والراء، فالحكم عليهما عنده بالترقيق والتفخيم يعود إلى السياق الذي يردان فيه "فكل لام مرقق نحو: الذي والتي واللّوح واللّيل، إلا اسم الله تعالى، إذا انفتح ما قبلها أو انضم، مثل: متى نصرُ الله ألا إن نصرَ الله قريب" (البقرة 214) فإنها تُفخّم، فإن انكسر ما قبلها رُققت ونظيرها: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم... وكل راء تفخّم من نحو: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم إلا خمس راءات فإنها مرققة، مثل: راء الرَّحيم، وراء الكفر، وراء النار، وراء مريم وكل راء مكسورة،

وعند ابن الجزري "الراء تفخم إذا كانت مضمومة أو مفتوحة مطلقاً، في أكثر الروايات والساكنة في بعض الأحوال .

ولقد أشار بعض المحدثين إلى ما ذهب إليه الحيدرة من أن التفخيم في صوت اللام والراء تفخيم مشروط بأسباب، وليست صفة أصلية حيث " يذهب كثير من علماء التجويد إلى اعتبار الترقيق والتفخيم من الأحكام التي تخص الأصوات في حالة التركيب.

أما إغفال الحيدرة للألف وعدم تطرقه للحديث عنها ربما يعود ذلك ؛ لأنها مختلف فيها وأخذه برأي ابن الجزري في ذلك الذي يقول: "أما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً " (ابن الجزري، 1980) .

أصوات الترقيق

الترقيق عند الحيدرة كالتفخيم يختص بحرفي اللام والراء، وهو : " النطق - بهما - في طرف اللسان وقال في موضع آخر : الترقيق : " أن تخرج اللام من ذلق اللسان غير متمكنة، إلا لام اسم الله تعالى بعد الفتحة والضمة فتفخمها كالراء المفخمة، وذكر السياقات التي يرقق فيها الحرفين " فكل لام مرققة نحو : الذي والتي واللّوح واللّيل إلا لام اسم الله تعالى إذ انفتح ما قبلها أو انضم " وضرب أمثلة على الحالة الأولى : متى نصرُ الله، والحالة الثانية: ألا إن نصرَ الله قريب " فإن انكسر ما قبلها رقت كتنظيرها: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ويعضده رأي مكي فقد ذكر اللام قائلاً : " وأكثر ما يقع لفظ اللام مرققاً غير مغلظ، لاسيما إذا كان بعدها ألف .

أما مواضع ترقيق الراء وهي: إذا كانت مكسورة وراء الرحيم وراء الكفر وراء النار وراء مريم، وهي خمسة مواضع.

ويعرّف علماء التجويد الترقيق بقولهم: " هو عبارة عن نحول يدخل على جسم الحرف فلا يمتليء الفم بصداه " (ابن الجزري، 1980) ويلتقي هذا التعريف مع

تعريف الحيدرة، فاخراج الصوت من طرف اللسان - وهو ما وصفه الحيدرة بالترقيق - هو في الحقيقة تحول في مخرج الحرف نتيجة لنطقهما في طرف اللسان. ونخلص إلى أن الحيدرة قد اعتنى بدراسة صوتي اللام والراء ومواضع التفخيم والترقيق فيهما، وما توصل إليه يتفق مع ابن الجزري، إذ يقول: "قالحروف المستقلة كلها مرفقة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً أو بعد بعض حروف الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلق في أكثر الروايات والساكنة في بعض الأحوال .

أصوات الغنة

لقد حدد الحيدرة الغنة بأنها استخراج الواو والياء من الخيشوم، إذا لقيهما تنوين أو نون ساكنة من غير تشديد، وذلك نحو قوله تعالى: "فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ" (الزلزلة، 7) والواو في نحو قوله تعالى: "وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا وَعِنَبًا وَقَضْبًا، وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا" (عبس، 29).

والغنة عند سيبويه هو "صوت يجري في الخيشوم دون أن يحدد مواضعها أو حروفها، أما مكي فقد حدد ظهور الغنة في موضعين اثنين فيقول: والغنة تظهر عند إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، وتظهر أيضاً عند إدغام النون والتنوين في الياء والواو، ويجوز أن تدغم فلا تظهر .

ونلاحظ أن الموضع الثاني الذي ذكره مكي هو ما أشار إليه الحيدرة، ويشرحه إبراهيم أنيس: "فقد تفنى النون تاركة وراءها نوعاً من الغنة، وذلك عند مجاورتها للياء والواو فإذا ولي النون الساكنة ياء أو واو، شددت الياء أو الواو، ثم سمح عند النطق بهما أن يتخذ الهواء مجراه من طريقتين معاً هما: الفراغ الأنفي والفم، وهذا ما اصطلح المحدثون على تسميته NAZALIZATION أي: أن يشترك الفراغ الأنفي مع مجرى الصوت من الفم، ويمكن أن يسمّى مثل هذا الصوت الصوت الأنفي.

الصوت الأجلد

أطلق الحيدرة صفة الجَدُّ على صوت الهمزة، لما يحتاج إليه عند نطقه من القوة والشدة، فيقول : الهمزة حرف صحيح جَدُّ، يقوي الاعتماد عليه فإن وهن بالتخفيف انقلبت واواً أو ياءً أو الفاء، وعاد هوائياً كحروف العلة بعد أن كان حلقياً " (الحيدرة، 2001) والجلد لغةً كما ورد في لسان العرب: القوة والشدة وإذا كانت صفة الجلد تطلق على الهمزة عند الحيدرة فإنها تطلق على التاء عند المازني لثباتها على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه، قال المازني: "في صيغة افتعل أيضاً من اتعدا واتسع أبدلوا مكانها الواو والياء حرفاً أجلد منهما مخرجه من المخرج الذي بعده ليثبت على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه .

إذاً فالحيدرة قد استخدمت صفة الجَدُّ لصوت يختلف عن الصوت الذي استخدمه المازني له، فاستخدمه الحيدرة صفة للهمزة في حين استخدمه المازني صفة للتاء، لما يحتاجان إليه من القوة والشدة وعصر الصوت، ولما يتطلبان من جهد من المناطق في إيضاحهما، وأن أصوات العلة غير جلدة، لما يحدث فيه من تغير وزوال وإذا أبدلت من الهمزة صوت علة أصبحت الهمزة صوتاً غير جلد .

الإبدال

ذكر الحيدرة مصطلح البديل في أكثر من موضع في كتابه، دون تحديد أو تعريف له، مكتفياً بذكر حروف الإبدال وجانب من التطبيقات على بعض الأمثلة، إلا أنه يلمح من خلال ذلك أن الإبدال عنده لا يختلف عما هو عليه عند علماء العربية من إقامة الحرف مكان حرف آخر، وهذا ما يفهم من قوله : "وأما إبدالهم الحرف من الحرف، فهو شيء يحفظ ولا يقاس عليه، فمن ذلك إبدالهم السين من الصاد والصاد من السين والزاي منهما، نحو: الصرّاط والسرّاط والزّرّاط وسقّر وزقّر وصقّر والسقّب والصقّب وسفح الجبل وسفح الجبل .

وعرّف ابن يعيش الإبدال بقوله: "أن تقيم حرفاً مقام حرف، إما ضرورة وإما صنعة واستحساناً، أو أن تجعل حرفاً مكان حرف آخر مطلقاً، وعده ابن فارس من

سنن العربية فقال: "من سنن العربية إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، يقال : مَدَحَهُ وَمَدَّهه، وِفْرَسٌ رَفْنٌ وِرْقَلٌ (الصاحبي، 1988).

واستخدم علماء العربية القدماء مصطلحات متعددة للدلالة على البديل، مثل : البديل والعوض والقلب والتقريب .

أما المحدثون فقد سار معظمهم على نهج علماء العربية القدماء في تحديد الإبدال فعرّفة ضاحي عبد الباقي بأنه: "النطق بصوت أو أكثر مكان غيره في الكلمة وعند جرجي زيدان: إقامة حرف مقام حرف آخر في كلمة.

ويعدّ الإبدال عند الحيدرة نوعاً من المماثلة الصوتية، حيث إن الصوت يبدل بصوت آخر نتيجة تأثره بصوت يسبقه أو يلحقه وفي ذلك يقول: "الإبدال أصل مستمر في كل كلمة أولها صاد وبعد الصاد أحد أربعة أحرف: الخاء والغين والقاف والطاء سواء جاوزت هذه الأحرف الصاد أو فصلت بينها وبينها" (الحيدرة، 2001) وفي موضع آخر يعلل الحيدرة إبدال الهمزة من الهاء في ماء بأنهم أبدلوا من الهاء "حرفاً جلدأ ليقوى الاعتماد عليه، فأبدلت الهاء صوتاً منبوراً شديداً ليبدو النطق أكثر بروزاً ووضوحاً.

وهذا الذي ذهب إليه الحيدرة اشترطه علماء اللغة المحدثون في الإبدال، فقد اشترطوا مجموعة من العلاقات تسوّغ الإبدال بين الحروف، وهذه العلاقات هي:

- 1- التماثل: وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة.
- 2- التجانس: وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً و يختلفا صفة.
- 3- التقارب: وهو أنواع:

- أن يتقارب الحرفان مخرجاً و صفة
- أن يتقارب الحرفان مخرجاً و يتحدا صفة
- أن يتقارب الحرفان مخرجاً و يتباعد صفة.
- أن يتقارب الحرفان صفة و يتباعد مخرجاً.

4- التباعد: وهو على أنواع:

أن يتباعد الحرفان مخرجاً و يتحدا صفة.

أن يتباعد الحرفان مخرجاً و صفة.

ويذكر الحيدرة مسوغاً آخراً للإبدال، غير مسوغ التماثل والتجانس وهو مسوغ التخلص من النقل والميل نحو السهولة والتيسير، وهو "إبدال أحد الحرفين المتلين بياء" قال الشاعر:

ولكنّ العتاق من المطايا حسين به فهن إليه شوس

وقال آخر:

إذا ما عدّ أربعة فسأل فبعك خامس و أبوك سادي

ومثله: والشيخ بعد الخمس ساديهنه

وقال العجاج: قواطناً مكة من ورق الحمي.

أراد و أحسن و سادس و الحمام" (الحيدرة، 2001).

ويلاحظ أن الإبدال جاء في هذه الكلمات للتخلص من أحد الأمثال المتوالية "وذلك بإبدال أحد المتلين بأحد أصوات المد واللين (الألف والواو والياء) أو إبداله أحد الأصوات المائعة اللام والميم والنون والراء، وذلك لأن هذه الأصوات أسهل في النطق ولا تحتاج إلى جهد عضلي كبير لنطقها، كما أن النطق بالصوت المضعف يتطلب مجهوداً عضلياً أكبر مما لو قلب أحد الصوتين إلى صوت لين أو إلى أحد الأصوات المائعة .

كما نجد الحيدرة قد فرق بين العوض والبدل، فالعوض عنده ينقص عن المعوض ويقل عنه، فيقول: " والتاء عوض من الواو، ولا تدخل إلا على اسم الله تعالى وحده، قال الله تعالى: " تالله تفتوا تذكر يوسف" (سورة يوسف 85) ولا يجوز أن تقول: تالرحمن ولا تالرسول لأنها أضعف من الواو، وإذا كانت عوضاً منها والعوض ينقص عن المعوض فلزمت أصل القسم، وهو بسم الله الأخص إذا كان أعظم الأشياء.

فيذكر الحيدرة إبدال السين من الصاد، والصاد من السين والزاي منهما ويصف ذلك بأنه "أصل مستمر في كل كلمة أولها صاد و بعد الصاد أحد أربعة أحرف : الخاء والغين والقاف والطاء سواء جاوزت هذه الأحرف الصاد أو فصلت بينها وبينها

ومنه قوله: الدال تبدل من تاء الافتعال، إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي فنقلب دالاً في مثل أدرك واذكر وازدجر والأصل ادترك واذتكر وازتجر .
أماحروف الإبدال فعددها عند الحيدرة " أحد عشر حرفاً، وهي الألف والهمزة والياء والجيم والدال والميم والواو والنون والطاء والهاء والتاء، ويجمعها قولهم: جاد طويل آمنته.

ويمكن دراستها على النحو التالي :

إبدال الألف من النون : تبدل الألف عند الحيدرة من النون في موضعين أحدهما التتوين في النصب إذا وقف عليها، والموضع الثاني : نون التأكيد الخفيفة إذا وقف عليها وقبلها فتحة فإنك تبدل منها جميعاً ألفين، فنقول : رأيت زيداً، ويا زيداً اضربا، كأنك تأمر اثنين، قال الله تعالى " ألقيا في جهنم " (ق 24) قيل أصله ألقين، ومن كلام العرب: خلياً عنه و يا حرسى اضربا عنقه.

وهذان الموضعان ذكرهما سيبويه دون تعليل، في حين ذكر ابن عصفور العلة وراء الإبدال وهي التفرقة بين النون الزائدة على الاسم بعد كماله، والنون التي هي من كمال الاسم.

ويبدو أن الذي حدث: هو حذف النون الساكنة و عوّض عنها بإطالة الفتحة

zaydā — zaydan

إبدال التاء من الواو : تبدل التاء عند الحيدرة من الواو، وأورد مجموعة من الأمثلة على ذلك وهي تكأة وتخمّة والتكلان وأخت وبنت وأصلهما من الأخوة والبنوة.

ويلحظ أن الكاف في وكاة و وكلان قد أثرت على الواو فقلبتا حرفاً مهموساً وهو التاء لتمائل الكاف في الهمس، والأمر كذلك بالنسبة لـ"تُجْمَة" فقد أثرت الخاء المهموسة على الواو فقلبت حرفاً مهموساً وهو التاء لتمائل الخاء في الهمس. أما في أخت وبنّت فأبدلت الواو تاء، لما تماز به التاء من الشدة والقوة، إذ هو صوت انفجاري شديد مهموس مرقق.

ويذكر الحيدرة كذلك في إبدال الواو القياسي تاءً، إذ يقول: "ومتى كانت فاء الافتعال واواً قلبت تاءً، مثل: اتَّعَدَ واتَّزَنَ، قال طرفة :

رَأَيْتُ الْقَوَافِي يَتَلَجَّنَ مَوَالِجاً تَضَايِقَ عَنْهَا أَنْ تُوَلِّجَهَا الْأَبْرَ

ويعلل من الوجهة الصوتية الحديثة بالمماثلة المدبرة الكلية المتصلة، حيث يؤثر الصوت الثاني في الأول دون فاصل بينهما.

والذي أراه هنا غير ذلك، فالذي حدث فيها على النحو التالي:

اوتَّزَنَ >iwtazana > فتشكل مزدوج حركي هابط (iw) وهو ثقيل، فحذفت شبه الحركة وعوّض عنها بحرف التاء لتصحيح المقطع، ثم أدغمت التاء في التاء على النحو التالي:

>iwtazana ← >itazana ← >ittazana

وكذلك يمكن تفسير ما حصل في اتَّعَدَ، واتَّلَجَ و غيرها على هذا النحو.

إبدال الهمزة، تبديل الهمزة من الهاء في مثل: آل أصله أهل و قالوا :ماء والأصل مَاه، ويعلل الحيدرة هذا الإبدال بأنهم أبدلوا من الهاء "حرفاً جلدأً ليقوى الاعتماد

ويقصد الحيدرة بوصفه الهمزة :حرفاً جلدأً ليقوى الاعتماد عليه، أنه وجد أن الهاء في ماه حرف رخو لا يعترض الصوت فيه معترض، والألف اتسع لها مجرى الهواء، فأصبح هاوياً، لذا فمن الصعوبة النطق بصوتين اتسع لهما مجرى الهواء فأصبحا كأنهما صوت واحد ممدود، مما يؤدي بالتالي إلى انقطاع النفس، لذا أبدلت الهاء همزةً وهو صوت منبور شديد وهذا يجعل النطق أكثر وضوحاً بالهمزة.

إبدال الجيم من الياء وحدها : كما قالوا في الأيل، قال أبو النجم :

كَأَنَّ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشَّوْلُ مِنْ عَبَسَ قُرُونُ الْأَجَلِ

يريد الأيل وهي دويبة يُشْتَقَى بعضها من لسع الحيات، وقال آخر :

خَالِي عَوْيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعَمَانِ الضَّيْفِ بِالْعَشَجِ

وهذا الإبدال من الإبدال اللهجي الذي شاع في قُضَاعَةَ، إذ يجعلون الياء المشددة جيماً وعلل سيبويه هذا الإبدال لأن الجيم أبين و أوضح في السمع من الياء، وفي ذلك يقول : "وَأَمَّا نَاسٌ مِنْ بَنِي سَعْدٍ فَإِنَّهُمْ يَبْدِلُونَ الْجِيمَ مَكَانَ الْيَاءِ فِي الْوَقْفِ لِأَنَّهَا خَفِيَّةٌ فَأَبْدَلُوا مِنْ مَوْضِعِهَا أَبْيْنَ الْحُرُوفِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ هَذَا تَمِيمَجٌ، يَرِيدُونَ تَمِيمِيَّ .
ويرى ابن يعيش أن سبب إبدال الياء جيماً لأنهما أختان في الجهر وفي المخرج ولولا شدة الجيم لكانت ياءً .

ومن هنا نرى أن إبدال الجيم من الياء المشددة إبدال تقره القوانين الصوتية لما يوجد بينهما من اتحاد في المخرج وصفة الجهر، وإن اتصفت الجيم بالصوت المزدوج الذي يجمع بين الشدة والرخاوة، فهذا لم يمنع الإبدال بينهما.

إبدال الدال من تاء الافتعال إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي، فنقلب دالاً في مثل ادَّرَكَ وادَّكَرَ وازْدَجَرَ، والأصل: ادْتَرَكَ وادْتَكَّرَ وازْتَجَرَ، فاستقل مجي التاء المهموسة بعد هذه الأصوات المجهورة فجاء بحرف يوافق التاء في مخرجه، ويوافق هذه الأحرف في الجهر وذلك الدال، ويعدّها المحدثون ضرباً من ضروب التأثير، أو المماثلة الجزئية حيث أثرت الزاي بالتاء، والتاء تختلف عن الزاي في صفتي الجهر والرخاوة فالزاي مجهورة ورخوة في حين أن التاء مهموسة شديدة ولغاية المماثلة قلبت التاء دالاً .

تبدل الميم عند الحيدرة من حرفين : أحدهما: "النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء في مثل :عَنْبِرٌ، وَقَنْبِرٌ، فيقال :عمبر وقمبر، وعلل سيبويه عدم جعل النون باء وذلك لبعدها في المخرج، وأنها ليست غنة، ولكنهم أبدلوا مكانها أشبه الحروف بالنون وهو الميم..

ويبدو في هذين المثالين عند الحيدرة أن الياء الشفوية أثرت على النون الذلّقية فقلّبتها الى نظيرتها الشفوية وهي الميم وذلك للانسجام مع الياء .

والحرف الثاني الذي تبدل منه الميم هو الواو "في قولهم: فَمَ وَأصله فُوه فإنك تَقَلِّب حرفَ العلة فيه ميماً، فنقول : فَمَ وفَمَاً وفَمٍ ليقوى عليها الاعتماد، فعلة الإبدال هو ما تمتاز به الميم من انطباق الشفتين انطباقاً تاماً حين النطق بها مع انحباس الهواء خلفهما، وانخفاض الطباق ، ليتمكن الهواء الخروج من الأنف.

إبدال النون من الواو في النسب عند الحيدرة : مثل: "صَنَعَانِي وروحَانِي والأصل صَنَعَاوِي وبَهْرَاوِي وروحَانِي.

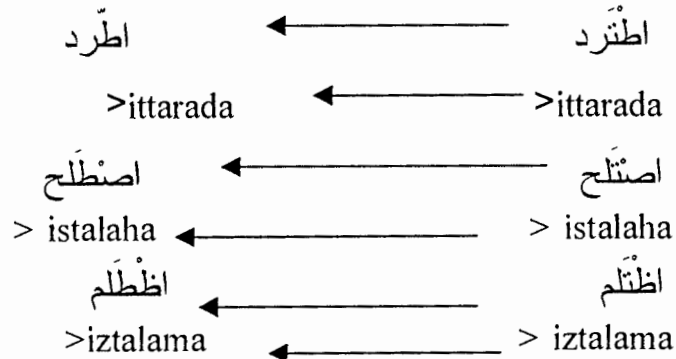
ويبدو أن سبب الإبدال يعود إلى اجتماع (الألف و الواو و الياء) فهي أصوات يتسع مخرجها للهواء أشد من اتساع غيرها من الأصوات، حيث يخرج الصوت حراً طليقاً دون أن تعترضه حوائل، ونتيجة لذلك أبدلت النون من الواو كنوع من المخالفة بين الأصوات الطليقة مما يسهل النطق و ييسر الأداء النطقي، وحيث بالنون لأنها أوضح الأصوات الصامتة في السمع، و هي الأصوات التي يطلق عليها بعض العلماء أشباه الأصوات الصامتة (أصوات اللين).

إبدال الطاء من تاء الافتعال : إذ وقع قبلها طاء أو ظاء أو صاد أو ضاد تقول :اطَّرَدَ القياس، واصنَطَّحَ الناس، واضنطَرَبَ الحبل، واطظَّم فلان لفلان، واطَّلم ، قال النابغة :

عَفَواً و يُظَلِّمُ أحياناً .

إِنَّ الجَوَادَ الذي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

ويمكن تمثيل ما حدث صوتياً كالآتي:



فالتباعد الذي بين التاء و بين هذه الحروف (الصاد والضاد والطاء و الظاء)
فالتاء منفتحة منسفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية فأبدلوا من التاء أختها في المخرج
وأخت هذه الحروف في الاستعلاء و الإطباق هي الطاء.1

إبدال الهاء من حرفين : وهما : الهمزة والألف الساكنة، فإبدال الهاء من الهمزة
في مثل: أَرَقْتُ الدَّمَ وَهَرَقْتَهُ وَهَيَّكَ وَإِيَّاكَ، قال الشاعر :

وهيَّاكَ الأَمْرَ الذِي إِنْ تَوَسَّعْتُ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ المَصَادِرُ
وتقول: هِنَ فَعَلْتَ فَعَلْتُ فِي الشَّرْطِ، ومثله "مَهْمَا" أصله عند بعضهم مَامَا وكذلك
إِنْ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهَا لَامَ التَّأَكِيدِ وَهَنُوا هَمَزَتَهَا إِلَى الهَاءِ
كقول الشاعر : لِهِنَّكَ مِنْ بَرِّقٍ إِلَى حَبِيبٍ . وأنشد ثعلب:

أَرْجِي شَبَابًا بَعْدَ تَسْعِينَ حِجَّةً لِهْنِي فِي لَامَطَمَعٍ لَطْمُوعٍ

والحيدرة اكنفى بهذه الأمثلة في حين أورد بعض العلماء هذه الظاهرة على أنها
لهجة دون إيراد أصحابها، و اللهجة قرأ أبو سوار القنوي: هِيَّاكَ وَهِيَّاكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ " (الفاتحة، 4,5) .

وأورد ابن عصفور كثيراً من الأمثلة في كتابه على هذه الظاهرة، منها: أَثَرْتُ
السُّرَابَ وَأَرَحْتُ المَاشِيَةَ وَأَرَقْتُ المَاءَ وَأَرَدْتُ الشَّيْءَ، وفيما يتصرف منها، فقالوا
:هَثَرْتُ وَهَرَحْتُ وَهَرَقْتُ وَهَرَدْتُ، وَأَهْتِيرُ وَأَهْرِيحُ وَأَهْرِيْتُ وَأَهْرِيدُ وَمُهْتِيرٌ وَمُهْرِيحٌ
ومُهْرِيْتُ وَمُهْرِيدٌ.

ويمكن تخريجها صوتياً إذ إن الهمزة صوت انفجاري يحتاج إلى جهد في نطقه
تحول إلى صوت يماثله في المخرج، وهو الهاء الذي يحمل صفة الرخاوة والهمس
ونتيجةً لمبدأ التيسير في النطق أبدلت الهمزة هاءً.

وتبدل من الألف الساكنة في مثل قولهم :أَنَّهُ فِي أَنَا، وَهُنَّ فِي هُنَا، قال الشاعر :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ مِنْ هَا هُنَا وَ مِنْ هُنَّ

وإبدال الهاء من الألف له ما يبرره من الناحية الصوتية، لأن الهاء مهموسة وهي قريبة من الألف، حيث يبدو أن الفم يتخذ في نطق الهاء وضعاً مماثلاً للذي يتخذه مع الحركات، والألف عبارة عن حركة طويلة .

وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن هذا ليس من الإبدال في شيء وإنما هو وقف بحذف آخر الكلمة يظن معه السامع أن الكلمة تنتهي بالهاء.

وأرى أن الذي يحدث هو تقصير للفتحة الطويلة، ثم يؤتى بالهاء لإغلاق المقطع

المفتوح

أنا	←	أن	←	أنه
>anā	←	>a na	←	> anah

وكذلك الأمر في:

هنا	←	هن	←	هنة
hunā	←	huna	←	hunah

إبدال الواو من الباء : وقد حدده الحيدرة بالقسم نحو: والله لا فعلت، لتقاربهما في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فإنهما شفويتان، و أما المعنى فإن معنى الواو الجمع بين الشئيين ومعنى الباء إصاق الشيء بالشيء، والجمع والإصاق بمعنى واحد وصوتا الواو والباء شفويان، ويحدثان بتقريب المسافة بين الشفتين بضمهما أو إقفالهما في طريق الهاء الخارج من الرئتين "فإن كان الإقفال تاماً حدثت الباء، وإن كان الإقفال ناقصاً حدثت الواو.

إبدال السين من الصاد، والصاد من السين و الزاي منهما : وقد أشار الحيدرة لهذا النوع من الإبدال في معرض حديثه عن التصريف، وما تتعرض له الكلمة في اللغة من زيادة أو نقصان أو تثقيب أو تخفيف أو همز، أو تبديل بوضع حرف مكان حرف، ثم يورد الأمثلة على هذا الإبدال معللاً له، وذلك لأن النظام الداخلي للكلمة في العربية يبحث عن الانسجام والتوافق، حيث يتأثر الحرف فيما يسبقه أو بما يلحقه من حروف فيقول: " فمن ذلك إبدال السين من الصاد والصاد من السين والزاي منهما،

نحو: الصَّرَاطِ والسَّرَاطِ والزَّرَاطِ، وسَقَرٌ وزَقَرٌ وصَقَرٌ، والسَّقَبُ والصَّقَبُ وسَفْحُ الجبلِ وصَفْحُ الجَبَلِ، وسلَعَتُ اللَّقْمَةَ وصلَعْتُها وزبَعْتُها، وهو أصلٌ مستمرٌ في كل كلمة أولها صاد وبعده الصاد أحد أربعة أحرف الخاء والغين والقاف والطاء، سواء جاوزت هذه الأحرف الصاد أو فصلت بينها وبينها

والذي ذكره الحيدرة أشار إليه ابن عصفور بقوله: وأما الصاد فتبدل من السين إذا كان بعدهما كاف أو خاء أو طاء أو غين، فتقول في سَقَرٌ وسِرَاطٌ وسَخَرٌ وأسْبَغٌ: صَقَرٌ وصِرَاطٌ وصَخَرٌ وأصْبَغٌ، والسبب في ذلك أن القاف والطاء والحاء والغين حروف استعلاء والسين حرف متسفل فكرهوا الخروج من التسفل إلى تصعد فأبدلوا من السين صاداً ليتجانس الحرفان.

وما في القراءات القرآنية فكلمة الصَّرَاطِ في قوله تعالى: "اهدنا الصَّرَاطِ المستقيم" (الفاتحة 6)، تُقرأ بالصاد والسين وإشمام الزاي، فالحجة لمن قرأ بالسين أنه جاء بها على أصل الكلمة، و الحجة لمن قرأ بالصاد أنه أبدلها من السين لتوآخي السين في الهمس و الصفير وتوآخي الطاء في الإطباق لأن السين مهموسة والطاء مفخمة والحجة لمن أشم الزاي، أنها توآخي السين في الصفير وتوآخي الطاء في الجهر .
والذي أراه أن السين تبدل صاداً لتماثل الطاء في صفة التخميم وتبدل زايّاً لتماثل الراء في الجهر، إذ أن الطاء صوت مهموس مفخم و ليس صوتاً مجهوراً.
الإعلال:

جاء حديث الحيدرة عن الإعلال في فصلين مستقلين، مهتماً بمظهرين من مظاهرهما: القلب والحذف، حيث أفرد لكل منهما فصلاً مستقلاً، وقسم كل منهما إلى قسمين: فالقلب على ضربين: قلب الواو وقلب الياء والحذف كذلك: قياسي وسماعي أما المظهر الثالث وهو الإعلال بالنقل فقد اكتفى بمثال عنه دون أن يدل عليه دلالة صريحة .

والحيدرة في حديثه عن الإعلال ومظاهره لم يذكر تعريفاً له، إلا أنه يلمح من خلال تقسيماته وأمثله إلى أن الإعلال عنده هو: التغيير الذي يطرأ على حروف العلة

سواء كان التغيير قلباً لحروف العلة أو حذفاً أو تسكيناً (النقل)، وأما الغرض من الإعلال عند الحيدرة فهو ما كان لعلّة نحوية، وعلّة صوتية ويكمن في الجزم والوقف والتقاء الساكنين وطلب الخفة، وبين ذلك في فصل الإعلال بالحذف "فحروف العلة تحذف للجزم مثل: لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ وتحذف في الوقف مثل: اغزُ وارمِ واخشِ، وتحذف كذلك نتيجة التقاء الساكنين مثل: قُمْ وبيع، والأصل يَقُومُ وَيَبِيعُ فحذف حرف العلة لسكون اللام والعين بعد أن نقلت حركته إلى الحرف الصحيح أعني الفاء فلما تحركت الفاء أغنت بحركتها عن ألف الوصل، فحذفت أن أمكن النطق بالساكن لَمّا حرك، ومن هذا النوع، نحو: قاضٍ وغازٍ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التتوين والياء.

ويمكن تفسير ما حدث بما يلي :

قُمْ	←	قُومُ
Kum	←	kūm
بيع	←	بِيعُ
bi<	←	bī<

والذي حدث هو تقصير للحركة الطويلة للتخلص من المقطع الطويل المغلق بصامت. أما علة طلب الخفة أو ما استتقلت الحركة عليه، فيذكر الحيدرة كذلك في فصل الحذف في الأجوف الواوي، إذا صيغ منه اسم المفعول، فيقول: "ومما حذف من حروف العلة لاستتقال الحركة عليه الواو أيضاً في قول: مَقُولٌ وفَرَسٌ مَقُودٌ، والأصل مَقُودٌ ومَقُودٌ. والذي حدث هو على النحو التالي :

مَقُولٌ	←	مَقُودٌ
makūl	←	makwūl

إذ تشكل المزدوج الصاعد (wū) فحذفت شبه الحركة (w) وبقيت الضمة الطويلة فأصبحت مَقُولٌ makūl ووزنها الصرفي مَقُولٌ.

وكذلك ما حدث في مَقُودٌ يمكن توضيحه على النحو التالي :-

مَقُودٌ	←	مَقُودٌ
makūd	←	makwūd

إذ تشكل في مَقوود حركة مزدوجة صاعدة (w ū) وهي حركة ثقيلة فحذفت شبه الحركة (w) وبقيت الضمة الطويلة، فأصبحت مَقوود (makūd) ووزنها الصرفي مَقول .

وقال الحيدرة في موضع آخر حيث ذكر أن سبب حذف حرف العلة من الاسم المنقوص هو استتقال التنوين على الياء: فيقول: "قاضي وغازٍ حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التنوين والياء، لما استتقلت الحركة عليها .
والذي نراه حدث ما يلي:

قاضي ← kādiyūn

تشكل المزدوج الحركي (yu) فهو ثقيل، فحذف المزدج الحركي، وبقيت kādin على وزن فاعٍ، فالذي حذف هو الياء وحركتها، وكذلك حدث في غازيٍّ ما حدث في قاضيٍّ.

ويمكن دراسة الاعلال عند الحيدرة بتقسيماته الشائعة عند علماء العربية القدماء وكما قسمها الحيدرة على النحو الآتي :
أولاً: الإعلال بالقلب .

ذكر الحيدرة الاعلال بالقلب في باب تغير الحركة والسكون في التصريف، إذ ذكر أن الحركة والسكون يتغيران للقلب والفرق بين المتلبسين والتخفيف، فالقلب يخرج الكلمة عن أصلها لعلة، وهو على ضربين: قلب الواو وقلب الياء:
قلب الواو و الياء ألفاً

حدد الحيدرة قلب الواو و الياء ألفاً بشرطين اثنين هما:

1-تحرك الواو والياء .

2-انفتاح ما قبلها.

دون أن يذكر شيئاً عن الشروط الثمانية الباقية لعلة القلب التي ذكرها علماء العربية القدماء .

والأمثلة التي جاء بها الحيدرة لا تصدق إلا على الكلمات التي عينها أو لامها حرف علة في مثل: قَالَ وَبَاعَ وَ قَامَ وَدَعَا وَغَزَا وَرَمَى وَعَصَا وَفَتَى.

وتصنف الأمثلة المتعلقة بقلب الواو و الياء ألفاً عند الحيدرة، والتي تؤثر الفتحة في الواو والياء إذا سبقتهما فيتم تحويلهما إلى الألف كنوع من الانسجام الصوتي إلى نوعين: المعتل الأجوف و المعتل الناقص.

ففي المعتل الأجوف يقول الحيدرة: "وإبدال الألف من الياء و الواو في كل موضع تحركتا فيه وانفتح ما قبلهما ألفاً من ذلك بَاعَ وَقَالَ، وأصله بِيَعُ وَقَوْلُ، انقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، فألف بَاعَ من الياء ؛ لأن المستقبل بِيَبِيعُ، وألف قَالَ من الواو ؛ لأن مستقبله يَقُولُ فخذ من المستقبل، وإن شئت من المصدر نحو: البَيْعُ والقَوْلُ.

وتقلب الياء إلى الألف و تسكن حركتها في مثل: بَاعَ وَهَابَ لأنه من البَيْعِ والهَيْبَةِ ويستثنى الحيدرة من هذه الحالة قول الله تعالى "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ" (المجادلة19)

ويذكر ابن جني أن الواو والياء متى تحركتا و انفتح ما قبلهما قلبتا ألفين معللاً ذلك القلب: بأن العرب كرهت اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة هي الفتحة والواو أو الياء و الحركة فيهما، فتحولوا إلى حرف لا يتحرك وهو الألف.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب "أن قلب عين الأجوف ألفاً، قد سار بأربعة مراحل، ورجح أن تكون العربية القديمة قد نطقت فعلاً بعين الأجوف بحركة، وهي المرحلة الأولى، أما الثانية فهي سكون الوسط للتخفيف كقولهم في كَتَفٍ كَتَفٌ، ثم المرحلة الثالثة هي مرحلة انكماش الصوت وتحويله مع الواو إلى ضمة طويلة مماللة -ō- و مع الياء إلى كسرة طويلة مماللة -ē-، أما المرحلة الرابعة فهي التحول من الإمالة إلى الفتح الخالص (عبد التواب، 1981).

ويبدو أن ما حدث في الأجوف هو حذف شبه الحركة في المزدوج الحركي ثم النقت فتحتان فيصبحان فتحة طويلة على النحو التالي:

قَوْل ← قَوْل
 kāla ← kaala ← kawala
 بَع ← بَع
 bā<a ← baa<a ← bay<a

فحذفت شبه الحركة (الواو أو الياء) ثم التقت فتحتان قصيرتان فصارتا فتحة طويلة.
 أما المعتل الناقص الواوي واليائي حيث تكون الواو أو الياء مسبوقه بالفتحة في الأفعال والأسماء، فتقلب الواو و الياء ألفاً ، فقد ذكرها الحيدرة في أكثر من موضع ويشترط أن تفتح ما قبلها، أما إذا سبقنا بساكن فلا تعلن كما في دَلُو وظَنِي ومن هذه المواضع: عَصَا و فَتَى و غَزَا و رَمَى أصله عَصُو و فَتَى و غَزُو و رَمَى فانقلبت الياء والواو من ذلك ألفاً لانفتاح ما قبلها وسكنت لأن الألف لا تتحرك بحال وتقول في الماضي دَعَا و رَمَى فتقلب الواو والياء ألفاً لانفتاح ما قبلها.
 وفسر فلتش هذا القلب بكَراهية العرب النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغيرها.

ويمكن أن تعلق هذه الظاهرة بوقوع شبه الحركة (الواو أو الياء) بين صائتين قصيرين متماثلين أدى ذلك إلى سقوط شبه الحركة ثم اتحد الصائتان القصيران ليصيروا ألفاً (الفتحة الطويلة) ويمكن تمثيله صوتياً على النحو التالي:

رَمَى ← رَمَى
 ramā ← ramaya
 دَعَا ← دَعَا
 da<ā ← da<awa

فكل ما حدث هو إسقاط عنصر شبه الحركة، فالتقت حركتان قصيرتان فصارتا فتحة طويلة ووزنهما الصرفي (فَعَا)

قلب الواو ياءً

وجدت قلب الواو ياءً عند الحيدرة في ست حالات:

الجمع على فَعَالٍ حيث يقول الحيدرة: " في مثل: سِيَاطٌ و حِيَاضٌ لأنه من سَوَظٌ و حَوَظٌ، وربما سَوَّغُوا الوجهين في طِيَالٍ و طَوَالٍ، قال الشاعر:

تَبِينَ لِي أَنَّ الْقِصَارَ أَذْلَةٌ وَأَنَّ أَعَزَّ الرَّجَالِ طِيَالُهَا

وقال آخر:

وَإِنِّي لِأَرْضِي عَبْدَ شَمْسٍ وَ مَا قَضَتْ وَأَرْضِي الطَّوَالَ الشُّمُّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ
فلم يقلب و يروى على وجهين:

إِذَا كُنْتُ فِي الْقَوْمِ الطِّيَالِ عَلَوْتَهُمْ بَعَارِفَةٌ حَتَّى يُقَالَ طَوِيلٌ

وقال آخر:

إِنَّا مُحِثُوكَ فَاسْلَمْ أَيُّهَا الطَّلُّ وَإِنْ بَلَيْتَ وَإِنْ طَالَ بِكَ الطَّيْلُ
وعلل الحيدرة الإعلال بالقلب لأن الواو وقعت عيناً للكلمة، ثم إن ما قبلها مكسور فقلبها من باب الانسجام والمماثلة بين الكسرة والياء. فيقول: "إذا كانت عيناً وانكسر ما قبلها في حين يرى ابن جني أن الإعلال يعود لاجتماع عدة أسباب وهي التي أدت إلى هذا الإعلال، وهذه الأسباب "أن الكلمة جمع وهو أثقل من الواحد، وسكون الواو في الواحد، والساكن ضعيف يقلل العلة وانكسار ما قبل الواو في الجمع، ووقوع الألف بعدها و الألف قريبة الشبه من الياء .

أما ما ذكره الحيدرة عن جواز الوجهين في طَوَالٍ و طِيَالٍ يعود إلى أن العرب كانوا يشتقون بعض الكلام من بعض فقلب بعضهم ولم يقلب الآخرون.

والحقيقة أن ما حدث يمكن تمثيله على النحو التالي:

سَوَاطٌ ← سِيَاطٌ
siwāt ← siyāt

إذ حدث تماثل بين الكسرة (i) وشبه الحركة (w) فقلبت شبه الحركة الواو (w) إلى ياء لتتماثل صوتياً مع الكسرة (i) أي ما حدث هو مماثلة صوتية بين الحركة وشبه الحركة.

كلمة مَوْعَاد ومَوْزَان، وعلل ذلك سيبويه بـكراهية الانتقال من الكسر إلى الضم فيقول "وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسر أول حرف ويضموا الثاني نحو فَعُل... وترك الواو في مَوْزَان أثقل من قبل أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسرة شيء، فكان العمل من وجهة واحد أخف عليهم (سيبويه، 1991).

والذي حدث حقيقة حذف شبه الحركة (الواو) في المزدوج الحركي (iw) ثم عوض عنها بتطويل الكسرة، فتحول المقطع من نوع الثلاثي القصير المغلق إلى الثنائي الطويل وذلك تخلصاً من الثقل و نزوعاً إلى التماثل الصوتي بين الحركة وشبه الحركة، ويظهر ذلك من خلال الكتابة الصوتية لكلمة ميزان:

مِيزَان ← مَوْزَان
mīzān ← Miwzān

الجمع على فِعْل وأورد الحيدرة مثلاً واحداً على ذلك فيقول "ديمة أصلها دَوْمَة لأنه من دَوْم المطر إذا أقام، قال الشاعر:

دِيمَة سَمَحَة القِيَادِ سَكُوبُ

مَسْتَغِيثٌ بِهَا الثَّرَى المَكْرُوبُ

وعلل سيبويه ذلك بأن الواو قلبت في المفرد، فألزمت البدل في الجمع، أما الجمع فَعَلَة مما كان مفرداً ليس منقلباً إلى ياء فإن الواو تثبت ولا تقلب، ومثال ذلك كَوَزْ كَوَزَة وَعَوَدَ عَوْدَة، لأن الواحد قد ثبت منه وليس بعدها ألف فتكون كسِيَاط . فالحكم هنا ليس مفرداً، والدليل على ذلك الأمثلة التي أوردتها سيبويه، ومن الأمثلة الأخرى التي ينطبق عليها الإبدال " قالوا ثَوْرَة و ثِيرَة قلبوها حيث كانت بعد كسرة .

فالذي حدث في دِيمَة وثِيرَة هو مماثلة حيث تماثلت الواو مع الكسرة قبلها مماثلة مقبلة منفصلة، فانقلبت ياء لمناسبة الكسرة :

tiwarah ← (كنعان، 1996)ltiyarah

الجمع المسبوق الواو فيه بالكسر : نحو: عَصِي ودَلِي أصلها عِصْو و دَلْو وعلل الحيدرة ذلك بأن الواو وقعت لأمّاً وانكسر ما قبلها، حيث تؤثر الكسرة فيما قبلها

وفيما بعدها ، فتؤثر في الواو لتقلبها ياءً ، ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن الواو قلبت ياءً نظراً لأن الياء أيسر نطقاً من الواو وبخاصة في نهاية الكلمة إلى جانب أن الياء من خصائص النطق الحضري، كما أن الكسرة كذلك في مقابل ما تعودده البدو من إيثار الواو والضممة " (شاهين، 1984) .

ويورد الحيدرة مثلاً آخر على قلب الواو ياءً إذا وقعت لاماً وانكسر ما قبلها مثل: "غَازِيَةٌ أصله غَازِوَةٌ، فتقلب إلى ياءٍ للانسجام الصوتي حيث أثرت الكسرة في الواو، فقلبت إلى ياء، ويمكن توضيح ذلك صوتياً :

غَازِوَةٌ ← غَازِيَةٌ
gāziwatun ← gāziyatun

حيث أثرت الكسرة (i) في شبه الحركة الواو (w) فتحولت إلى الياء (y) فحدث تماثل صوتي بين الحركة (الكسرة i) وشبه الحركة (y) الياء .
وزن فَيَعْلُ حيث "تقلب الواو ياءً في كل موضع اجتمع فيه الواو و الياء وسبقت إحداهما بالسكون، فإن الواو تقلب ياءً تقدمت أو تأخرت وتدغم الياء في ذلك مثل سيّد وميّت فأصلهما: سيوّد وميؤت .

وفسر سيبويه ذلك بقرب مخرجي الواو والياء واتصالهما دون فاصل بينهما يقول سيبويه" وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما، وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو، لأنها أخف عليهم لشبهها بالألف .

أما في الدراسات الصوتية الحديثة فيقوم التعليل على أساس تتابع مزدوجين في كلمتي سَيوّد وميؤت (saywid و maywit) وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضممة حيث تقع فيه الواو إثر الياء، ونظراً لصعوبة هذا التركيب وكراهية اللغة له فإنها مالّت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة.

ويمثل صوتياً :

سَيِّد ← سَيُّود
sayyid ← saywid

إذ تحولت الواو الساكنة شبه الحركة (w) إلى الياء الساكنة شبه الحركة (y) ثم أدغمتا.

وزن فَعَلَ من الليف المقرون : وذكر الحيدرة مثلين هما: "طَوَيْتُ الْكِتَابَ طَيًّا وَشَوَيْتُ اللَّحْمَ شَيًّا، وَالْأَصْلُ طَوِيًّا وَشَوِيًّا، فَالعين جاءت واواً وجاءت اللام ياءً فأبدلت الواو ياءً وأدغمت الياء المبدلة من الأصلية.

ويستثني الحيدرة بعض الكلمات التي لم تقلب فيها الواو ياءً، حيث بقيت على الأصل، مثل: "حَيَوَةٌ وَحَيَوَانٌ: اسم رجل، وهَيَوَةٌ: اسم موضع.

ويبدو أن الذوق العربي يؤثر الياء على الواو فقلبت الواو ياءً حيث التقنا وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً وأدغمت، ويمثل صوتياً كالاتي :

شَوِي ← شَي ← شَيِّ
šawyun ← šayyun ← šiyyun

فقد أبدلت شبه الحركة الواو (w) ياء (y) شبه الحركة (y)، ثم أبدل الصائت القصير صائتاً قصيراً (i) بتأثير رجعي للياء شبه الحركة (y)، فتحولت إلى (شَيِّ) šiyyun

فالذي حدث هو تماثل صوتي بين أشباه الحركات في الحالة الأولى، وتماثل صوتي بين شبه الحركة (y) وحركة الكسرة في الحال الأخيرة.

قلب الألف ياءً

وجدت ذلك عند الحيدرة في موضعين :

الياء تبدل من الألف في مثل: مَفَاتِيحٌ وَقَرَّاطِيسٌ ؛ لأن أصله مِفْتَاحٌ وَقَرِّطَاسٌ وذلك إذ وقعت الألف بعد كسرة وجب قلبها ياءً، كقولك في مِصْبَاحٍ وَدِينَارٍ: مِصَابِيحٌ وَدِنَانِيرٌ، ويرى عبد الصبور شاهين "أن الألف في مِفْتَاحٍ (miftāh) هي فتحة طويلة لم تقلب ياءً في مَفَاتِيحٍ (mafātīh) ولكنها قلبت كسرة طويلة في الجمع والتصغير

فالتبادل واقع بين الحركات وأن الألف في مصباح هي ألف صيغة مفعال اسم آلة والكسرة الطويلة في مصابيح هي كسرة صيغة منتهى الجموع، وهي تأتي حتى في جمع ما لا ألفاً فيه، مثل : سفاريح جمعاً لسفراج.

إذ كانت الألف الثالثة قلبتها ياءً في التصغير وأدغمتها في ياء التصغير فقلت في مثل: قَبَالَ قُبَيْل، وذلك إذا وقعت قبلها ياء التصغير كقولك في غزال: غَزَيْل وفي قُذَال: قُدَيْل، الذي ذهب إليه عبد الصبور شاهين أن " القاعدة تفرض وضع ضمة بعد الصامت الأول، وفتحة بعد الصامت الثاني، وهاتان الحركتان الفتحة والضمة تسقطان الحركتين السابقتين قبلها في الكلمة، ففي رَجُل (rajul) يقال: رُجَيْل (rujayl) وهكذا ينبغي أن نتصور سقوط الألف في غُلام لتحل محلها فتحة التصغير، ثم تجيء ياء التصغير بعد ذلك، فيقال: غُلِيم، ولكن تصغير الكلمة على هذا النحو لا يفترق عن تصغير الثلاثي، إلى جانب أنه يفقدها إيقاعها النبري الذي اتخذ شكل الطول في غُلام فحوّلت اللغة نبر الطول إلى نبر توتر بتضعيف ياء التصغير فقل: غُلَيْم .

قلب الياء واواً

عُرف ذلك عند الحيدرة بإبدالها من الياء في مثل: مُوسِرٍ ومُوقِنٍ، وأصله مُيسِرٍ ومُيقِنٍ من اليسار واليقين، واشترط ابن جني أن تسكن الياء في المفرد بعد ضمة فحينئذ وجب إبدالها واواً، نحو: مُوقِنٍ ومُوسِرٍ أصلهما مُيقِنٍ ومُيسِرٍ، لأنهما من أيقِنٍ وأيسِرٍ، فلو تحركت الياء لم تعل نحو: هَيَامٍ " (ابن جني، 1988).

وفسر ابن جني هذا القلب بالمشقة والكافة، إذ يقول: "لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الياء لتجشمت فيه مشقةً وكلفةً لا تجدها في الحروف الصحاح، ولأنك إذ أبدلت بالضمة ثم عدلت إلى الياء فقد ناقضت بأخر لفظك أوله.

ويمكن توضيح ما حصل من منظور علم اللغة الحديث، كالاتي :

مُوقِنٍ	←	مُيقِنٍ
mūkinun	←	muykinun

حيث نجد أن الصائت القصير (u) أثر في شبه الحركة (y) فقلبه إلى مثيله (u) ثم تحولا إلى صائت طويل (ū) فالياء لم تقلب واوا وإنما قلبت ضمة ثم التقت الضمتان فصارتا واوا، ويلخص بسقوط شبه الحركة في مُيَقِن، فأصبحت مُقِن ثم عوض عنها بإطالة الضمة القصيرة فأصبحت مُوقِن:

mūkinun ← mukinun ← muykinun
والذي أراه جرى على النحو التالي :
مُوقِن ← مُيَقِن
mūkinun ← muykinun

حيث تشكل مزدوج صوتي هابط (uy) وهو ثقيل فسقطت شبه الحركة الياء (y) ثم عوض عنها بتطويل الحركة (u) فصارت ضمة طويلة (ū) موقِن .

ثالثاً: الإعلال بالنقل "التسكين"

لقد أورد الحيدرة إشارة لهذا الإعلال في باب تغيير الحركة و السكون في التصريف دون أن يدل عليه دلالة صريحة وواضحة أو يصرح بمفهومه، حيث يقول "فإذا صرت إلى المستقبل من بَاع قلت : يَبِيعُ تسكن الياء و تنقل حركتها إلى ما قبلها. إذن فالإعلال بالنقل عنده أن تنقل حركة حرف العلة وهو الياء إلى الحرف الذي يسبقه مع إسكان حرف العلة، وهو ما أشار إليه كذلك سيبويه، وعده مطرداً في كلام العرب، فيقول: "فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل، ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنك تسكن المعتل وتحول حركته على الساكن وذلك مطرداً في كلامهم.

هذا إذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بقي كما هو، نحو يُقُول وَيَبِيع، أمّا إذا كانت الحركة المنقولة غير متجانسة لحرف العلة قلب حرفاً من جنسها، نحو: يَخَاف، والأصل يَخُوف، لكننا نجد الحيدرة استثنى من القاعدة أفعالاً قليلة، فالياء فيها تقلب ألفاً على الرغم من نقل حركة الحرف المعتل إلى الصحيح الذي قبله حيث يسبق الألف حرف حلقى أو نون، فيقول: "إلا في أفعال قليلة، فإن الياء تقلب في مستقبلها ألفاً كما قلبت في الماضي، كذلك وهي قولهم: خَافَ يَخَافُ

وَهَابَ يَهَابُ، وَنَالَ يَنَالُ، وَحَارَ يَحَارُ، وَنَامَ يَنَامُ وَخَالَ يَخَالُ، وَغَارَ يَغَارُ، وَلَا تَكُونُ هَذِهِ الْأَلْفُ إِلَّا بَعْدَ حَرْفٍ حَلْقِيِّ أَوْ نُونٍ وَلَيْسَ بِأَصْلٍ مُسْتَمَرٍّ فِيمَا كَانَ كَذَلِكَ وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْمَصْدَرِ.

ويمكن تفسير ما حدث صوتياً على النحو التالي :

يَبِيعُ	←	يَبِيعُ
yabī<u	←	yabyi<u
يَقُولُ	←	يَقُولُ
yakūlu	←	yakwulu

فسقطت الياء في يبيع، والواو في يقول لاجتماع الياء مع الكسر (yi) والواو مع الضمة (wu) وهو سقوط شبه الحركة ويعوض عنها بإطالة الحركة (ī)، (ū) .

إن فليس هناك ما يسمى بالإعلال بالنقل، وإنما هذا الإعلال هو إعلال بال حذف ثم إطالة الحركة تعويضاً عن شبه الحركة المحذوفة.

وكذلك يمكن تفسير ما حدث في يخاف وينام وغيرها على النحو التالي :

يَخَافُ	←	يَخَوْفُ
yahāfu	←	yahwafu
يَنَامُ	←	يَنَافُ
yanāmu	←	yanwamu

إذ تشكل مزدوج حركي صوتي صاعد (wa) فسقط شبه الحركة، ثم يعوض عنها بإطالة الحركة (ā) فتشكل فتحة طويلة (ā) وبذلك تصبح يخاف وينام وما جرى مجراهما.

رابعاً: الإعلال بالحذف

أفرد الحيدرة فصلاً مستقلاً تناول فيها الإعلال بالحذف، حيث قسمه إلى نوعين:

الحذف القياسي

فالحذف القياسي عند الحيدرة يجري في أصول الفعل الثلاثة، فقد تحذف الفاء في الفعل والمصدره كما في وَعَدَ يَعدُّ عِدَّةً، وقد تحذف عينه في مثل: قُمُ وبيع، وقد تحذف لام الفعل في مثل: لم يَغزُ ولم يَرْمِ ولم يَخشَ .

وبيّن الحيدرة أن الحذف القياسي - كما سبق أن قلنا - ما كان لعلّة تصريفية كالجزم والوقف والتقاء الساكنين وطلب الخفة، فيقول: "والأصل الثالث أن حروف العلة تحذف للجزم والوقف والتقاء الساكنين، مثال الأول: لم يَغزُ ولم يَرْمِ ولم يَخشَ ومثال الثاني: اغزُ وارم واخش، ومثال الثالث: قُمُ وبيع، والأصل يَقومُ وَيبيعُ فحذف حرف العلة لسكون اللام والعين بعد أن نقلت حركته إلى الحرف الصحيح، أعني الفاء، فلما تحركت الفاء أغنت بحركتها عن ألف الوصل فحذفت إن أمكن النطق بالساكن لما حرك.

ومما حذف طلباً للخفة حذف الياء من الاسم المنقوص، وحذف الواو في اسم المفعول الثلاثي الأجوف، وذلك لاستتقال الحركة على الياء والواو "ومن هذا النوع نحو: قاضٍ وغازٍ، حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما: التتوين والياء لما استتقلت الحركة عليها، ومما حذف من حروف العلة لاستتقال الحركة عليه الواو أيضاً من قولٍ مقوّل، وفرس مقوّد والأصل مقوُول ومقوُود.

ويشمل الحذف القياسي عند الحيدرة المسائل التالية:

ما يتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره " فمتى كانت الواو فاء للفعل وسكنت مع المضارع ثبتت في الماضي وتحذف في المستقبل، مثل: وَعَدَ يَعدُّ ووَزَنَ يَزِنُ ووَرَدَ يَردُ ووَهَبَ يَهَبُ، ويفسر الحيدرة ذلك: "بأن كل واو وقعت بين ياء وكسر وسكنت انحذفت أصلاً أبداً، ولو تحركت لثبتت، مثل: وَكَدَ يُكَدُّ ووَقَّتَ يُوقَّتُ، والحذف كذلك بالنسبة لمصدر هذا الفعل، فتحذف واو المصدر، مثل: عِدَّةٌ وزِنَةٌ بوزنِ فِعْلَةٍ، ويرى ابن يعيش أن الذي أوجب حذفها في المصدر علة ذات وصفين، أحدهما: كون الواو

مكسورة والكسرة تستقل على الواو والآخر كون فعله معتلا، نحو يَعد ويَزن والمصدر يعتل باعتلال فعله، ويصح بصحته.

ويعلل مثل هذا الحذف من وجهة نظر صوتية حديثة براهية العربية لهذا البناء "بسبب تكون مقطع صوتي يحتوي حركة مزدوجة هابطة، وهو (yaw) حيث إن المزدوج الحركي (aw) الهابط، فتلجأ اللغة إلى التخلص من هذا المزدوج عن طريق حذف الواو (w) منه، وهذا الحذف لايسبب شيئاً من الصعوبة الصوتية، ولذا فإن اللغة لا تقوم بتعويض الحذف" (عبدالله كنعان، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية 30). ويمكن تمثيله صوتياً كالاتي:

وَعَدَ ← يَوَعِدُ ← يَعدُ
wa<ada ← yaw<idu ← ya<ida

أما مصدر الفعل المثال الواوي فتكون في بداية المقطع حركة مزدوجة

صاعدة.

(wi) فعمدت اللغة إلى حذفها ، وأضافت اللغة التاء في آخر المصدر ويمثل صوتياً:

وَعِدَةٌ ← عِدَةٌ
wi<datun ← >idatun

فتشكل مزدوج حركة صاعدة (wi) في بداية الكلمة، فحذف المزدوج الحركي كاملاً ثم جئ بالكسرة ؛ لأن العربية لاتبدأ بساكن ثم جئ بالتاء في آخر الصيغة لإغلاق المقطع الصوتي المفتوح (da) لأن العربية تكره الوقوف على المقاطع المفتوحة، فالتاء صوت أجلد يصلح لإغلاق المقاطع المفتوحة .

ما يتعلق بلام الفعل في حالات الجزم والوقف والتقاء الساكنين : "مثال الأول وهو الجزم: لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَخْشَ، ومثال الثاني وهو الوقف :اغْزُ وارْمِ واخْشَ ومثال الثالث وهو التقاء الساكنين: قُمْ وبعِ، والأصل يَقوم وَيبيع فحذف حرف العلة لسكون اللام والعين بعد أن تقلب حركته إلى الحرف الصحيح أعني الفاء فلما تحركت الفاء أغنت بحركتها عن ألف الوصل، فحذفت إن أمكن النطق بالساكن لما

حرك، ومن هذا النوع نحو: قاضٍ وغازٍ حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما التتوين والياء لما استتقلت الحركة عليها .

وما حصل في حالتي الجزم والوقف هو تقصير الحركة حيث قصرت الحركة دون حذف، إذ قصرت في لم يرمٍ من صائت طويل (ā) إلى صائت قصير (i)، ولم يَغزُ من صائب طويل (ū) إلى صائت قصير (u) والأمر كذلك بالنسبة: اغزُ وارمٍ واخشُ كما يلي:

لم يرم	←	لم يرمي
lam\yarmi	←	lam\yarmī
ارم	←	ارمي
>irmi	←	>irmī

أما الحالة الثالثة: وهو ما كان الحذف فيه نتيجة النقاء الساكنين، ففي أفعال الأمر من قامَ قُمُ وباعَ بَعُ، فهي مكونة من مقطع صوتي واحد؛ لأن أصلها قَوْلُ وبيعُ، وهو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)، وهذا المقطع مكروه في العربية حتى في حالة الوقف لذلك تقصر الحركة الطويلة في هذه الأفعال للتخلص من هذا المقطع، فتصبح بعد تقصير حركتها قُلُ وبعُ وخِفُ وسِرُ، وهي مكونة من مقطع صوتي مقبول، وهو المقطع القصير المغلق بصامت (ص ح ص).

والذي يحدث تقصر الحركة الطويلة للتقل، كما يلي:

قَوْلُ	←	kūl
وبيع	←	bī<

فهذان الفعلان يتكونان من مقطع صوتي طويل مغلق بصامت (ص ح ص ص) فتقصر الحركة الطويلة لتقل هذا النوع من المقاطع الصوتية فيتحول إلى مقطع قصير مغلق بصامت قُلُ وبعُ <bi (ص ح ص) وهذا المقطع خفيف كما أنه كثير الاستعمال في العربية.

أما الحالة الرابعة وهي حذف الياء في قاضٍ وغازٍ لالتقاء الساكنين وهما التتوين والياء، لما استتقلت الحركة عليها، والذي نراه أنه تشكل في بنيتها حركة

صوتية مزدوجة مكونة من شبه حركة (الواو أو الياء) بالإضافة لحركة قصيرة ضمة أو كسرة أو فتحة ففي حالة الرفع تتشكل الحركة المزدوجة (yu) نحو: قاضين (kādiy)، وهذا النوع من الحركات المزدوجة ترفضه العربية لتقله، ولذلك تسقط الحركة المزدوجة yi من هذه الأسماء في حالتها الرفع والخفض إذا نونت وتصبح بعد سقوط الحركة المزدوجة قاضٍ kādin، فالذي يحدث يسقط المزدوج الحركي الصاعد (u y) فتبقى الكلمة kādin على وزن فاعٍ وفي حالة الجر يحدث ما يلي :

قاضٍ	←	قاضين
kādin	←	kādiyīn

فتسقط الحركة المزدوجة (yi) فتبقى الكلمة قاضٍ kādin .

ما يتعلق بصيغة مفعول من الفعل الأجوف حيث يحذف الواو، فيقول الحيدرة و "مما حذف من حروف العلة لاستئصال الحركة عليه الواو أيضا في قول مَقُول و فرس مَقُود والأصل: مَقُول و مَقُود وليس في كلام العرب واوان الأولى منهما مضمومة إلا قولهم: القوم ذَوُو مال، ولم يشر الحيدرة إلى أي الواوين حذف في حين ذهب سيبويه والخليل إلى أن المحذوف واو مَفْعُول، وذهب الأخفش إلى أن عين الكلمة هو المحذوف ووزن مَقُول عنده مَقُول ووزن مَبِيع مَقِيل، فأصلها مَقُول، فاسكنت الواو لتقل الضمة ونقلت حركتها إلى القاف، ثم حذف الواو للتخلص من التقاء الساكنين (ابن يعيش، 198)

والذي يقال في هذه الصيغة "أنه لا يحصل التقاء ساكنين" كما توهم القدماء_ ولكن الذي يحدث هو تشكل حركة صوتية مزدوجة في هذه الصيغة، والعربية تتخلص من هذه الحركات المزدوجة لتقلها، وتوفيراً للجهد المبذول في نطق هذه الصيغة، فكلية مَقُول makūl أصلها مَقُول makwūl يتشكل فيها الحركة المزدوجة (wū) الواو و الضمة الطويلة، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الكلمة بعد سقوط الواو مَقُول makūl على وزن مَقُول، أي أن الذي يسقط هو عين الكلمة و ليس (واو) صيغة مفعول.

الحذف المسموع عند الحيدرة ما لا يقاس عليه، وقد جمعها في عشرة أحرف في قولهم: أُنِيحَ خوفُ هنا "وهو يعد حذفاً اعتبارياً، لذلك وصفها الحيدرة بأنها تحذف في مواضع مخصوصة وهذه الحروف هي:

1-الألف: و حددها الحيدرة في موضعين، "قولهم أم الله لأفعلن كذا يريد أما والله ويرى ابن يعيـش أن الذي حسن الحذف بقاء الفتحة دلالة على الألف المحذوفة. أما الموضع الثاني فهو قول لبيد:

وَقَتِيلٌ مِّنْ لُّكَيْزٍ شَاهِدٌ

رَهْطٌ مَّرْجُومٌ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ

والذي أراه أنه لا حذف هنا، وإنما هو تقصير للحركة الطويلة بحيث أصبحت

حركة قصيرة :

أَمَّا ← أَم
>amā ← >ama

فتحول المقطع الثاني (mā) من مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) إلى مقطع قصير

مفتوح (ص ح).

2-الباء : تحذف في كلمتين في قولهم رَبُّ رَجُلٍ لَقِينِي، قال الشاعر:

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفَتْ بِهِيْضَلٍ

والكلمة الأخرى رَبُّ وَرَبُّ مَخْفَفَةٌ، أنشد ابن خالويه :

وقد عَلِمَ الأَقْوَامُ أن لَيْسَ فَوْقَهُ رَبٌّ غَيْرُهُ يُعْطِي الجَزِيلَ وَيَمْنَعُ

ويمكن توضيح ما حدث كما يلي :

رَبُّ ← رَبُّ
rabun ← rabbun

فتحول المقطع الأول من قصير مغلق بصامت (rab) (ص ح ص) إلى مقطع

قصير مفتوح (ص ح) (ra).

3-الحاء: تحذف في كلمة واحدة وهو حِرٌّ أصله حِرْحٌ، تقول في تحقيره: حُرِيحٌ وفي

تكسيره أحرأح، قال الشاعر :

إِنِّي أَقْوَدُ جَمَلًا مِمْرَاحًا ذَا قَبَّةٍ مَمْلُوءَةٍ أَحْرَاحًا
ويفسر ابن يعيش هذا الحذف بأسباب سوّغت حذف لامه، منها استتقالهم باب
سَلَسٌ وَقَلَّقٌ، ومنها أن الحاجز بين المتلين غير حصين لسكونه فصار كالمضاعف
ومنها أن حروف الحلق مستتقلة .

4-الخاء: تحذف من التضعيف في بَخِ بَخِ، قال العجاج :

فِي حَسَبِ بَخٍ وَعِزِّ أَقْعَسَا

وفيه يقال : بَخَبَخُ كما قال الشاعر :

بَخَبَخُ لَوَالِدَةٍ وَ لِلْمَوْلُودِ

وهي كلمة تقال عند الإستعظام، بمعنى المدح والفخر

و الموضوع الثاني: إن زيدا لقائمٌ، قال تعالى: "وإن كلاً لما ليوفينهم" (هود 111)
وأصلها إن) وزاد ابن السراج في أصوله دَدَ وأصله دَدَنٌ وفُلٌ وأصله فُلَانٌ .

5-الواو: وحدد الحيدرة حذفها في موضعين، إذا وقعت الواو لآماً في الأسماء مثل:
غَدٌ و الأصل غَدُوٌّ، وربما استعمله الشاعر على أصله

لَا تَقْلُوهَا وَأَدْلُوهَا دَلُوهَا إنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوهَا

ومما حذف فيه الواو حَمٌ وأصله حَمُوٌّ و أَبٌ وأصله أَبُوٌّ، وَأَخٌ وأصله أَخُوٌّ
وَهَنٌ وأصله هَنُوٌّ .

و الموضوع الثاني الذي يحذف فيه الواو، مثل: تاء التانيث مثل كُرَّةٍ وَقُلَّةٍ
وأصلهما كُرُوةٌ وَقُلُوةٌ، إذ تقول كَرَوْتَ بِالْكُرَّةِ و قَلَوْتَ بِالْقُلَّةِ، لأن تصغيرهما كُرْيُوةٌ
وَقُلْيُوةٌ.

6-الفاء: تحذف من أفٌ في التضجر وأصله التشديد، والحذف طلباً للخفة من نقل
التضعيف وتحذف الفاء كذلك من سوف.

7-الهاء: تحذف في قولهم: شَفَةٌ وَعِضَةٌ وَفَمٌ وَشَاةٌ وَسَنَةٌ وأصله شَفْهَةٌ وَعِضْهَةٌ وَفُوهٌ
و شوهةٌ و سنهةٌ ؛ لأنك تقول في التصغير: شُوهِيَةٌ و شَفِيهَةٌ و سُنِيهَةٌ وَعِضِيهَةٌ

و فُوَيْهَةٌ وفي التفسير: أفواه و عُضَاهُ و شِفَاهُ، فالهاء يقع التتوين عليها من غير أن تبدل تاء، قال ابن القرام:

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَازِمَا وَعَضَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهَازِمَا

8-الياء: وتحذف في يدٍ ودمٍ وأصله يَدِيّ ودميّ ومثله ذو وأصله ذَوِيّ .

و من الحروف التي تحذف ولم يتعرض لها الحيدرة حذف الطاء فتحذف في قط لأنه من قططت أي قطعت. وتكتفي كتب اللغة بهذا المثال.

الإمالة

أولاً: تعريفها

عرّف الحيدرة الإمالة بأنها " صرف الشيء عن ما هو عليه إلى وجه آخر وهي مختصة من الحروف بالألف، ومن الحركات بالفتحة، فالألف تمال إلى نحو الياء والفتحة تمال إلى نحو الكسرة" (الحيدرة، 2001).

ولا تقتصر الإمالة عند الحيدرة على الأسماء و الأفعال، بل تتجاوزهما لتشمل الحروف، فالأسماء كما في عالمٍ وسالمٍ و النارٍ وغيره، و الأفعال كما في سارٍ وباعٍ ونحوه، وذكر في باب أسماء الأفعال اسم الفعل أفّ و وجوهه ، فذكر من بينها وجهاً تمال فيه أفّي وهي: أفّ وأفّ و أفّ وأفّاً و أفّ وأفّ مخففتو أفّي ممالاة (الحيدرة، 2001) أما الحروف فيمال عنده كل ما كتب بالياء ولو جهل أصل ألفه، مثل: بلى وحتّى ومَتى وعلّى، أما ما كتب بالألف من ذوات الواو لم تجز إمالته، وأشار في موضع آخر إلى سبب "كتابة حتى و بلى بالياء، فلحسن الإمالة فيهما.

وهذا الذي ذهب إليه الحيدرة هو ما نجده عند مكي بن أبي طالب من أن سبب إمالتهم لهذه الحروف أنها كتبت بالمصحف بالياء "إن متى وأنى ظرفان منهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف، ولما كتبتا في المصحف بالياء أميلاً، لتدل الإمالة على أن حكمها حكم الأسماء الممالاة، وأنهما في الخط بالياء، فأما بلى فهو حرف، لكن أصلها بل ثم زيدت الألف للوقوف عليها ، فأشبهت ألف التانيث فأميلت كما تمال ألف التانيث.

ثم ذكر الحيدرة أن للعرب في الإمالة مذهبين: فمنهم من يميل الألف والفتحة إلى الياء و الكسرة إمالة صريحة، ويقصد الحيدرة بالإمالة الصريحة، هو ما أطلق عليها ابن الجزري بالإمالة الشديدة والإضجاع والبطح والكسر وهو "يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، وهو أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء .

أما المذهب الثاني: وهو جعلها لفظاً بين اللفظين، وسماها ابن الجزري بالإمالة المتوسطة والتلطّف والتقليل و بين بين ، وهي تكون بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة.

ويلاحظ أن الحيدرة لم يعتد في إمالة بين بين، أو ما أطلق عليه لفظاً بين اللفظين ولذلك لم يفصل بالحديث عنها، وركز على شروط إمالة الألف ومواقعها التي هي الإمالة الصريحة، وهو في عدم اهتمامه بإمالة بين بين يظهر تأثره بسيبويه فسيبويه لم يعتدها، وإنما اعتد الإمالة المحضة، وقال : التي تمال إمالة شديدة كأنها حرف آخر قَرُب من الياء حين أن القراء يرتضون من الإمالة في أشد حالاتها ألا تكون قلباً خالصاً، ولا إشباعاً مبالغاً فيه.

ثم تحدث الحيدرة بعد ذلك عن الإمالة عند القراء، فالذين يميلون من القراء أربعة: حمزة والكسائي وأبو عمرو ونافع، فذكر مذهب الكسائي وهو تصريح الإمالة أي: الإمالة الشديدة، ومذهب أبي عمرو ونافع بأنه اللفظ بين اللفظين وأما عاصم وابن كثير وابن نافع فإنهم لا يميلون شيئاً.

شروط الإمالة

بيّن الحيدرة ما يجوز أن يمال من الكلام كلّهُ، فكل كلمة فيها ألف ساكن وليس فيها حرف من حروف الاستعلاء قبل الألف إذ لزمّت إحدى ثلاثة شروط:
الشرط الأول: " أن تكون منقلبة من ياء في الاشتقاق، نحو: بَاع وسَار خلافاً لذوات السواو مثل: قَالَ وصَام، فإنه لا يمال لانقلابه من الواو في القول والصوم، و"على هذه

العلة وهي ما أميل لتدل إمالته على أصله تجري أكثر الإمالات، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء أو تكون زائدة رابعة وأكثر فيكون حكمها حكم ما أصله الياء. واشترط الحملوي أن تكون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده للتاء إلى لفظ فلتُ بالكسر كباع وكال وهاب وعاد ومات، إذ تقول: بعْتُ وكَلْتُ وهَبْتُ. وإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن فلتُ بضم الفاء امتنعت الإمالة.

الشرط الثاني: " أن تقع الألف في الاسم ثانياً أو ثالثة بعدها كسرة، فتمال سواء كانت الكسرة بناءً أو إعراباً، فتقع الألف زائدة ثانياً أو ثالثة في الرباعي، نحو: عالم وكافر ونحوهما، وسلام بوزن فاعل وفعل.

وعَلَّ سيبويه إمالة الألف إذا كان بعدها حرف مكسور، لأن الألف قد تشبه الياء فأرادوا أن يقربوها منها" (سيبويه، 1991)، وذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً متسفلاً، فذلك أخف من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف، ثم يهبط متسفلاً بكسرة الحرف الذي يلي الألف.

والحيدرة لم يشر إلى أن الإمالة مع كسرة البناء أقوى؛ لأنها كسرة لازمة لا تتغيرُ وكسرة الإعراب لا تلزم إلا في حالة الخفض.

ثم يذكر الحيدرة أن هذه الألف تقع أصلية في الثلاثي عينا للوزن، نحو: دار وناز "فمتى كان هذا كله مجروراً جازت الإمالة، ومتى نصب أو رفع امتنعت، نحو: هذا نهارٌ ودارٌ ورأيت داراً، فقلت: سلاماً؛ لأن شَرَطْنَا أن تكون بعد هذه الألف التي في الأسماء كسرة إعراب، مثل: عجبت من دار ونهار، وبناء، مثل: مررت بعالم أو كافر وجاهل، وكذلك لو جمعت الكافرين في النصب أيضاً أمَلته، فإن قلت: كافرون لم تمل.

واكتفى الحيدرة في هذه الأمثلة بإمالة الألف التي تليها الراء المكسورة وذلك لأن الراء المكسورة تقوي الإمالة معها لأنها حرف تكرير، فإذا حرك بالكسرة كانت الحركة عليه مقام حركتين، فالكسرة على الراء قوية كأنها كسرتان فأميلت ليعمل اللسان عملاً واحداً متسفلاً، وأخف عليه من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف ثم يهبط

بكسرة الراء وهو ما أشار إليه ابن يعيش بقوله: "وإنما كانت الراء كذلك لأنها حرف تكريير، فإذا نطقت به خرج كأنه متضاعف، فإن كانت مكسورة فهي تقوي الإمالة أكثر من قوة غيرها من الحروف المكسورة ؛ لأن الكسرة تتضاعف، فهي من أسباب الإمالة .

ويرى مكي القيسي: "أن الراء أصلها التخليط والتفخيم مالم تنكسر، فإن انكسرت غابت الكسرة عليها فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق ... واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر" (مكي، 209\1)

أمّا كلمة "الكافرين" (الحرف من سورة البقرة 19) التي أشار إليها الحيدرة، أمالها أبو عمر الدوري والكسائي وقرأه ورش بين اللفظتين، وعلّة إمالته للكسر الذي وقع بعد الألف والراء المكسورة والياء، فحسنت إمالة ألف كافرين لتوالي الكسر، فهي من باب المجانسة الصوتية.

الشرط الثالث : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، حيث يقول الحيدرة "أن تقع الألف متطرفة في الفعل أوفى الاسم في ثلاثي ، أو رباعي ، أو خماسي ، أو سداسي، إذا كانت تكتب بالياء فإنه يمال، مثل: رمى ، وألقى ، وانتَمَى ، واستدعى ، ومثل: فتي ومولى ومُجْتَبَى ومستدعى وكل شيء كتب بالياء فإنه يمال ولو جهل أصل ألفه، مثل: بلى وحتى و متى و على في أحد القولين في نحو: أحديهما و كلاهما، وكل شيء كتب بالألف من ذوات الواو لم تجز إمالته فيه .

إذن علّة إمالة الحروف عند الحيدرة كما أشرنا سابقاً هو كتابتها بالياء، أمّا ما لم يكتب بالياء فإنه لا يمال، في حين جاء في شرح ابن عقيل أن العرب أمالوا من الحروف بلى ويا ولا الجوابية، وكذلك قطرب، فيقول: "وأمالوا من الحروف بلى ويا في النداء و لا الجوابية في قولهم: أفعل هذا إما لا، قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف إلا أن يسمى بحرف و يوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة، فلو سميت انساناً بحتى أملتها ؛ لأن ألفها تصير ياءً في التنثية لكونها رابعة، وإذا سميت بلى لم تمل لأن ألفها تصير واواً في التنثية، لكونها ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

أما كلمة "كلاهما" (الإسراء 23) التي أشار إليها الحيدرة فقد أمالها حمزة والكسائي للكسرة التي على الكاف، ولم يعتد باللام لأن الحرف الواحد لا يمنع ولا يحجز، وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها، وقد حال بينهما حرفان، نحو قولهم: لن تضربها، ولم يعتدوا بالهاء لخفائها ولا بالباء لأنه حرف واحد .

وتمال ألف النذبة عند الحيدرة لأنها ليست من الواو مثل "يا ويلتا" (الأنبياء 97,46,14)، يس (25)، الصافات (20) القلم (31) "ويا أسفى على يوسف" (يوسف 84) قرأ ذلك حمزة و الكسائي بالإمالة، وقرأ العراقيون عن أبي عمرو بين اللفظين، أما يا أسفى فقد رويت عن أبي عمرو بين اللفظين .

وبعد ذلك ذكر الحيدرة أن الإمالة في القرآن كثير في الأسماء والأفعال ومثل لكل منها بأمثلة كثيرة، فالاسماء نحو: الأشقى، والأتقى، وموسى، ويحيى، وعيسى والدينا، والوسطى، والقربى، وطوبى، والعليا، والعلا، والسلوى، والموتى، والهوى وشتى، وأدنى من ذلك، ومن أوفى بعهده، وأزكى لكم وأربى من أمة، وفي هذه أعمى والأولى، والأخرى وما تحمل من أنثى، وسيماهم، وإحداهما، ونجواهم، وبضاعة مزجاة، وسقياها، ومرساها، وسكرى، وكسالى، وفرادى، وأسرى، جرحى وصرعى وما أشبه ذلك .

أما الأفعال، مثل: حيث أتى، وإلا ما سعى، وقد نرى، وترى، فنسعى وترضى وحتى يؤتى، وكذب وتولى، وتتجافى جنوبهم، وكيف أسى، واستغنى، واستسقى لقومه وتعالى عما يقولون، فتعاطى فعقر، وتغشاها حملت ويتوفاهن الموت، وتتلقاهم الملائكة وما ولاهم عن قبلتهم وغيرها.

وختم الحيدرة باب الإمالة بفصل وضح فيه " ما يمنع من الإمالة فعدّها سبعة أحرف تسمى حروف الاستعلاء، وهي : الخاء معجمة والغين معجمة والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف، فمتى وقعت الألف بعد واحدة من هذه السبعة ليس بينه وبينها حاجز لم يكن للإمالة على تلك الألف حكم، وإن وجد فيها شيء من الشروط الثلاث

وذلك في مثل: خَاتِمٍ وَغَانِمٍ وَصَادِقٍ فَضَارِبٍ وَظَالِمٍ وَطَاعِمٍ وَقَادِرٍ، لا يمال شيء من ذلك لوجود حرف الإستعلاء.

أما إذا تاخرت حروف الاستعلاء عن الألف فتمنع الإمالة، ويشترط في المتقدم منها ألا يكون مكسوراً، فخرج نحو: طلاب وغلّاب وخيام، فتمال في هذه الحالة . وكذلك ألا يكون ساكناً بعد كسرة، نحو: مصباح واصلاح ومطّواع، وألا يكون هناك راء مكسورة مجاورة، نحو: " وعلى أبصارهم " (البقرة7) " وإذ هما في الغار" (البقرة3) ويشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال، بحرف أو حرفين كساخر وناعق ومواثيق ومناشيط .

وفي نهاية حديث الحيدرة عن الإمالة أشار إلى أنه لم يذكر ما شذ من القراءة فقال: "لأنه لا أصل له" حيث اكتفى بالأصول المطردة ومثّل لذلك، بنحو: إمالتهم الربو" (البقرة 275)، وتحدث الحيدرة عن تفرد الكسائي بإمالة ضحاها وتلاها ودحاها وسجا" على غير أصل وذلك لأنهن من نوات الواو.

الهمز وأحكامها

لقد استأثرت الهمزة عند الحيدرة بمزيد من الاهتمام، إذ أفرد لها باباً، تناول فيه جملةً من القضايا منها: العلاقة بين الهمز والنبر، وصفات الهمزة ومخرجها (وهو ما ناقشته في فصل مخارج الحروف وصفاتها)، وما يلحقها من تخفيف قد يكون إبدالاً أو حذفاً، وفي باب أحكام القراءة تحدث عن اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين في كلمة أو في كلمتين .

أولاً: الهمز والنبر :

قال الحيدرة: "الهمزة نبر الحرف وإخراجه من الحلق بتدافع، وفي الحديث أن رجلاً قال: يا نبيء الله، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: لا تنبر اسمي، أي لاتهمز، ولا يقصد بالهمز النبر بشكل عام، بل هو نوع منه، ومنه قولهم: الهمز في الكلام لأنه يضغظ" (الجوهري، 2002) تعبير عن نبر خاص والحيدرة في قوله الهمزة: هي النبر بقصد تلك الضغطة الخاصة بالهمزة وحدها، ولعل في تعبيره

إخراجه من الحلق بتدافع ما يدل على حاجة الهمزة عند الإخراج للشدة والقوة والتكلف، وما يتطلبه من جهد عضلي، وكأنه أحسّ بذلك الاحتباس الذي يحدث نتيجة انطباق الوترين الصوتيين بعضهما على بعض لينطق صوت الهمزة، ولذلك وصفها سيوييه: "بأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد.

ولعلّ أكثر ما يصور تعبير الحيدرة بوصفه نبر الحرف أو إخراجه بتدافع هو ما ذهب إليه الدكتور شاهين " فإن نبر الهمزة كان بالمبالغة في حبس الهواء في الحنجرة، على هيئة سكتة خاطفة، وقد يبالغ بعض الناطقين في حبس الهواء فتطول سكتتهم مغالاة في تحقيق نطقها، أي : نبرها، ومن ذلك ما روى عن جماعة من أئمة القراء أنهم كانوا يسكتون على الساكن قبل الهمزة خوفاً من خفائها سواء أكان الساكن والهمزة في كلمة أم في كلمتين، وذلك مثل القرآن والظمان.

ومن هنا سميت الهمزة في الدراسات الحديثة بالاحتباس الحنجري *occlusivglattole* أو الحبسة الحنجرية *glottle stob* .

ولشرح العلاقة أكثر بين النبر والهمزة يقرر الدكتور عبد الصبور شاهين "أن النبر كان يدور مع الهمزة في الكلمات المهموزة، سواء أبدأ بها المقطع المنبور كما في أخذ أم انتهى بها كما في ثأر ويأخذ، وربما كان وجود رمز الهمزة في مثل هذه الكلمات إشارة للناطق المبتدئ أن يضغط على المقطع الذي يحتويها.

إذن يقصد بالنبر ضغط المتكلم على الحرف، وخصه الحيدرة كما خصه القدماء بالهمز، في حين وسع المحدثون ما يشمل هذا المصطلح ليشمل المقطع، فالنبر قديماً يعبر عن الهمز، وما يصاحبها من ضغط لتخرج محققة .

ثانياً: تخفيف الهمزة :

وتخفيف الهمزة يكون بحذفها أو إبدالها أو جعلها بين بين، ويدخل فيه كذلك عند اجتماع همزتين من كلمتين أو من كلمة واحدة.

حذف الهمزة:

الهمزة من الأصوات التي تحذف عند الحيدرة قياسياً و سماعياً، ولم تكن في هذا همزة وصل فقط ، بل قد تكون همزة قطع مزيدة ، أو من بنية الكلمة، هذا وقد تناول الحيدرة المواضيع التي تحذف منها الهمزة في فصل مستقل، أفردته لمناقشة الحذف و نوعيه و حروفه، وحذف الهمزة قد يكون لعله يذكرها أو قد يكون اعتباطياً لا سبب له.

ويمكن تقسيم حذف الهمزة عنده إلى قياسي وسماعي .

أ-حذف الهمزة قياسياً .

حدده الحيدرة في همزتي القطع و الوصل من المستقبل، وقد فطن الحيدرة إلى علة ذلك، وهو كراهية اجتماع الهمزتين، إذ يقول: "ألف القطع وألف الوصل يحذفان من المستقبل في مثل: أكرم يُكرم، واستخرج يَستخرج، أما ألف القطع فلأنه لا يجمع بين همزتين إذا قلت: أكرمت أنا أكرم.

ويقول ابن جني في ذلك: قولهم أنا أكرم، حذفوا الهمزة التي كانت في أكرم لئلا يلتقي همزتان، لأنه كان يلزم: أنا أوكرم فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، ثم قالوا: تُكرم ونُكرم ويُكرم، فحذفوا الهمزة كراهية اجتماع همزتين وأرادوا المماثلة وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة، محافظة على التجنيس في كلامهم" (ابن جني، 1988).

وأصل الحذف كراهة توالي الأمثال هنا في المضارع المستند إلى ضمير

المتكلم، إذ الأصل فيه أوكرم فصار بعد حذف أحد المقطعين المتماثلين أكرم :

أوكرم ← حذف أحد المقطعين ← أكرم

>ukrimu ← >u>Akrimu

ثم حملت باقي صيغ المضارعة على هذه الصيغة، طرداً للباب على وتيرة واحدة وقد يضطر بعض الشعراء إلى استخدام الأصل كما يجيز ذلك الحيدرة، إذ يقول "وربما جاز ذلك للشاعر كما قال:

فإنه أصل لأن يُؤكّرا

أما حذف ألف الوصل فحذفت لأن حرف المضارعة متحرك قد أغنى عنها
ووصل إلى النطق بالساكن بغير ألف .

ب- حذف الهمزة سماعياً.

تحذف الهمزة عند الحيدرة سماعياً على غير قياس في ألفاظ معدودة إذ وصف
حذفها بأنه اعتباطي، حيث يقول: "وتحذف في مواضع مخصوصة، ولم تكن في هذا
همزة وصل فقط بل قد تكون همزة قطع مزيدة، أو من بنية الكلمة، وقد علل الحذف
لكثرة الاستعمال، كما في حذف الهمزة في لفظ الجلالة (الله) حيث وصف الحذف بأنه
نتيجة لكثرة الاستعمال وطلباً للخفة وإيثاراً للسهولة، ثم إنه لا بد من التعويض فعوّض
عنه بأل التعريف "قاله أصله الإلاه، فحذفت لكثرة الاستعمال وصار الألف و اللام
عوضاً منها .

ويلاحظ أن الحيدرة قد توقف على حذف الهمزة على غير قياسي في الأسماء
والأفعال دون التعرض للحروف، وفي حديثه عن الأسماء نجد أن بعض الأسماء ما
حذفت همزته مع التعويض و منها ما لم تعوّض همزته .

1- حذف الهمزة من الأسماء مع التعويض:

من الأسماء التي تحذف فيها الهمزة ويعوض عنها لفظ الجلالة (الله) فأصل الله
الإلاه ولفظة الناس وأصلها الأناس، ويعلل الحيدرة ذلك لكثرة الاستعمال وطلباً للخفة
و إيثاراً للسهولة كما سبق الإشارة إلى ذلك فيقول: "الله أصله الإلاه فحذفت لكثرة
الاستعمال، وصار الألف و اللام عوضاً منها ولو سقطنا لقلت: إلاه، ولم يجز .

وما ذهب إليه الحيدرة في أصل لفظ الجلالة ما هو إلا قول من قولين أحدهما
ما لم يقله الحيدرة حيث ذهب بعضهم إلى أنه اسم مرتجل للعلمية ولا اشتقاق له.

والذي عليه سيبويه هو عينه ما قاله الحيدرة، وأدخلت الألف و اللام عليه

للتعظيم.(ابن يعيش، 1988).

ويبدو أن القداء قد وفقوا في تعليل هذا الحذف إلى حد ما، ويبدو لي أن ما حدث من وجهة نظر صوتية حديثة يمكن أن يعلّل بحذف الهمزة لدخول الألف ولام التعريف على اللفظ وهو ما قال به القداء، وبعد أن حذفت الهمزة نقلت حركتها إلى اللام وهي الكسرة، وانتقلت لام التعريف الساكنة من المقطع الأول، لتصبح بحركتها في بداية المقطع الثاني ونتيجة لالتقاء المتلين (اللامين) المتحركين سقطت حركة المثال الأول فالتقت لامين أولهما ساكنة فأدغمتا، ويمكن تمثله على النحو الآتي :

ال / ا / لا / هـ سقطت الهمزة فنقلت حركتها إلى اللام ا / ل / لا / هـ

>alilāhu ← >al >ilāhu

فالتقى حرفان مثلان فسقطت حركة الأول فأدغمتا:

>allāhu ← الله

وما قيل في علة حذف الهمزة من لفظ الجلالة يقال هنا في لفظ الناس حيث عوض عنها بالألف ولام التعريف "فالناس أصله الأناس فحذفت الهمزة وعوض منها الألف و اللام، فإن نكرت رجعت إلى الأصل، فقلت أناس، ولم يجز ناس ، قال الله تعالى: " إنهم أناس يتطهرون" (الأعراف 82).

حذف الهمزة من الأسماء دون تعويض:

لقد تفرد الحيدرة في حديثه عن حذف الهمزة سماعياً دون تعويض بلفظين لم تذكرهما كتب الصرف العربية القديمة في حدود اطلاعي . وهما "سَبَاومَلَك والأصل سَبَا ومَلَأك، وذكر معهما ألفاظاً قد حذفت فيها الهمزة . وهو قوله تعالى: "لكنّا هو الله ربي"(الكهف 38) وتقديره، لكني أنا أقول هو الله ربي .

وأرى أن سبب الحذف دون التعويض في "لكنّا هو الله ربي" هو نتيجة لتركيب كلمة من كلمتين، حيث حذفت الهمزة فالتقت نونان، فأدغمتا فظهرت نون مشددة ثقيلة في وزن حرفين تمثل نبر التضعيف وحذفت الهمزة في سَوَائِيَة دون تعويض فأصبحت سَوَائِيَة بوزن كراهية، فحذفوا منها الهمزة التي هي لام، تخفيفاً فصار وزنها

فعاية محذوف اللام، وقد قالوا في الفعل أيضاً: سَا يَسُو وَجَا يَجِي، كأنه تخفيف دخل الاسم لدخوله الفعل وجرى مجرى الإعلال .

ويلاحظ أن الهمزة متحركة في هذه الكلمة، كما أنها سبقت بصائت طويل وهو الألف المسبوق بفتحة (ā) وتشتمل الكلمة سوائية على مزدوجين حركيين أحدهما هابط، والآخر صاعد، ويمكن تمثلها صوتياً كالآتي :

سَوَائِيَةٌ sawā>iyatun

فحذفت الهمزة دون التعويض مع الصائت القصير (i) في المزدوج الحركي الهابط (iy) وأبقت اللغة على المزدوج الحركي الصاعد (w ā) ولم تخالف بين عنصرية:

سَوَائِيَةٌ ← سَوَائِيَةٌ
sawā>iyaun ← sawāyatun

حذف الهمزة من الأفعال:

ونجده عند الحيدرة في الأمر من مهموز الفاء "فحذفوا همزة الأصل في الأمر في قولهم: خذْ كُلَّ وَرْمٍ وَأَصِلْهُ أَخْذًا، أكل وأمر، ولكنها تحذف ألف الوصل إذا كان ما بعد الهمزة ساكناً، وذلك نحو قوله "ثم ائتوا صفاً" (طه 64) وتزاد وإن تحرك نحو "وأمرُ أهْلِكَ بالصَّلَاةِ" (طه 132) إلا أن هذا النوع الآخر لا يكون إلا مع الوصل، ولو ابتدأت به لقلت مرُّ أهلك.

وفسر الحيدرة الحذف في حالة الابتداء و إثباتها في حالة الوصل بقوله "و العلة في حذف همزة الأصل من الأمر إذا ابتدأت بها، وأثباتها في الوصل أنها متى سكنت مع حرف المضارعة اجتمعت إلى همزة وصل لتتوصل بها إلى النطق بالساكن، ثم كرهوا الجمع بين الهمزتين، حذفوا همزة الأصل لا همزة الوصل وهمزة الوصل إنما يتوصل بها إلى النطق بالساكن، فإذا تحرك الحرف استغني عنها فحذفت فقلت: فإن عطفت أعدت همزة الأصل لأنك قد وصلت بحرف العطف إلى النطق بالساكن فلم تكن جامعاً بين همزتين.

وعدّ الحيدرة إسقاط الهمزة من هذه الأفعال موصوفا بأنه سماعي ولا يقاس عليه، وذلك لأن القياس في هذا الباب هو أن تبدل الهمزة الثانية ياءً خالصة إذا كانت همزة الوصل مكسورة، نحو قولك: ايت، وايتم والأصل: انت واثم، وإن كانت همزة الوصل مضمومة قلبت واواً خالصة نحو اوس الجرح و الأصل اوس . ويمكن توضيح ذلك صوتياً على النحو التالي :

انت ← ايت
>i>ti ← >āti

حيث حذفت الهمزة الثانية وعوّض عنها بتطويل الحركة وفي حالة الضم تحذف الهمزة الثانية ويعوض عنها بتطويل الحركة .

ويتصور القدماء أن الهمزة قد حذفت من أوخذ وأوكل وأمر لكثرة الاستعمال فحصلنا مباشرة على خذ وكُل ومُر، وهو تصور يراه الدكتور فوزي الشايب غير صحيح ، فسقوط فائه يرجع إلى علة صوتية عنده، وذلك أن خذ وكل ومر قد مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : وتمثل الأصل وهو: أوخذ وأوكل وأمر .

المرحلة الثانية : هي مرحلة المخالفة بين الهمزتين المجتمعتين في الأمر وهما همزة الوصل وفاء الكلمة ، وهو سياق صوتي مرفوض وشريعة منسوخة "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، وذلك لأن الهمزة تعد من أصعب الأصوات إخراجاً فلجأت العربية إلى المخالفة بين الهمزتين عن طريق إسقاط الهمزة الثانية والتعويض منها بمد حركة المقطع السابق، وكلام العرب يثبت ذلك، ففي الحديث الشريف: "ايدنوا له فبئس رجل العشيرة، وعليه يتحول "أوخذ>u>hud إلى >ū hud و أوكل >u>kul إلى >ū kul

المرحلة الثالثة: إسقاط همزة الوصل من المرحلة الأخيرة وذلك لأنها "إنما تجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا أسقط الساكن الذي لأجله تجتلب استغنى عنها، وبسقوط همزة الوصل نحصل على خذ(hud) وكل(kul) ومر (mur).

وكذلك تسقط همزة الأصل عند الحيدرة وإن كانت عيناً في الابتداء في مثل
 سل بني إسرائيل ، ولو وصلت قلت: واسأل بني إسرائيل، فإذا كانت لاماً لم تسقط مثل
 جاء يجيء وجيء يا فلان، ومثله: ترى، وأصله ترأى وربما رده الشاعر إلى أصله
 قال سراقه البارقي:

أرِي عيني ما لم ترأياه كلانا عالم

وما يمكن أن يقال في الأمر من سل أن أصله اسأل، فسقطت الهمزة ونقل
 حركتها إلى الساكن قبلها، فابتدىء بمحرك، فاغتنى عن همزة الوصل:

اسأل ← اسل ← سل
 >is>al ← >isal ← sal

إبدال الهمزة ألفاً أو واواً أو ياءً:

ويقصد بإبدال الهمزة أن تختفي الهمزة حيث تبدل ألفاً أو واواً أو ياءً وهذا ما لم تؤيده
 الدراسات الصوتية الحديثة، ومن مواضعها عند الحيدرة:

أ- إذا كانت الهمزة ساكنة وماقبلها حركته الكسر فتبدل ياءً، حيث يقول الحيدرة "
 فأبدلت الياء من الهمزة المكسور ما قبلها في التخفيف، مثل: ذيب وبيير"
 وأصلهما ذئب وبيئر، ويقصد بالتخفيف إبدالها ياءً ومن القراء من قرأ بالتخفيف
 مثل ورش في الذئب وبيئر.

ويمكن تفسير هذا الإبدال من وجهة نظر حديثة أنه سقطت الهمزة ومد الصوت
 بالمصوت الذي يسبقها كالاتي :

ذئب di<b ← dib ← dīb
 بيئر bi<r ← bir ← bīr

ب- إذ كان ما قبل الهمزة مفتوحاً والهمزة ساكنة أو مفتوحة، إذ يقول الحيدرة: "فتبدل
 الألف من الهمزة في التخفيف لأن العرب اتسعت في الهمزة المفتوحة في ما
 قبلها فأبدلوا منها الألف، وأشكاله عنده:

أن تكون الهمزة ساكنة وما قبلها متحرك في مثل: رأس وفأس، فتبدل ألفاً، ويلاحظ في هذه الحالة أن الهمزة المتوسطة الساكنة أسقطت، ومد الصوت الذي يسبقها، ليصير مصوتاً طويلاً، حيث عوض نبر الطول عن حذف الهمزة على النحو التالي:

رأس ← ra<sun ← rasun ← rāsun

وفأس ← fa<sun ← fasun ← fāsun

أن تكون الهمزة مفتوحة وما قبلها متحرك بالفتح فتبدل ألفاً نحو "أريت الذي تولى. وفلان قرا عليّ سورة كذا، واستقراها، وكذلك تقول: آدم وأزن وآخر والأصل أدم وأأخر بهمزتين مُخففتين .

فالحيدرة يحكم على الهمزة المتحركة بالفتح وما قبلها مفتوحاً بإبدالها ألفاً، في حين نجد سيبويه يجعلها إن أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وبين سيبويه كيفية الأداء النطقي لهذه الهمزة، حيث يقول: "غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفى، لأنك تقربها من هذه الألف" وذلك قولك سأل في لغة أهل الحجاز، إذا لم تحقق كما يحقق بنو تميم .

والذي يحدث في هذه الكلمات عند تخفيفها تسقط الهمزة، فتلتقى حركتان قصيرتان فيشكل منها حركة طويلة كما يلي:

قرأ ← kara>a ← karaa ← karā

إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها ضمة وتبدل الهمزة واواً "وإبدالها من الهمزة إذ خففت وكان قبلها ضمة مثل: مؤمن ومؤمنة وسُور وسُورة وكذلك لو انضمت وانضم ما قبلها، مثل: رؤوس وكؤوس، وإنما يفعل ذلك لاجتماع واوين الأولى منها مضمومة" (الحيدرة، 2001).

ومما جاء في القراءات ما ذكره مكي بن أبي طالب أن الواو تبدل من الهمزة إذا انضمت، وذلك، نحو تُوْمِن، ومن ذلك قراءة الزهري و يعقوب "ومن يُوت الحكمة بمد الضمة التي على الياء وتحويلها واواً تعويضاً عن الهمزة المحذوفة في يُوت، وما

حصل هو مد الضمة التي على الياء بعد حذف الهمزة فتشكل مقطعاً طويلاً مفتوحاً كما يلي :

يُوتَ ← yuta ← yūta

ثالثاً: إبدال الهمزة من الواو و الياء :

تبدل الهمزة من الياء والواو عند الحيدرة في المواضع التالية :

إبدال الهمزة من الياء في مثل: "رِدَاءٌ وفِنَاءٌ، وأصله رِدَاي وفِنَاي، وإبدالها من الواو في مثل: كِسَاءٌ وسَمَاءٌ وأصله كِسَاو وسَمَاو ؛ لأنه من الكِسوة والسّمُو، وعلل الحيدرة ذلك بقوله "وهذه الواو قلبت همزة لأنها جاءت بعد ألف زائدة" (الحيدرة، 2001) فالواو والياء وقعت بعد ألف زائدة كما أنهما وقعتا لاماً للكلمة "كل همزة وقعت لاماً للكلمة وأصلها الواو والياء .

ويرى ابن جني أن الواو أو الياء لم تقلب همزة ابتداءً، وإنما قلبت أولاً ألفاً ثم همزة، وذلك أن وقوعها في الطرف يضعفها، ولم يذكر لما كان وقوعها طرفاً يسبب ضعفها، و لعله يريد بالضعف في الطرف أن الطرف مظنة الإعراب الذي لا يقر معه الحرف على حال، فقد يسكن وقد يتحرك وقد تكون الحركة ضمة أو فتحة أو كسرة" (النعيمي، 1988).

وما نجده عند ابن جني من قلب الألف همزة له ما يشابهه عند الحيدرة، وهو قلبهم ألف التانيث التي في نحو: حُبْلَى وسكْرَى و بُشْرَى همزة بعد أن زيدت قبلها ألف، وذلك قولهم: "قُبدالها من الألف في مثل حَمْرَاء وصَفْرَاء وعَشْوَاء ونَفْسَاء وقوم ظُرْفَاء وأنبياء، والأصل ألف مثل ألف حُبْلَى" (الحيدرة، 2001) حيث اجتمعت ألفان زائدتان الأولى منها الألف الزائدة والثانية هي ألف التانيث، وقد جرى للألف الثانية في حَمْرَاء و صَحْرَاء، وما جرى لألف كِسَاء وسَمَاء.

وقد أنكر بعض المحدثين أن تكون الهمزة في نحو: بِنَاءٌ وكِسَاءٌ بدلاً من ياء أو واو أو ألف، إذ ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الذي حدث إنما هو إقفال

المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين لا على سبيل الإبدال، بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة .

فالذي يحدث هو حذف شبه الحركة الواو أو الياء، ويؤتى بالهمزة لإغلاق المقطع المفتوح ؛ لأن العربية تكره الوقوف على المقاطع المفتوحة ويمكن تمثله :

kisā ← kisā ← kisāw
ridā ← ridā ← ridāy

وتقلب الواو والياء جميعاً همزة إذا وقعا بعد ألف فاعل، نحو: قائل وسائر وأصله من يَقُول وَيَسِير .

وفسر سيبويه هذا بقوله: -" واعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتل فعل منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف وكرهوا الإسكان، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء، وإذا كانتا معتلين وكانتا بعد الألفات .

وقد اختلف المحدثون في تفسير هذه الظاهرة فيرى الدكتور فلش أن صيغة فاعل من الأجوف اليائي يؤدي الى نطق الكسرة مع الياء، ومن الأجوف الواوي يؤدي الى نطق الكسرة مع الواو، وهما من الصور المكروهة عند العرب .
ومن هذه التفسيرات ما فسر على مبدأ الحركة المزدوجة، فتخلصت اللغة من الحركة المزدوجة الصاعدة، التي تشكلت بسبب هذه الصياغة وذلك نحو:-

قاوِل ← kāwil
بايِع ← bāyi<

حيث تشكلت الحركة المزدوجة (wi) في قاوِل، و (yi) في بايِع وقد استتقلت اللغة هاتين الحركتين المزدوجتين، ولجأت في سبيل التخلص منها إلى حذف شبه الحركة (yow) فصارت الكلمتان : kāil , bāi< .

حيث نلاحظ التقاء الكسرة والفتحة الطويلة (ā)، وهذا الوضع مرفوض في العربية (hiatus)، ولهذا فقد اضطرت اللغة في سبيل التخلص من هذا الوضع الصوتي غير المقبول إلى اجتلاب همزة بين الحركتين فصارتا: (kā>il.bā>i<).

إذا كانت الواو فاءً للكلمة، مثل: وشاج إشاج إذ يقول: "وكذلك يبدلون من الواو همزة إذا وقعت أولاً مضمومة أو مكسورة، مثل: وجوه وأجوه، ووشاج وإشاج ووسادة وإسادة ومثله كل واو انضمت أو انفتحت في أول الفعل الماضي إذا كانت تثبت في المستقبل جاز فيها الوجهان، مثل: وقّنت و أقنتت ووكدت وأكدت، لأنك تقول: يؤقّنت ويؤكّد، وكذلك التوقيت والتوكيد والتأقيت والتأكيد .

فجاء هذا الإبدال طلباً للخفة وإيثاراً للسهولة، حيث إن لفظ الواو مع الضمة أو الكسرة مع الواو فيه نوع من الثقل غير المستحب، وكأنه اجتمع واوان في حالة إذا كانت الواو مضمومة، وإذا كانت مكسورة كأنه قد اجتمع ياء وواو فكل ذلك مستثقل فلجأت اللغة إلى الإبدال و التغيير .

أما التفسير الحديث لهذه الظاهرة الصوتية فيفسر على أساس التخلص من الحركة المزدوجة المتكونة في المقطع الأول من الكلمة. وهي حركة مزدوجة صاعدة (wi) أو (wu) التي تنزع اللغة للتخلص منها بإسقاط شبه الحركة (w)، ونتيجة لسقوط شبه الحركة يبدأ المقطع الأول بالكسرة القصيرة، وهذا المقطع مرفوض لأنه بدأ بحركة، فننقم همزة لتصحيح بداية المقطع، ويمكن تمثله كالآتي :

وشاج wišāh ← iṣāh ← iṣāh >

وتقلب الواو همزة إذا وقعت أولاً و بعدها ألف قد زاحم حرفي العلة ألف التكسير أوياء التصغير، وذلك في مثل: واحد ووَاصل وواثق وما أشبه، فيكسر أوَاحد وأوَاصل، ويصغر أوَويحد وأوَيصل وأوَيثق، وذلك هروباً من ثقل الواوين وذلك في الجمع والتصغير، فجمع وَاصلِ أوَاصل، أصله ووَاصلِ فقلبت الواو همزة .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين: " أن هذه الكلمات بدأت بحركات يصعب نطقها wawāsil ووَاصل التي تكتب عند التحليل إلى حركات (wa – wa sil) فجرى النطق العربي للكلمة على نبر مقطعيها الأول تفادياً للنطق بحركة في بدء الكلمة فصارت كتابتها >awāsil أوَاصل (شاهين، 1984) فصححت بداية المقطع بهمز الواو الأولى.

رابعاً : اختلاف القراء في الهمزتين المتعاقبتين من كلمة أو من كلمتين :
لقد خصص الحيدرة أبواباً لأحكام القراءة، وأشار إلى أهمها ذكراً تسعة
وعشرين نوعاً منها، كما أنه أشار إلى اختلاف القراء في :

1-الأحوال المطرده نحو : عليهم ولديهم.

2-هاء الكناية.

3-الهمزتين من كلمة واحدة.

4- الهمزتين من كلمتين.

5- دال في القرآن حيث وقع .

6-لام هل وبل.

7- اختلافهم في فرش الحروف

وقد أفرد الحيدرة للهمزة باباً وللإمالة باباً آخر لسعتهما، وقبل أن يتحدث عن
اختلاف القراء ذكر أسماء القراء السبعة فقط وهم: نافع عبد الرحمن بن أبي نعيم
المدني، وعبد الله بن كثيرالمكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وعبد الله بن عامر
الشامي وعاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب، وعلي بن حمزة الكسائي.
واجتماع الهمزة عند القراء كما ذكره الحيدرة يكون على صورتين: ما تجتمع
فيه الهمزتان في كلمة واحدة، وما تجتمع فيه الهمزتان في كلمتين، ولكل منهما حكمه
عند القراء.

1-اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة، وصوره :

أ-إذ كانت مفتوحتين، نحو: أشفقتم (المجادلة 13)، أنذرتم (البقرة6)، أنت قلت للناس
(المائدة 116) أنتم أشد خلقاً (النازعات 27) .

ب- إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة، مثال الأولى "أله مع الله
"(النمل 162)، ومثال الثانية "أؤشهوأخلفهم" (الزخرف 19).

وبعد حديث الحيدرة عن صوراجتماع الهمزة في الكلمة الواحد يذكر اختلاف
القراء فإن نافعاً وابن كثير يحققان الأولى من المفتوحتين و يلينان الثانية وصحتهم في

ذلك أن القراء خففوها إذا كانت ساكنة، فتخفيفها متحركة أولى لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل فضلاً عن ثقلها مكررة. (مكي، 1988).

وقد أورد سيبويه ذلك على لسان الخليل إذ يقول: "إني رأيتهم حيث أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة، أبدلوا الآخرة وذلك جايء وأدم ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عزوجل: "يا ويلتا ألد وأنا عجوز" (هود 72) وحقق الأولى" (سيبويه، 1991).

ومسألة التخفيف هذه من منظور صوتي حديث، يمكن تفسيرها بإسقاط الهمزة في هذه الحالة، وتعوض عنها بحرف مد مجانس للحركة التي قبلها إذ لا يعد قلباً، ولا إبدالاً "لأن القلب والإبدال خاص بالأصوات المتقاربة المخارج، المشتركة في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس والشدّة والرخاوة، وليس بين الهمزة وأحرف المد تقارب في المخرج ولا في الصفة" (صاحب أبوجناح، الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز 16) ويمكن تمثيلها صوتياً كالآتي :

أَشْفَقْتُمْ ← أَشْفَقْتُمْ
>a>ašfaktum ← >āšfaktum

فقد سقطت الهمزة، فالتقت حركتان قصيرتان، فصارت حركة طويلة (ā).

أما أبو عمرو فمذهبه كما أشار الحيدرة إليه، يحقق الهمزتين المفتوحتين ويدخل بينهما ألفاً مع المد (الحيدرة، 2001).

وهو مذهب قالون عن نافع وهشام عن ابن عامر، وروي عن ورش أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدر بقاء الاستئصال على حاله مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بحائل، وهي عند سيبويه "وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا .

وذكر الحيدرة على هذا الفصل بيتين من الشعر في غير القراءة، حيث فصل بين الهمزتين بألف مد، إذ يقول ذي الرمة :

فِيَا ظَبِيَّةَ الوَعَسَاءِ بَيْنَ حُوَيْسِلِ وبينَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ

ومثله لأبي تمام :

مَنْ كَانَ أَنْكَأَ حَدًّا فِي عَدْوِكُمْ أَنْتِ أُمُّ سَيْفِكَ الْمَاضِي أُمُّ الْأَحَدِ

والسبب في هذا الفصل من ناحية صوتية أن "إدخال الألف بين الهمزتين يؤدي إلى انفتاح أكبر في مجرى الصوت، وطول في مدةذبذبة الأوتار الصوتية، فإذا أريد الدخول في صوت بين بين كان تقارب الوترين إلى ما قبل الانطباق ؛ لأداء همزة بين بين أصعب منه في حالة وجود مصوت قصير قبلها، مما يؤدي إلى خفة في اقتراب الوترين لأداء الهمزة ثم إلى خفة فيها، فتصبح أقرب إلى الحركة قبلها وبعدها (الجبوري، 2000) .

وما حدث في ذلك هو تحويل حركة الهمزة الأولى إلى صائت طويل

أَنْتِ <a>anta ← <aa>anta ← <ā>anta

أما من حقق الهمزتين المفتوحتين وهم حمزة والكسائي وعاصم فحجبتهم أن الأولى في تقدير الانفصال من الثانية فحقق كما يحقق وهو من كلمتين وحسن ذلك لأنه أصل.

أما إذا اختلفت الهمزتان في الكلمة الواحدة، فكانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة أو مضمومة، نحو: أَلِله مع الله، أَشهدوا خلقهم، فنافع وابن كثير وأبو عمرو يقلبون الثانية ياء إذا أنكسرت: إِي له مع الله، وواواً إن انضمت مثل: أَوْشهدوا والباقون فيحققون الهمزتين جميعاً.

وأرى أنه ليس هناك قلب ولا إبدال، وإنما هو حذف للهمزة ثم طول الصائت

القصير سواء أكان ضمة أو كسرة (u, i) فأصبح صائناً طويلاً (ū, ī) وهو كتابياً:

أَشهدوا ← أَوْشهدوا

>a>u šhidu ← >ūš hidu

أَلِله ← أِي له

>a>īlā hun ← >ī lāhun

فحل هذا الصائت الطويل محل الهمزة تصحيحاً للمقطع كي لا يبدأ المقطع بمصوت وحذف الهمزة هنا هو من باب السهولة والتيسير، لأن صوت الهمزة يستلزم مجهوداً عضلياً، ويتضاعف هذا المجهود إذا كررت الهمزة وخاصة في كلمة واحدة .

اجتماع الهمزتين في كلمتين

واجتماع الهمزتين من كلمتين له ثماني صور، قد عدّها الحيدرة ممثلاً عليها، وهي:

- 1 -المفتوحتين، مثل " إذا شاء أنشره " (عيسى 22) .
- 2- المكسورتين، مثل "هولاءٍ إن كنتم صادقين " (البقرة 31).
- 3- المضمومتين، مثل " أولياء أولئك " (الأحقاف 32) .
- 4 -المضمومة والمفتوحة، مثل " أن لو نشاء أصبناهم " (الأعراف 100) .
- 5 - المضمومة والمكسورة، مثل " وإذ أسرّ النبيءُ إلى بعض أزواجه"(التحریم 3) .
- 6 -المفتوحة والمكسورة، مثل " فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة" (المائدة 114) ..

- 7 -المفتوحة والمضمومة، مثل " جاء أمة رسولها " (المؤمنون 44).
 - 8- المكسورة والمفتوحة، مثل "من الشهداء أن تضل " (البقرة 283) .
- "فإذا اتفقت حركاتها فتحاً أو ضمّاً أو كسراً فإن أبا عمر يسقط الأولى ويحقق الثانية، مثل : أوليا أولئك، وقد جا أشراطها، ولا يهمز أوليا، ومثله: إذا شا أنشره وتلقا أصحاب النار "(الأعراف 47)، ومثله " في السما إله" (الزخرف 84)، وعن ذلك يقول سيبويه " وأعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحده منهما من كلمة، فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقّق الواحد، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحقّقا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقّق الأخرى، وهو قول أبي عمرو .

ويرى مكّي بن أبي طالب أن حجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمتين وهو أبو عمرو في المكسورتين والمضمومتين ووافقه البزي وقالون على الحذف في المفتوحتين أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى .

وفسر سمير ستيتية حذف الهمزة في آية " قد جاءَ أشراطها " تبعاً لطبيعة المقاطع في العربية: "كانت الهمزة الأولى تشكل مع فتحها مقطعاً قصيراً مفتوحاً وكان هذا المقطع محصوراً بين مقطعين، كمية كل واحد منهما أكبر من كميته فلما سقط المقطع القصير كله (أي الهمزة وفتحها أصبح ثمة توازن وتماثل بين كمية المقطع الطويل المفتوح (جا) والمقطع الذي يليه وهو مقطع مديد (أش) .

ويبدو لي أن الهمزة الأولى حقيقةً خفت في بداية الامر، ولكن لتوالي الأمثال حيث توالى الألف الساكنة في جاء مع الهمزة المخففة الأولى، أدى إلى اجتماع ألفين والألف بطبيعته ساكن (حركة طويلة) فسقطت الألف التي كانت عباره عن همزة وفيما يلي بيانه صوتياً :

جاءَ أشراطها ← جا أشراطها ← جاأشراطها
 |gā>a>ašrātuḥā ← |ġ ā a>ašrātuḥā ← |gā>ašrātuḥā

أما مذهب نافع في اجتماع الهمزتين من كلمتين فإنه "يلين الأولى، ويحقق الثانية مع الضم والكسرة مثل "أولياء وولئكَ، ويسقط الأولى و يحقق الثانية موافقة لأبي عمرو و في قراءة قالون، مثل "إذا شاء أنشره".

وحجة ذلك عنده "أنه لما رأى الثانية لا بد لها من التخفيف في الابتداء أجرى الوصل على ذلك، فخففها فوجب تخفيف الأولى، إذ قد حصل التخفيف للثانية و هو مذهب البزي و قالون" .

أما حمزة وعاصم وابن كثير وابن عامر والكسائي يحققون الهمزتين في جميع ذلك وقد ذكرت علة ذلك فيما سبق .

وإن اختلفت الحركتان فكانت حركة الهمزة الأولى ضمة والثانية فتحة أو كسرة أو كانت حركة الأولى فتحة و الثانية ضمة أو كسرة، أو كانت حركة الأولى كسرة والثانية فتحة، فيذكر الحيدرة أن نافعاً وابن كثير و أبا عمرو يحققون الأولى ويلينون الثانية، فإن كان على الملية ضمة أو كسرة انقلبت واواً أو ياءً إلا أن تكون قبلها ضمة فإنها تنقلب واواً، وإن انكسرت أو انضمت، ومثل ذلك قوله تعالى: "أَنْ لَوْ نَشَاءُ

أَصْبَنَاهُمْ " (الاعراف 100) "، وَإِذْ أَسْرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ (التحریم 2)، حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ " (الحجرات 9) "، جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا " (المؤمنون 44-) مِنْ الشَّهَدَاءِ أَنْ تَضَلَّ إِحْدَاهُمَا (البقرة 282).

وحجتهم من خفف الثانية من الهمزتين في كلمتين مثل حجة من خففها من كلمة وكانت الثانية أولى بالتخفيف لأنها تقع للتكرير و بها يقع الاستتقال، ثم إن الأولى قبلها ساكن في أكثر هذا، فلو خففها لقرب اللفظ من الجمع بين الساكنين وبه قرأ ورش.

وقد تم مناقشة ما يشبه هذه المسألة من منظور حديث، كما هو عند نافع وابن كثير في الهمزتين من كلمة واحدة، وهو حذف الهمزة وتطويل حركة الهمزة ليصبح صائناً طويلاً .

أما باقي القراء فهم عند الحيدرة يحققون الهمزتين وهم عامر وعاصم و حمزة والكسائي باختلاف الحركات إذ كانت من كلمتين بأي حركة تحركت كل واحدة منهما فيقولون أن لو نشأ أصبناهم، والنبىء أولى على مذهب من مد النبىء، حتى تقيء إلى أمر الله، وجاء أمة رسولها، ومن الشهداء أن تضل.

الإدغام

أولاً: تعريفه

عرف الحيدرة الإدغام بقوله: "قلب الحرف الأول في الثاني فيصيران بمنزلة حرف واحد مضعف، وينبو اللسان عنهما نبوة واحدة .وفي موضع آخر يقول: "الإدغام يكون بتضعيف الصوت وجعله واحداً مشدداً.

والإدغام عند ابن جني: إنما هو تقريب صوت من صوت، وعند مكي بن أبي طالب: "معنى أدغمت الحرف في حرف: أدخلته فيه، فجعلت لفظه كلفظ الثاني فصارا مثليين والأول ساكن فلم يكن بد من اللفظ بهما لفظة واحدة كما يصنع بكل مثليين اجتمعوا والأول ساكن .

وبمقارنة هذين المفهومين مع ما ذهب إليه الحيدرة في تعريفه للإدغام يمكن القول: أن مفهوم الحيدرة للإدغام لم يكن ضيقاً، إذ لا يقتصر على التقريب، وهو ما

هـب إليه ابن جنى: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه من غير إدغام، وهو ما عرف عنده بالإدغام الأصغر؛ لأنه مصطلح أطلق على كافة التأثيرات بين لأصوات عدا ما شاع فى العربية باسم الإدغام .

فالإدغام عند الحيدرة يشتمل على مجموعة من العمليات الصوتية، هو قلب حرف الأول حتى يماثل الحرف الثانى، فهما كالحرف الواحد، وليس حرفاً واحداً لما يمتاز به من التضعيف، كما أن نطق الصوتين يأتي من نقطة مخرجية واحدة، وعملية طقية واحدة، فيرتفع بهما اللسان و ينحط بهما دفعة واحدة، وهو ما عبر عنه الحيدرة قوله: "ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة".

هذا وقد جعل بعض علماء اللغة المحدثين هذه النبوة الواحدة بالصوت ممثلة حرف واحد طويل، فهو ليس سوى حرف واحد طويل ينطق بقوة أشد وبفترة زمنية طول مما فى حالة التقصير، فإن "مجموعة مثل (atta) أتا تتميز عن المجموعة (ata) تا بوجود مسافة بين الحبس والانفجار يمكن للأذن أن تقدرها ومن الخطأ أن يقال بأنه وجد ساكنان فى (atta) أتا وساكن واحد فى (ata)، فالعناصر المحصورة بين حركتين فى كلتا المجموعتين واحدة، عنصر انحباسى يتبعه عنصر انفجارى، ولكن بينهما نجد العنصر الانحباسى فى (ata) يتبعه العنصر الانفجارى مباشرة نجده فى (atta) يفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق" (فندريس، اللغة 49) .

وأشار كانتينو إلى فكرة الإطالة هذه فى المشدد بقوله "إن التشديد لا يغير من لبيعة الحروف الخاصة بل يطيل مداها فقط" (كانتينو، 1961) إذن فهما بهذه النبوة الواحدة كالحرف الواحد .

وفى موضع آخر يصف الحيدرة الإدغام بأنه يكون بالتضعيف، وذلك فى عرض تفريقه بين الإدغام والغنة والإخفاء، إذ هو من الناحية الصوتية يعد من قبيل ما يسمى بالتضعيف، حيث يبقى الصوتان المثلان دون حذف، فقولنا: شدّ هو نطق عين الفعل ولامه دون فاصل من حركة، ولما كان الصوتان متماثلين فإن نطقهما يأتي من نقطة مخرجية واحدة وعملية نطقية واحدة أيضاً، إذ يقول: "وأما الإدغام والغنة

والإخفاء فبينها فروق وبعضها أقرب من بعض، فالفرق بين الإدغام وبين الغنة والإخفاء أن الإدغام يكون بتضعيف وهما لا يضعفان، والفرق بين الغنة والإخفاء أن الغنة تستهلك معها النون الساكنة والتتوين من غير تشديد، ويخرج من الخيشوم بسهولة.

وما يحدث للام التعريف حقيقة هنا- هو ما أشار إليه الحيدرة عند إدغامها في الأحرف الشمسية- هو قلب للام كصوت مثل للصوت المدغم فيه، ثم يحدث الإدغام وعلّة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها من مخارج هذه الحروف في الفم، فلما سكنت ولزمها السكون أشبهت اجتماع المثليين والأول ساكن وكثير الاستعمال لها، وفي حالة وجود لام بعد لام التعريف يحدث الإدغام بدون ذلك القلب .

اختلاف القراء في الإدغام

من خلال حديث الحيدرة عن اختلاف القراء في إدغام أصوات معينة نرى أن القراء طانفتان في إدغام الأمثلة القرآنية وإظهارها :
منهم من يؤثر الإدغام وهم أبو عمرو والكسائي وحمزة.
ومنهم من يؤثر الإظهار ولم يدغم وهم باقي القراء (ابن كثير ونافع وعاصم ويعقوب).

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن "سبب شيوع الإدغام عند هؤلاء القراء، وهم الكسائي وأبو عمرو وحمزة أنهم ينتمون إلى البيئة العراقية التي نزحت إليها قبائل أقرب إلى البداوة ممن عاشوا في البيئة الحجازية، ولذلك أمكننا أن نتصور أن الإدغام كان أكثر شيوعاً في لهجات القبائل النازحة إلى العراق، أما البيئة الحجازية فقد كانت بيئة استقرار وبيئة حضارة نسبياً فيها يميل الناس إلى التأنى في النطق وإلى تحقيق الأصوات وعدم الخلط" (أنيس، 1964).

أما اختلافهم عند الحيدرة فيمكن في ذال إذ و دال قد وتاء التأنيث ولام هل وبل ومثل لذلك بآيات قرآنية ، وهي :

1- اختلفوا في ذال إذ : إذ أدغمه أبو عمرو في الشين والذال والتاء والجيم والزاي والصاد، ويعد الإدغام هنا من باب الإدغام الصغير لأن الأول منهما وهو الذال ساكن في حين أظهره الباقر مع سائر الحروف وقد مثل الحيدرة له بآيات قرآنية:

التاء في قوله تعالى: " وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ " (الأعراف117)، والصوتان متقاربان في المخرج فمخرج الذال ما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ومخرج التاء مما بين طرفي اللسان وأصول الثنايا، حيث ينتقل مخرج الذال إلى الوراء قليلاً، ثم ينطق بها مهموسة شديدة .

الجيم في قوله تعالى: "إِذْ جَاءُوكُمُ" (الأحزاب10) حيث ينتقل مخرج الذال إلى وسط الحنك، فتشبهه الجيم ؛ لأن أقرب أصوات وسط الحنك إلى الذال هي الجيم فكلاهما مجهوران وإن كانت الجيم أكثر شدة .

السين في قوله تعالى: "لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ" (النور12,16)، فالصوتان متقاربان في المخرج، فالذال مخرجها مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، والسين مخرجها مما بين اللسان وفويق الثنايا، ويتم الإدغام بهمس الذال أولاً، ثم ينتقل مخرجها قليلاً إلى الوراء لتشبه السين همساً و رخاوة .

الزاي في قوله تعالى: "وَإِذْ زَاغَتِ" (الأحزاب10)، فالصوتان متقاربان، والزاي والسين مخرجهما واحد، فالإدغام هنا كالإدغام مع السين لأنه لا فرق بين السين والزاي في المخرج، إلا أن الذال تحتفظ بجهرها .

الصاد في قوله تعالى: "وَإِذْ صَرَفْنَا" (الأحقاف29)، والإدغام هنا كذلك كالإدغام مع السين ؛ لأنه لا فرق بين السين والصاد إلا في الإطباق، فالصوتان متفقان في المخرج وصفة الصفير .

2- اختلفوا في تاء التأنيث: فادغمها نافع وحده مع ستة أحرف وهي الزاي و التاء والطاء والصاد والطاء والجيم، وقد مثل الحيدرة بآيات على ذلك، فتدغم التاء في:

الزاي في قوله تعالى: "كَلِمًا خَبِتَ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا" (الإسراء 97)، وهنا جهر بالتاء أولاً فصارت دالاً لأن الزاي مجهورة، ثم سمح للهواء معها بالمرور، فأصبحت رخوة تحدث عند النطق بها صفيراً كالزاي، وبذلك جاز إدغامها في هذا الموضع (أنيس 1964).

التاء في قوله تعالى: "كَذَّبَتْ ثَمُودُ" (الشعراء 141، القمر 23، الحاقة 4، الشمس 11) وقد تم في هذا الإدغام عمليتان: الأولى أن سمح للهواء مع التاء بالمرور لتصبح رخوة كالتاء، والثانية أن مخرج الصوت الأول قد انتقل إلى الأمام متجهاً نحو مخرج الأصوات المسماة "اللثوية" وبها مائل الصوت الأول الصوت الثاني كل المماثلة فتم الإدغام .

الطاء في قوله تعالى: "كَانَتْ ظَالِمَةً" (الأنبياء 11)، جُهر أولاً بالتاء فصارت دالاً لأن الصوت الثاني أي: الطاء صوت مجهور ثم سمح للهواء معها بالمرور فصارت رخوة، ثم انتقل مخرجها إلى الأصوات المسماة باللثوية، وبهذا صارت دالاً ولا فرق بين الذال والطاء إلا أن الصوت الثاني من أصوات الإطباق .

الصاد في قوله تعالى: "حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" (النساء 90)، فحين سمح للهواء معها بالمرور وصارت رخوة اشبهت السين كل المشابهة، وليس هناك فرق بين السين والصاد إلا في أن الثانية مطبقة، فالإدغام له ما يبرره من الناحية الصوتية .

الطاء في قوله تعالى: "قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ" (الأحزاب 13)، فالصوتان من مخرج واحد وهو مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، فالتاء مهموسة شديدة والطاء عند القدماء مجهورة وعند المحدثين مهموسة شديدة مطبقة مستعلية .

الجيم في قوله تعالى: "تَضَجَّتْ جُلُودُهُمْ" (النساء 56)، فهما متباعدان في المخرج متقاربان في الصفات، فالتاء تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، والجيم تخرج من وسط اللسان وبينه وبين وسط الحنك ويشتركان الصوتان في صفتي الانفتاح والاستفالة.

ويلاحظ أن الصوت الأول وهو تاء التانيث ساكن، فأدغم ساكن في متحرك في هذه الأمثلة التي أوردتها الحيدرة .

وهو ما أطلق عليه القدماء الإدغام الصغير، إذ أول المدغمتين ساكن.

3- اختلفوا في دال قد : فأدغمها أبو عمرو وحمزة والكسائي إدغاما صغيراً، إذ الصوت الأول ساكن وذلك في ثمانية أحرف وهي: الصاد والضاد والطاء والزاي والذال والجيم والسين والفاء، وأظهرها نافع وابن كثير وعاصم وابن عامر حيث وقعت، ويورد الحيدرة أمثلة من القرآن على ذلك مثل:

الذال في قوله تعالى: " ولقد ذرأنا " (الأعراف 179) وهنا لا بد من انتقال مخرج الدال إلى الأصوات المسماة باللثوية، ثم السماح للهواء بالمرور في حالة النطق بها، لتصبح رخوة كالذال، فقد جاز الإدغام لتقارب مخرجيهما، ولأنهما صوتان مجهوران.

الطاء في قوله تعالى: "فقد ظلم" (ص 24)، إذ جاز إدغام الدال في الذال كما في المثال السابق، وجاز إدغامها أيضاً في الطاء لأنه لا فرق بين الدال و الطاء إلا في الإطباق، فمخرجاها متقاربان، كما أنهما صوتان مجهوران.

الضاد في قوله تعالى: "ولقد ضربنا" (الروم 58، الزمر 27)" إذا افترضنا النطق بالضاد في هذا المثال هو النطق القديم، كان الإدغام هنا كالإدغام في المثال السابق أو بعبارة أدق أشبهه شبيهاً كبيراً، أما على افتراض أن نطق الضاد هنا كالنطق الحديث لها، فليس هناك حينئذ فرق بين الدال و الضاد إلا في الإطباق.

الجيم في قوله تعالى: "قد جاء أمر ربك" (هود 76)، ينتقل مخرج الدال إلى وسط الحنك مع السماح قليلاً بمرور الهواء، وبذلك تقل شدتها فتشبه الجيم، وهكذا يتم الإدغام، وهما متساويان بالجهر والشدّة .

السين في قوله تعالى: " قد شغفها" (يوسف 30)، فالذال يجب هنا همسها، لأن السين صوت مهموس، فالسين قوية بالنقشي فتعادل قوة الدال المجهورة الشديدة.

السين في قوله تعالى: "قَدْ سَمِعَ" (المجادلة1)، فالمخرجان متقاربان، فالدال من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والسين مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا، ولا بد هنا من همس الدال، والسماح للهواء معها بالمرور لتصبح رخوة، وبذلك تماثل السين في الهمس والرخاوة .

الزاي في قوله تعالى: "ولقد زينا" (الملك 5)، لجواز الإدغام يجب أن يسمح للهواء بالمرور مع الدال لتصبح رخوة، وهكذا تشبه الزاي في المخرج والرخاوة والجهر .

الصاد في قوله تعالى: "فقد صغت" (التحریم4)، فالمخرجان متقاربان فالدال من بين طرف اللسان وأصول الثنايا، والصاد مما بين اللسان وفوق الثنايا، وإدغامها هنا كإدغامها في السين لأنه لا فرق بين السين والصاد إلا في الإطباق .

4_ اختلفوا في لام هل وبل: إذ اتفق حمزة والكسائي على إدغام لام هل وبل في التاء والتاء والسين في جميع القرآن، وتفرد الكسائي في إدغامها في النون والطاء والظاء والضاد والزاي، وأظهرها الباقر حيث وقعت.

ويورد الحيدرة آيات قرآنية على ذلك الإدغام، فعلى إدغام اللام في التاء قوله تعالى: "وهل تعلم" (الكهف 94)، وعلى اللام والسين قوله تعالى: "بل سولت" (يوسف 18)، وعلى اللام والضاد قوله تعالى: "بل ضلوا" (الأحاف 28) واللام والتاء قوله تعالى: "هل ثوب" (المطففين 36)، واللام والطاء قوله تعالى، "بل طبع الله" (النساء 155) واللام والظاء قوله تعالى: "بل ظننتم" (الفتح 12) واللام والنون قوله تعالى: "بل نتبع" (البقرة 170)، واللام والزاي قوله تعالى: "بل زين" (الرعد 33) .

وحقيقة هذا الصوت لكثرة شيوعه في اللغة العربية طراً عليه ما لم يطرأ على غيره من الأصوات الساكنة، إذ نلاحظ سرعة تأثره بما يجاوره من الأصوات وميله إلى الفناء في معظم أصوات اللغة، فلام التعريف تدغم في ثلاثة عشر صوتاً، ولا يجوز في اللام معهن إلا بالإدغام، فإن كانت اللام غير لام التعريف جاز إدغامها في جميع هذه الأصوات الثلاثة عشر، وكانت في بعض أحسن منه في البعض الآخر.

الوقف

الوقف هو عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنياً، يتنفس فيه عادة، بغية استئناف القراءة .

واكتفى الحيدرة بقوله "الوقف ضد الوصل" (الحيدرة، 2001).

والوقف عند الحيدرة قسمان:

ما يكون بسبب التنفس وهذا له أحكامه وكيفية الوقوف على آخر الكلمة فيه "فهو للراحة على النفس عند انقطاع النفس، ولذلك سقط منه الإعراب والتتوين، فمن أثبتهما مع الوقف خطأ، كما أنه من طرحهما مع الوصل خطأ، وفي حديث رسول الله _ صلى الله عليه وسلم : "الوصل بالإعراب، والوقف على الكتاب . وهذا القسم هو الذي استطرد فيه الحيدرة وذكر أن للعرب فيه سبعة مذاهب .

ما يكون بسبب انتهاء العبارة : واعتماده في ذلك على إتمام المعنى وعلاقة ذلك بالقاعدة النحوية، إذ جيء به للفروق بين المعاني المختلفة، وهذا يخص القراء، فلم فيه حديث طويل واختلاف شديد، ومذاهبهم مستندة إليه و معتمدة عليه، فمنهم من يوجبها ومنهم من يستحسنه ، ويورد الحيدرة لذلك أمثلة، إذ يقول: "ويفرقون به بين المعاني في مثل قوله تعالى: "قُبْهتَ الَّذِي كَفَرََ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" (البقرة 258)، فيقفون على كَفَرََ ؛ لئلا يحسب الجاهل إذ سمع القراءة قُبْهتَ الَّذِي كَفَرََ وَاللَّهُ ، أن الله بُهتَ مع الكافر وإن الواو عاطفة، ومثل: "اللَّهُ وَلِي الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا" (البقرة 257)، فيقفون على النور ؛ لئلا يحسب أن الله يُخرج المؤمنين من الظلمات إلى النور و الذين كفروا.

ويورد الحيدرة كذلك مثلاً آخر على الوقف عند القراء وهو: قوله تعالى: "الم ذلك الكتاب لا ريب فيه، هدى للمتقين" (البقرة 2) كالمستأنف، وفي قراءة آخرين: لا ريب فيه هدى للمتقين، كأنه قال: ذلك هدى للمتقين، ومنه "تساءلون به والأرحام" (النساء 1) ويصل الأرحام وينصبه عطفاً على اتقوا الله والأرحام، ويقف على به في

قراءة حمزة ثم تستأنف الأرحام قسماً مخفوضاً، فنقول: اتقوا الله الذي تساءلون به ثم تقول والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً " (النساء1) .

ثم يذكر الحيدرة مذاهب العرب في الوقف، فللعرب سبعة مذاهب ، وهي:

أولاً:التسكين:

تعدد وسائل الوقف في العربية إلا أن ما يجمع هذه الوسائل هو التسكين، فالوقف بالسكون هو الأصل، حيث يغلق المقطع بإسكانه، يقول ابن يعيش: "هو الأصل والأغلب الأكثر" (ابن يعيش،1988).

والتسكين يشمل الحالات الإعرابية الثلاث الرفع والنصب والجر، فتحذف الحركة في الحالات الثلاث، كما يحذف الألف في الوقف على المنصوب، فيقفُ بعض العرب على هذا المنصوب بإسكان آخره وهو ما ذكره الحيدرة بقوله: "منهم من يقف على الكلمة بغير عوض من التتوين، فيقول: هذا زيدٌ و رأيت زيدٌ، ومررت بزيدٌ .

ولم تحك عن سيبويه هذه اللغة لكن حكاها الجماعة أبو الحسن وأبو عبيدة وقطرب و أكثر الكوفيين" (ابن جني، 1987).

وذكر الحيدرة على هذا المذهب شاهدين لشاعر واحد وهما، قال عدي بن زيد: تعرّف أمسٍ من لَميسٍ طَلَلٌ .

وقال أيضاً :

أنتَ تجر كالفُرات تميز النَّاسَ مِنْكَ دَرَمًا وَجَلَلٌ

ومن خلال ما ورد من شواهد شعرية عن ابن جني على هذه الظاهرة ونسبتها لشعراء معينين، وهم الأعشى وعدي بن زيد ورجل من حنظلة أرجع الدكتور حسام النعيمي هذه الظاهرة إلى اليمامة، فيقول: " ولذا يمكن القول أن هذه الظاهرة تمثل بداية من بدايات اللحن نتيجةً لاختلاط العرب بالفرس وغيرهم، فمال بعض أهل اليمامة إلى إسكان الاسم الذي يقفون عليه في النثر.

وفي الشعر جاء في الضرائر " ... أن يوقف عليه بحذف التتوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها ابن مالك إلى ربيعة، والجمهور على أن ما ورد من ذلك

ضرورة، قال ابن عقيل: والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم
يكثر الوقف على المنسوب المنون بالألف .

ونلاحظ أن الوقف بالإسكان قد جاء نتيجة إغلاق المقطع المفتوح حيث إغلاق
بإسكان الحرف الأخير، إذ هو من باب السهولة و التيسير والاقتصاد في الجهد
العضلي.

ثانياً: الوقف بإشباع الحركة (مطل الحركة)

عبر الحيدرة عن الإشباع بالتعويض حيث " يعوّض واواً في الرفع وألفاً في
النصب وياءً في الجر، فيقول: هذا زيدو، ورأيت زيدا، ومررت بزبيدي.
وعدّ سيبويه هذه لغة لأزد السّراة حيث يقول: "وزعم أبو الخطاب أن أزد
السّراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزبيدي وبعمرى، جعلوه قياساً واحداً
فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف.

ويورد الحيدرة شواهد شعرية لامرئ القيس على مطل الحركة في الحالات
الإعرابية الثلاثة "قال امرؤ القيس:

إِنَّ الشَّقَاءَ عَلَى الْأَشْقِينَ مَصْبُوبٌ

فوقف عليه بواو، وقال:

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمَعَهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكَاءَ عَلَيَّ عَمْرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

فوقف بالألف ، وقال:

قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي

والوقف بالإشباع هو الأصل الذي كانت عليه بعض اللهجات العربية ثم تخلصت
منه لغة الأدب، واختصر على الألف لأنها وجدته سائغاً مقبولاً، وهذا ما ذهب إليه
الدكتور حسام النعيمي ؛ إذ يرى " أن العرب كانوا يقفون على مقطع مفتوح فيقولون:
رأيت خالداً، وجاء خالدو ومررت بخالدي، وقد بقيت آثار هذا في بعض اللهجات ثم
تخلصت لغة الأدب من المقطع المفتوح بالواو والياء بإسكانه، وأبقت مع الألف ؛ لأنها
وجدته سائغاً مقبولاً، كما أن بعض اللهجات لم تنسخه ولذا انتقلت به إلى مقطع مقفل

عن طريق نبر الشدة بالهمزة عند بعضهم، أو عن طريق نبر الشدة بالتضعيف، كما فعل بعض العرب في قولهم: هذا خالد، أو عن طريق انتقال المقطع بالسكون كما فعل بعض العرب .

ففي الحالات الإعرابية الثلاثة نرى أنه يوقف على مقطع مفتوح بالرغم من أن العربية تميل لإغلاق المقطع في حالة الوقف، ففي حالة النصب نقف بالألف، وهذه الألف تنشأ عن إشباع حركة الفتحة لقولنا: رأيت زيدا، فهذه الألف ليست بدلاً من التتوين وإنما هي إشباع الفتحة على الدال مع حذف التتوين، ويمكن تمثله كالآتي:

هذا زيد ← هذا زيد ← هذا زيد
zaydu ← zaydu ← zaydu

حيث حذفت النون (التتوين) وفصل الصائت القصير (u) ليصبح صائتاً طويلاً (uu) وكذلك الأمر في حالة الجر :

مررت بزید ← مررت بزید ← مررت بزید
zaydin ← zaydi ← zaydii

وفي حالة النصب:

شاهدت زيدا ← شاهدت زيدا ← شاهدت زيدا

zaydan ← zayda ← zaydaa فت حذفت النون (التتوين) وفصل

الصائت القصير (a) ليصبح صائتاً طويلاً (aa).

ثالثاً: الوقف بالإبدال.

وهو أن يوقف على الاسم المنون في حالة النصب بإبدال التتوين ألفاً، وعلل الحيدرة ذلك في الألف لخفته، أما الرفع والجر فيسكن الاسم فيهما ولا يبدلان لتقلهما، إذ يقول "ومنهم من يعوض ألفاً في النصب لخفته ولا يعوض في الرفع ولا في الجر شيئاً لتقلهما، فيقول "هذا زيد، ومررت بزید، ورأيت زيداً .

ويرى ابن يعيش أن هذا التتوين مثل الحركة الإعرابية الفتحة فكما أن الفتحة تسكن في حالة الوقف، فإن التتوين يسكن وتبقى الألف يقول: " وإنما أبدل من التتوين

ألف في حالة النصب، لأن التتوين زائد يجرى مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب، فكما أنه لا يوقف على الإعراب، فكذلك التتوين لا يوقف عليه. ويلاحظ أن التتوين (النون الساكنة) حذف ثم مدت حركة ما قبل التتوين، وهي الفتحة لنحصل على زيदा، ويمكن تمثيل ذلك بما يلي :

زيدا ← زيدي ← زيدي
zayda ← zayda ← zaydan

وعلى الرغم من أن العربية لا تقف على مقطع مفتوح إلا أنها أجازت في حالة الفتح الوقوف على مقطع مفتوح طويل، وهو ما فرت منه في حالتي الرفع والجر، إلا أن بعض العرب كما ذكر ابن جني نقلاً عن سيبويه قد وقف على الألف بصرف النظر عن أصلها بأن أبدلها همزة، أي: أنه تحول من نبر الطول إلى نبر الشدة ؛ ليتحصل له الوقف على مقطع مقفل وحكى سيبويه في الوقف عنهم: هذه حُبلاً يريد: حُبلى ورأيت رجلاً يريد رجلاً، وحكى أيضاً: هو يَضْرِبُهَا، وهذا كله في الوقف، فإذا وصلت قلت: هو يَضْرِبُهَا يَا هَذَا، ورأيت حُبلى أمس.

رابعاً: الوقف بالتضعيف .

وهو أن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الأول.

وعن ذلك يقول الحيدرة "ومنهم من يضعف الحرف الذي يقف عليه فيقول: هذا جَعْفَرٌ ولا يكون التضعيف إلا في ما قبل آخره متحرك ؛ لئلا يلتقي ساكنان، ولا يجوز هذا زيدي، إذن شرط هذا الوقف بالتضعيف: هو أن يكون ما قبل الحرف الأخير متحركاً لا ساكناً هروباً من التقاء الساكنين .

وعدّ سيبويه التضعيف زيادة في التوكيد، حيث يقول "وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً، لأنه لا يلتقي ساكنان.

كما عُدَّ الوقف بالتضعيف قليل الاستعمال ؛ لأن الوقف موطن تخفيف والتضعيف ثقل، والتضعيف أقل استعمالاً من الروم والإشمام ؛ لأنه إثبات بالحرف في موضع يحذف فيه الحركة، فهو تتقيل في موضع التخفيف.

ويرى بعض المحدثين هذا الوقف من قبيل الفلقللة، حيث يقول تمام حسان: "إنما شبه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه ... لإرادة التأكيد أو أي معنى آخر مناسب. والوقف بالتضعيف عند الحيدرة أكثر ما يكون مع المنصوب ؛ لأن أكثر الشعر رُوي بالنصب، وإن جوزه بعض النحاة في المرفوع والمجرور، فيقول "و رُوي عن بعض أهل النحو: أن الروم والإشمام والتضعيف لا يكون إلا في المرفوع، وذلك غير واضح في التضعيف، لأن أكثر ما يسمع من الشعر مع المنصوب، قال بعضهم:

ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

وقال آخر: لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا

فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أُخْصَبًا

مِثْلَ الحَرِيقِ وَآفَقِ القَصَبَا

والتضعيف حقيقة جاء في الوقف لغائتين: صوتية حيث تميل العربية إلى إقفال المقطع بعدة طرق منها: التضعيف. ودلالية وهي لغاية التأكيد والمبالغة كما ذكر سيبويه في بداية حديثنا عن التضعيف بحركة خفيفة في حالة الرفع حرصاً على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الوصل، ويدركه السامع، وهو المذهب الخامس، إذ "منهم من يعوّض ألفاً في النصب كالمذهب الأول، ويروم الحركة في الرفع، فيشير إليها بنفس ضعيف حرصاً على البيان، ويسمعه الجليس المصاقب، وقد قرئ به في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ" (الإخلاص 1).

أما مواضع الروم عند الحيدرة فيقصره على الرفع والجر، لذلك يقول "ويروم الحركة في الرفع فيشير إليها، أما المنصوب فيمتنع لأنه يعوض ألفاً فيه، ويفتح في المجرور، فيقول "فأما الروم والإشمام فلا يجوز أن البتة في المنصوب إذ لا وجه

لهما، ويفتحان في المجرور، وفي موضع آخر يقول: " ولا يكونان إلا في الرفع والجر خاصة، جعلاً لهما بإزاء الألف المبدلة من التتوين في حالة النصب .

أما عند سيبويه فمواضعه في الحالات الإعرابية كافة في الرفع والنصب والجر ففي الرفع حيث يقول سيبويه " وأما الذي راموا الحركة ففهم الذين قالوا: هذا عَمَرٌ وهذا أَحْمَدُ، وفي النصب والجر حيث يقول : وأما روم الحركة فقولك: رأيت الحارثَ ومررت بخالدٍ .

ويعود السبب في الوقف بالروم هو اشعار المتكلم للمستمع بمعرفته بالحركات الإعرابية، حيث أن اللغة العربية لغة معربة، فجمع هذا الوقف أمرين :- أولهما الوقف بإغلاق المقطع الأخير في حالة الوقف، وهذا ما تميل العربية إليه في الوقف وثانيهما الإشارة إلى الحركة المحذوفة في الوقف لتتبيه السامع بمعرفة الحركة الإعرابية .

خامساً :- الوقف بالإشمام.

الإشمام هو تهيئة العضو للنطق من غير تصويت، وذلك بأن تضم شفثيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بالعين دون الأذن، يدركه البصير دون الأعمى، لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك.

ويقول الحيدرة: " ومنهم من يشم الحركة ويشير إليها بشفثيه من غير صوت والإشمام دون الروم، فيقول :- جاءني زيدٌ بضم الشفثين بعد مُضيّ الدال، يفهم المخاطب الناظر ولا يدركه السامع ولا الأعمى .

وحصره الحيدرة بحالتي الرفع والجر في قوله : جاءني زيد بضم الشفثين وذلك أن ضم الشفثين دلالة على حالة الرفع، وفي موضع آخر يذكر: " أن الروم والإشمام لا يجوزان البتة في المنسوب إذ لا وجه لهما ويفتحان في المجرور، ولا يكونان إلا في الرفع والجر خاصةً جعلاً لهما بإزاء الألف المبدلة من التتوين في حالة النصب .

الفصل الثاني

التصريف و معانيه

درس الحيدرة مصطلح التصريف ومعانية في فصلين، أطلق عليهما: (باب معاني التصريف) و(باب قسمة التصريف)، وقبل مناقشة التصريف عنده لا بد من الإشارة إلى أن الحيدرة في كتابه لم يذكر الصرف للدلالة على هذا العلم، وإنما استخدم المرادف لذلك وهي كلمة التصريف، إذ عبر عنه بهذا اللفظ ؛ نظراً لكثرة التغيير والتحويل في المفردات التي تنطبق عليها قواعد هذا الفن، كما أنها عبارة المتقدمين من علماء العربية من الخليل بن أحمد حتى زمن ابن مالك (672)، وابن الحاجب (646) .

هذا وقد ظهر اتجاه واضح في تعريف التصريف وتحديد مدلوله عند الحيدرة في فصل معاني التصريف الذي أفرده الحيدرة لمناقشة مسائل التصريف، إذ يعرفه بقوله : "هو التَّلعب بالكلمة على أوزان مختلفة بزيادة أو نقصان أو تثقيب أو تخفيف أو همزة أو توهين أو تغيير بناء لاختلاف المعاني أو الاتساع أو بدل حرف من حرف . وهذا الاتجاه في التقسيم وما يطرأ على الكلمة من تغير، نراه قد صدر عنه في موضع آخر لكنه بشكل مختصر، إذ يقول: " واعلم أن التصريف على خمسة أضرب: زيادة وبدل وحذف وحركة وسكون .

وأول ما نلاحظه على تعريف الحيدرة: استخدامه لكلمة التلعب للدلالة على هذا الفن وهي لفظة نجد ما يبرر استخدامها عنده، إذ بينها وبين التصريف من المعاني المشتركة، إذ تلتقي الكلمتان في التغيير والتحويل والانتقال الذي يطرأ على الكلمات وأبنيتهما، وربما أصبحت اتجاهاً عاماً في التصريف، أو الدلالة على هذا العلم، إذ استخدمها صاحب التصريف الملوكي، إذ يقول: "هو ما أريناك من التَّلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة وغير ذلك " (ابن جني، 1981).

كما يمكن القول: أن تحديد مفهوم التصريف عنده عام، إذ يشمل على تغيير الكلمة عن أصل وضعها بتحويلها إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني، أما ما أطلق

عليه العلماء بالتصريف الخاص، وهو مسائل التصريف والتدريب، فلم يأبه به الحيدرة، ولم يسجل منه شيئاً .

ويظهر من خلال تعريفه لمعنى التصريف، أن ما يطرأ على الكلمة من تغير هو نتيجة للمعنى فالغاية من التصريف إما أن المعنى يتطلب ذلك اللفظ وما يجري له من تنوع وتغير وانتقال، أو أن اللغة لا تسمح بذلك البناء، وهو ما عبر عنه بالإبدال والقلب والحذف وغيرها، أو أن اللغة لجأت إليه توسعاً لإغنائها، ويمكن أن نتحدث عنها بالتفصيل، كما يلي:

1_ تغيير البناء تبعاً لاختلاف المعاني: فتغير الكلمات ليس مقصوداً لذاته، وإنما هو لما يراد به من المعاني المفادة منها، حيث تحول الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالماضي والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها ويظهر ذلك في قوله: "تغيير البناء لاختلاف المعاني."

2_ تغيير البناء طلباً للتوسع في اللغة: إذ يقصد به إغناء اللغة بالصيغ والمفردات فيتوسع العربي في الكلمة " فتسمع عنهم الكلمة بلغتين وثلاث وأربع وخمس وست.

3_ تغيير البناء طلباً للخفة: كما هو في تخفيف الهمزة والتوهين والإبدال والإدغام والقلب والحذف، إذ كل ذلك جاء من أجل التخفيف والميل نحو السهولة والتيسير، ويظهر ذلك في أكثر من موضع عند الحيدرة منها: وأما بدل الحرف من الحرف فهو شيء يحفظ ولا يقاس عليه، فمن ذلك إبدال السين من الصاد والصاد من السين والزاي منهما، نحو: الصراط والسراط والزراط .

وحقيقة هذه الغايات التي ذكرها الحيدرة أشار إليها ابن الحاجب في شافيته بعد تعريفه للتصريف، إذ هو " علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليس بإعراب، وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي و المضارع و اسم الفاعل و اسم المفعول كالمقصور و الممدود و ذي الزيادة أو للمجانسة كالإمالة وللاستتقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والإدغام و الحذف..

والحيدرة لم يكتف بالتعريف بل اتجه إلى التحليل والتعليل لكثير من قضاياها ومباحثه، وتعددت الجوانب التي عالجها، فالتصريف يشمل الزيادة و النقصان والتثقل والتخفيف، والهمزة والتوهين، وتغيير البناء لاختلاف المعاني والاتساع، وبدل حرف من حرف، هو ما عبر عنه الحيدرة بمعاني التصريف .

ويمكن دراستها تبعاً لهذا التقسيم كما يلي:

أولاً: الزيادة والنقصان: فالزيادة: هي أن تتصرف بز قولهم للفعل الماضي والمستقبل: يَضْرِبُ بزيادة حرف مضارعة، و الفاعل ضارب بزيادة ألف، و المفعول مَضْرُوب بزيادة ميم و واو، وربما زادوا في الفاعل واواً أوياء مثل: ضَرُوب وضَرِيْب، وميماً مثل: مِضْرَاب، وربما ضعّفوه للتكثير والمبالغة فقالوا: فَعَال مثل: ضَرَّاب و عَلام .

والنقصان يكون بنقص حرف أو حذفه، إذ ينقص حرف التاء مثلاً من الجموع فرقاً بينه وبين المفرد في مثل: بَقْرَةٌ وبَقَرٌ، وَذَرَّةٌ وَذَرٌّ، وَمَرَّةٌ وَمَرٌّ، وَجِرَّةٌ وَجَرٌّ وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، ومنه كِتَابٌ وَكُتُبٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصُحُفٌ .

ثانياً: التثقل والتخفيف: و التثقل يقصد به التضعيف الذي يلزم بعض الكلمات ويذكر الحيدرة أمثلة على ذلك من مثل: "خبزٌ جوَّاري، وسامٌ أبرص، والعارية والأواخي، والأواري، والفلّو، والحوصلة، والدوخلة، والقوصرة وهي قرينة من تمرٍ وأوقية، وأخية ..

أما التخفيف يقصد به خلو الكلمة من التشديد، مثل: رباعية و لا نقل: رباعية ورفاهية، والطواغية، والكراهية، ورجل يمانٍ وشام . ثم يورد بعض الأمثلة على جواز التخفيف أو لتثقل فيها مثل: هينٌ وهين، ولينٌ ولين وميتٌ وميت، وسيدٌ وسيد والمرعزي والمرعزي، وحوصلةٌ وحوصلة .

ثالثاً: الهمز و التوهين: وهو عنده على ثلاثة أقسام :

1_ مهموز لا يوهن: إذ لا يأتي إلا مهموزاً، ويذكر أمثلة على ذلك منها: "الملاءة والباءة، والمراءة، والدبابة، والرداءة، والمؤكلة، والمؤاساة، والمؤازرة. وينهي

الحيدرة حديثه عن المهموز الذي لا يوهن بالإشارة إلى أن أبا الفتح بن جني نظم الحروف المهموزة على سياق حروف المعجم، ونقل منها في كتابه.

2_ الموهن الذي لا يهمز: ومن أمثلته: "خَطُوتُ و تَخَطِيتُ، قال تعالى: "خَطُوتِ الشَّيْطَانِ" (البقرة 168، 208) بلا همز، و أَبْدَيْتَ لِي، أي: أظهرت، ولا يقال: أَبْدَأْتُ وهو خير الناس وشرهم، و لا يقال: أَخَيْرَهُمْ ولا أَشْرَهُمْ، وَزَكَّنْتُ الأَمْرَ أَي: عَلَّمْتُهُ، ولا يقال: أَزَكَّنْتُهُ .

3-والذي يجوز توهينه وهمزه: مثل: هَوْلَاءُ وهَوْلَا، والبرئة والبرية، والنبية والنبية، والنبوة والنبوة، وَمَلَكٌ وَمَلَأَك.. وفي الأسماء: أَسَادَةٌ وَوَسَادَةٌ، وَأَشَاحٌ وَوَشَاحٌ، و إِعَاءٌ وَوِعَاءٌ، وإِقَاءٌ وَوِقَاءٌ، وَوُجُوهٌ وَ أَجُوهٌ.

رابعاً: تغيير البناء لاختلاف المعاني: إذ يقال لمالك الشيء و المترابي به فاعل مثل: تَامِرٌ وَوَابِنٌ وَشَاحِمٌ وَسَامِنٌ وَ تَارِسٌ وَنَابِلٌ وَ رَامِحٌ، ويقال فَعَّالٌ لصانع الشيء مثل: لَبَّانٌ وَ تَمَّارٌ وَ سَمَّانٌ وَوَلْحَامٌ وَ قَوَّاسٌ وَ تَرَّاسٌ وَ رَمَّاحٌ وَ سَيَّافٌ، وللدلالة على الكثرة مَفْعِلٌ، نحو: مُتَمِّرٌ وَ مَلِينٌ وَوَلْمِحٌ وَوَمُشْحِمٌ، وإن انتهى فهو فَعْلِيٌّ منسوب إليه مثل: تَمْرِيٌّ وَوَلْبِنِيٌّ وَوَشْحَمِيٌّ وَوَلْحَمِيٌّ .

ويظهر كذلك تغيير البناء لاختلاف المعاني في مَبْطُونٌ وَوَمُبْطِنٌ وَوَبْطِينٌ وَوَبْطِنٌ فَمَبْطُونٌ إِذَا كَانَ عَلِيلَ البَطْنِ، وَوَمُبْطِنٌ إِذَا كَانَ خَمِيصَهُمَا، وَوَبْطِينٌ صَدِيرٌ إِذَا كَانَ عَظِيمَهُمَا، وَوَبْطِنٌ إِذَا كَانَ مِنْهُمَا شَرَاهُ بِالطَّعَامِ، وَوَمِبْطَانٌ إِذَا كَبُرَ بَطْنُهُ مِنْ كَثْرَةِ مَا أَكَلَ وَوَحَالَتِهِ البَطْنَةَ .

خامساً: التغيير ما كان نتيجة للتوسع: فالعربية لغة اشتقاقية فإنها تصوغ للمعاني المتعددة أبنية متنوعة من الجذر الواحد، وكذلك تصوغ للمعنى الواحد ألفاظاً متعددة فتتسع العربية في الكلام من أجل إغناء اللغة بالصيغ والمفردات، فتسمع اللفظة بلغتين أو ثلاث أو أربع أو خمس أو ست، ويورد الحيدرة على ذلك أمثلة منها:

فبلغتين قولهم عليه طَلَاوَةٌ وَوَطَلَاوَةٌ، ويوم الرَّبُّوعِ وَوَالرُّبُعَاءِ، ومما جاء بثلاث لغات: إِسْنُوَةٌ وَوَأَسْنُوَةٌ وَوَأَسْنُوَةٌ وَوَالصَّفْوَةُ وَوَالصَّفْوَةُ وَوَالصَّفْوَةُ، أمّا ما جاء بأربع لغات

قولهم: رَحِمَ وَرَحِمَ وَرُحِمَ وَرَحِمَ وَعَفُوَّ وَعَفُوَّ وَعَفُوَّ وَعَفَا، وبخمس مثل: رِيحَ الشَّمَالِ والشَّمَالِ _ مهموز _ والشَّامِلِ والشَّمَلِ والشَّمَلِ، وبست ذكر كلمة واحد وهي: رَعْوَةُ اللِّينِ وَرُعُوتُهُ وَرِعِوتُهُ وَرِغَاوتُهُ وَرُغَاوتُهُ وَرَغَاوتُهُ.

سادساً: التغير ما كان نتيجة للإبدال: وهو أن يبدل الحرف من الحرف، فهو شيء يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك: " إبدال السين من الصاد والصاد من السين والزاي منهما، نحو: الصَّرَاطِ والسَّرَاطِ والزَّرَاطِ، والصَّقْرِ والزَّقْرِ والسَّقْرِ.

ونخلص إلى أن الصرف عند الحيدرة هو التغير في بنية الكلمة عن أصل وضعها بتحويلها إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني قد يكون معنوياً كتغير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل، والماضي إلى المضارع واسم الفاعل إلى اسم المفعول، أو لفظياً بزيادة حرف أو أكثر عليها، أو بحذف حرف أو إبدال حرف مكان آخر أو قلب حرف إلى آخر.

أما التصريف عند ابن يعيش فهو: " اعلم أن التصريف مصدر وضع كالعلم على هذا العلم للفرق، خصوا به ما عرض في أصول الكلم وذواتها من التغير .

أمَّا المحدثون فيقول عنه عبد الصبور شاهين: "علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب، أي بالمعنى العلمي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل بها، وبذلك يقترب معنى الصرف من معنى مصطلح المورفولوجيا في الدراسات اللغوية الحديثة.

ويقول عبد الهادي الفضيلي: "يتوفر علم الصرف على بيان كيفية تأليف الكلمة لمواد بتبيان وزنها وعدد حروفها وحركاتها وترتيبها، وما يعرض لذلك من تغير وحذف وما في حروف الكلمة من أصالة وزيادة.

ويقول عنه عبد القادر عبد الجليل: "العلم الذي يبحث في أبنية الوحدة اللغوية وتلوناتها على وجوه وأشكال عدة، وبما يكون لأصواتها من الأصالة والزيادة والحذف والصحة الإعلال والإدغام والإمالة، وبما يعرض لقوالها من التغيرات مما يفيد معانٍ مختلفة .

تعريف الفعل

وضع الحيدرة مفهوماً محدداً للفعل يعتمد على معنى وظيفي واحد، وهو الزمن دون أن يشير إلى دلالاته على الحدث، على الرغم من أهمية الحدث في تحديد أقسام الكلام، كما أنه أحد الوظائف الصرفية التي يتميز بها الفعل مع وظيفة الزمن إذ يقول: "فهو ما دل على زمان مختص، وتضمن ضمير المرفوع" (الحيدرة، 2001).

وهذا المعنى الذي أشار إليه الحيدرة من اقتصار الفعل على الزمن، دون أن يذكر دلالاته على الحدث لا من قريب و لا من بعيد، واشتماله على الضمير، هو ما ذهب إليه ابن فارس من "أن الفعل ما دل على زمن .

ويصف الحيدرة تعريفه بأنه "هذا حد جامع ؛ لأنك تقول: كل فعل يدل على زمان مختص و يتضمن الضمير، وكل ما دل على زمان مختصّ و تضمن الضمير فهو فعل، مثل: فعل وهو يفعل وسيُفعل" (الحيدرة، 2001).

أما ما يراه معظم النحاة فهو بخلاف ذلك، فدلالة الأفعال دالتان: دلالة الزمن ودلالة الحدث فدلالة الزمان من نفس الصيغة، ودلالة الحدث من نفس اللفظ، إذ يقول ابن بابشاذ في تعريف الفعل: "الفعل ما دل على حدث و زمان مُحصّل، مثل: فعل يفعل سيفعل" (ابن بابشاذ، 1991).

ثم يستثني الحيدرة الحرف والظرف على الرغم من تضمنهما للضمير أحياناً وذلك لنيابتهما عن الفعل، فيقول: "فإن قيل، ما تصنع بالحرف والظرف، وهما يتضمنان الضمير إذا وقعا صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً ؟ قلت: إنهما تضمنتا الضمير لنيابتهما عن الفعل، وفي ذلك أيضاً خلاف، وكذلك اسم الفاعل و المفعول يتضمنان الضمائر إذا جريا صفة أو خبراً أو حالاً أو صلة، بحق المشابهة للفعل من جهة الاشتقاق .

ويعترض الحيدرة على تعريف النحاة للفعل ؛ لأنه عندهم ذو دلالة مزدوجة تجمع بين الحدث والزمان، فيقول: "وأما المستعمل من كلام النحويين، الفعل ما دل على حدث و زمان، فإن ذلك اتساع لما كان هو الأكثر" (الحيدرة، 2001).

ويبدي رأيه في هذه المسألة، إذ أطلق النحاة على الفعل دلالة الزمن والحدث من باب الأكثر والأوسع، وهو ما جاء عند الحيدرة ليدل على الزمن ليس إلا وإضافتهم للحدث من باب الحمل على الأوسع والأكثر، والتحقيق عنده هو الاختصار على الزمن، لأن ما الحدث في كان وأخواتها و ما تصرف منها، وحمل عليها ؟ فهي لا تدل على حدث ألبته، يؤيد ذلك معناها الوظيفي وواقع الاستعمال فيقول: "والتحقيق مثل ما ذكرت لك ؛ لأن كان و أخواتها و ما تصرف منها، وما حمل عليها والأفعال الستة التي لا تتصرف لا تدل على الحدث.

أما عن سبب تسمية الفعل بهذا الاسم فيرى الحيدرة أن معنى الفعل مشترك بين جميع الأفعال، إذ كل حدث هو فعل، فتشترك الألفاظ في معناها العام، إذ كلها أحداث حتى لو دلت على المتضادات فقام وقعد و دخل وخرج كلاهما يدلان على المتضادات والتنافي إلا أن معناهما العام حدث" وسمي فعلاً ؛ لأنه لفظ يعبر به عن جميع الأفعال الأحداث لاشتراك المتضادات فيه، ألا ترى أن القائل يقول: قام زيد فتقول: فعل وتقول: قعد، فتقول: فعل، ومثله خرج ودخل، إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال فصارت تسمية جامعة، قال الله عز وجل: "لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ" (الانبياء 23) ولو جئت بغير هذه الأحرف أعني: الفاء و العين و اللام عبارة عن الفعلين المتضادين؛ لاختلافك هذا الأصل، ولم يطرد ذلك القياس، فأما قول طاهر بن أحمد لأنه لفظ توزن به جميع الأفعال، و يعبر به فاتساع أيضاً لأن الأسماء توزن كالأفعال .

وفي ذلك يقول الجاربردي: " فلفظة فعل أعم الأفعال معنى، ويصح استعمالها في معنى كل الأفعال قال تعالى: " و الذين هم للزكاة فاعلون" (المؤمنون3) أي يزكون (الجاربردي، 1885) .

أما عند ابن الأنباري فإنه يرى "لأنه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب دل على نفس الضرب الذي هو الفعل الحقيقي، فلما دل عليه سمي به لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان من سبب، وهو كثير في كلامهم" (الأنباري، 1882).

ثم يذكر الحيدرة خصائص شكلية يمتاز بها الفعل عن غيره من أقسام كلام، وعدّها بأربع عشرة علامة "من أوله سبع وهي: قد مثل: قد فعل، ولو، نحو: لو نل، والسين، مثل: سَيَفْعَل، وسوف مثل: سوف يَفْعَل، وحروف الجزم، مثل: لم عل، والحروف الناصبة له، مثل: أريد أن تَفْعَل، ولن تَفْعَل، وحروف المضارعة هي: الياء والتاء والنون والألف، و من آخره ثلاث: اتصال الضمير المرفوع به مثل: فَعَلَا و فَعَلُوا، و نونا التأكيد الخفيفة و الثقيلة، مثال: "لَيَسْجَنَنَّ و لَيَكُونَنَّ من صاغرين" (يوسف 32)، و من جملته ثلاث: كونه أمراً، مثل: قُمْ، و لِيَقُمْ زيد، أو نهياً مثل: لا تَقُمْ، و متصرفاً مثل: قام يَقُوم، و من معناه واحدة، وهي: كونه خبراً و لا نبر عنه ..

سام الفعل

- قسم الحيدرة الفعل باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة وهي:
- باعتبار أبنيته إلى مجرد و مزيد.
 - باعتبار الزمن إلى ثلاثة: الماضي والمستقبل والحال.
 - باعتبار الصحة والاعتلال إلى: صحيح و معتل.
 - اعتبار التصرف والجمود إلى: متصرف و غير متصرف.
 - باعتبار التعدي واللزوم إلى: متعدٍ و لازم.
- جرد و المزيد وأبنيتهما

ينقسم الفعل بالنسبة لأبنيته إلى نوعين: الأول أبنية المجرد والثاني أبنية مزيد، ويكون المجرد في الفعل إما ثلاثياً أو رباعياً، ولم يرد فعل على خمسة رف أصلية لأن الفعل نقص مزيداً و غير مزيداً عن بناء الاسم حرفاً، ولأن الاسم ي من الفعل لاستغناء الاسم عن الفعل واحتياج الفعل إليه، هذا عند البصريين.

وهو ما ذهب إليه الحيدرة إذ اكتفى بالثلاثي المجرد و الرباعي المجرد في يثه عن الأبنية، أما المزيد الثلاثي و الرباعي لم يتحدث عنه و لا عن أبنيته، إذ ل"الأفعال صحيحها و معتلها لا تخلو أن تكون ثلاثية أو رباعية.

أما أبنية الفعل عند الحيدرة فقد بحثها في باب الفعل وأحكامه، دون أن يضع لها فصلاً مستقلاً، أو يبوب لها تبويباً دقيقاً، بل جاءت في ثنايا حديثه عن الفعل وأحكامه، ولذلك جاء بحثه لها يتميز بالايجاز والاقتصار، وعدم حصر الأبنية جميعها، إذ لم يهتم بأبنية المزيد الثلاثي والرباعي واكتفى بالمجرد الثلاثي والرباعي كما أنه لم يهتم بذكر المعاني التي تجيء عليها هذه الأبنية ذكراً الأمثلة على أبنية الفعل المجرد دون الإشارة إلى تعدية البناء أو لزومه.

ويمكن دراسة الأبنية عند الحيدرة بعد تقسيمها إلى أبنية الماضي الثلاثي المجرد، و أبنية المضارع المجرد على النحو التالي :

أولاً: أبنية الماضي الثلاثي المجرد: ويقصد بالمجرد الثلاثي: هو كل فعل كانت أحرفه الأصلية ثلاثة لا يسقط أحدها في تصريف الفعل إلا لعله تصريفية .

ويظهر أن الحيدرة رتب أبنية الثلاثي المجرد على أساس ما هو محدد إلى الأكثر اتساعاً فقد جاءت أبنية الماضي الثلاثي المجرد على النحو التالي: فَعَلَ و فَعِلَ و فَعَلَّ فيقول: "والأفعال صحيحها ومعتلها لا تخلو أن تكون ثلاثية أو رباعية فالثلاثية ثلاثة أوزان: فَعَلَ بضم العين و فَعِلَ بكسرها و فَعَلَّ بفتحها.

ويلاحظ هنا أن فاء الكلمة مفتوحة دائماً حتى "يحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامع إليه ؛ لأنس السامع بالأخف، بخلاف الاسم فإنه لما كان خفيفاً يجوزون الابتداء فيه بالثقل.

أما عين الفعل فلها هنا أربعة أحوال أيضاً، وقد سقط منها السكون " لأنه إذا اتصل بالفعل ضمير المتكلم والمخاطب أو جمع المؤنث وجب سكون اللام لشدة اتصال الفاعل به وليدل على أن الفعل كالجزم من الكلمة، فإن سكن العين التقى ساكنان على غير مدة.

لذلك كان للماضي الثلاثي المجرد ثلاثة أحوال نتيجة ضرب حالة الفاء الواحدة بحالات العين الثلاثة، فيحصل عندنا: فَعَلَ و فَعِلَ و فَعَلَّ :

1- فَعَلٌ : نحو : كَرُمَ يَكْرُمُ ، ولم يذكر الحيدرة إلا مثلاً واحداً على هذا البناء ؛ لأنه لازم دائماً "فما انضمت عينه في الماضي انضمت عينه في المستقبل، نحو : ظَرَفٌ يَظْرُفُ" (الحيدرة، كشف المشكل 154) "وإنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصداً لغيره ، نحو : شَرَفٌ وَظَرَفٌ" (ابن جنى، المنصف 211) ويلاحظ أن عينه قد ضمت، لأنها كانت خلقة و طبيعة وصاحبها مسلوب الاختيار ؛ لذا جعل الضم علامة الخلقة" (سيبويه ، 1985).

2 - فَعِلٌ : يكون متعدياً و لازماً ، وقد مثل الحيدرة للحالتين :

فالمتعدى نحو : عِلْمٌ يَعْلَمُ على وزن فَعِلٍ يَفْعَلُ

واللازم نحو : يَيْسُ يَيْسُ على وزن فَعِلٍ يَفْعَلُ .

وفَعِلٌ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها، نحو : سَقِمَ وَمَرِضٌ وَحَزِنَ وَفَرِحَ ويجيء الألوان والعيوب والحلي كلها عليه.

3- فَعَلٌ : وقد وصفه الحيدرة بأنه كثير البناء، إذ جاء مستقبلة على ثلاث أضرب ويعلل الحيدرة ذلك: " لخفة الفتحة وكثرة استعمالها، وقد جاء فَعَلٌ لجميع المعاني تقريباً ؛ لأنه أخف أبنية الأفعال، ولا يجيء غير فَعَلٍ بمعنى من المعاني إلا ونرى هذا المعنى موجوداً فيه ؛ لأن اللفظ إذا خف وكثر استعماله واتسع التصرف فيه استعمل لمعان لا تنضبط .

وهذا البناء يكون متعدياً و لازماً ، وقد مثل الحيدرة للحالتين، فالمتعدى، نحو :

كَتَبَ يَكْتُبُ على وزن فَعَلٍ يَفْعَلُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ على وزن فَعَلٍ يَفْعَلُ ، واللازم نحو :

ذَهَبَ يَذْهَبُ على وزن فَعَلٍ يَفْعَلُ .

أما بناء فَعِلٌ فإن الحيدرة لم يشر إليه، وهو بناء الفعل المبني للمجهول مع أن الأشموني قال: "إن المبرد وابن الطراوة والكوفيين قد عدّوه أصلاً، ومع أن ابن مالك نقل أنه أصل عن سيبويه" (الأشموني، 1985) وقد عدّه المازني أصلاً في أبنية الأفعال حيث قال: والأفعال نحو : ضَرَبَ وَعَلِمَ وَضَرِبَ وَظَرَفَ .

وربما كان عذر الحيدرة في عدم عدّ بناء فعلٍ بناءً منفرداً أن الفعل المبني للمفعول (المجهول) على مثال واحد، وهو فعلٍ نحو: ضُربَ وقُتِلَ، وهذا أصله فعلٌ أو فعلٌ ثم نُقلَ ليدل على المبني للمفعول، ألا ترى أن ضُربَ منقول من ضُربَ ورُكِبَ من رُكِبَ، ولا يكون فعلٌ منقولاً من فعلٍ أبداً، لأن فعلٌ لا يتعدى، والفعل لا ينقل إلى فعلٍ حتى يكون متعدياً قبل النقل.

ففعلٌ إذا ليس بناءً أصلياً، ولكنه فرع من فعلٍ أو فعلٍ على مذهب البصريين الذي اقتدى بهم الحيدرة في هذه المسألة.

ثانياً : أبنية المستقبل (المضارع) للفعل الثلاثي المجرد :

للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية هي فعلٌ وفعلٌ وفعلٌ كما سبق، وسأبدأ في مناقشة أبنية المستقبل (المضارع) كما هي مرتبة عند الحيدرة، إذ ترتبها جاء على أساس قاعدة ما هو محدد إلى الأكثر اتساعاً وتأويلاً :

1 - فعلٌ - يفعلُ : بضم العين في الماضي والمستقبل " فما انضمت عينه في الماضي انضمت في المستقبل، مثل: ظُرفٌ يظُرْفُ . هو قياسي لا ينكسر، والفعل لا يكون متعدياً أبداً بل هو لازم دائماً .

ويكون هذا البناء للهيئة التي يكون الشيء عليها - كما مر - نحو ما كان ظريفاً لقد ظُرفَ فتباغذ هذا من باب: فعلٌ يفعلُ وفعلٌ يفعلُ، حيث خالفت حركة عين مضارعهما حركة ماضيهما ؛ لأن كل واحدٍ منهما قد يكون متعدياً وقد يكون لازماً فأقرت في عين المضارع من فعلٍ حركة عين الماضي لأنه باب على حياله.

ويلاحظ أنه لم يرد في القرآن الكريم من هذا الباب سوى فعلين صحيحين هما كَبُرَ يَكْبُرُ وَبَصُرَ يَبْصُرُ، كما لم يرد منها في القاموس المحيط للفيروز ابادي سوى سبعين فعلاً تقريباً، معظمها غريبة نادرة الاستعمال باستثناء عشرين فعلاً، وهذه الأفعال هي، جَرُّ وَصَعْبٌ وَسَمْحٌ وَزَمْتُ وَصَرَحٌ وَغَزَرُو نَزَرُ وَفَحْشٌ وَسَخْفٌ وَطَرْفٌ وَعَنْفٌ وَكَنْفٌ وَنَطْفٌ وَضَوْلٌ وَجَسْمٌ وَضَخْمٌ وَفَحْمٌ وَجَبْنٌ وَخَشْنٌ وَكْرَمٌ .

مضارع فعلٍ ويأتي على الأوزان التالية :

أ- فَعِلَ يَفْعَلُ: فالقياس عند الحيدرة في حركة مضارع فَعِلَ المكسور العين في الماضي فتحها في المستقبل، إذ يقول "وما انكسرت عينه في الماضي انفتحت في المستقبل، مثل: عِلِمَ يَعْلَمُ، ولا يختلف شيء من ذلك إلا في أربعة أفعال من الصحيحة . كما أن قياس حركة مضارع فعل المفتوح في العين في الماضي كسرهما في المضارع - والسبب في ذلك أنهم " أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأن كل واحدٍ منهما بناء على حياله .
والحيدرة لم يذكر إلا مثلاً وهو من الأفعال المتعدية: عِلِمَ يَعْلَمُ، وهو يأتي للتعدية غالباً، وقد يكون لازماً.

ب- فَعِلَ - يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ: وجاء منها عند الحيدرة من الصحيح قوله: "ولا يختلف شيء من ذلك إلا في أربعة أفعال من الصحيحة، فمنهم من كسرهما في المستقبل ومنهم من فتحها على الأصل، وهي حَسِبَ وَبَيَّسَ وَبَيَّسَ وَنَعِمَ، فقالوا في مستقبلها: يَحْسِبُ وَيَحْسَبُ وَيَبَيِّسُ وَيَبَيِّسُ وَيَبَيِّسُ وَيَبَيِّسُ وَيَبَيِّسُ وَيَبَيِّسُ، وعليها الرواية:

وكومٍ تَتَعَمُّ الأضيافَ عَيْنًا وتُصْبِحُ في مبارِكها ثِقَالًا

ومنهم من يقول: تَتَعَمُّ بالفتح، والقراءة: أَيَحْسَبُ الإنسان (القيامة 36).

ويلاحظ أن الحيدرة في نهاية حديثه عن هذه الأفعال كأنه يرجح الفتح مستدلاً على ذلك بالآية الكريمة "أَيَحْسَبُ الإنسان" وهو ما ذهب إليه سيبويه، والفتح في هذه الأفعال جيد وهو أقيس .

وقد سمع سيبويه "من العرب من يقول:

ألا عِمَ صَبَاحاً أَيُّها الطللُ البالي وهل يُنَعِمَنَّ من كان في العصر الخالي

وعن المثال اليائي يَبَيِّسَ وَيَبَيِّسَ، وقد أورده الحيدرة تحت باب الصحيح في حين

أنه يشتمل على حرف علة، والفتح في هذه الأفعال جيد و هو أقيس.

ج- فَعِلَ يَفْعَلُ بكسر العين فيهما جميعاً، وقد حصرها الحيدرة بثمانية أفعال فيقول

"ومن المعنل ثمانية أفعال على فَعِلَ يَفْعَلُ، بكسرهما جميعاً، وهي وَلِي يَلِي

وَرِثَ يَرِثُ، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ، وَوَمِقَ يَمِيقُ، وَوَجِمَ يَجِمُ وَوَرِيَ يَرِي، وَوَرَعَ يَرِعُ، ولم يسمع فيها الفتح .
وزادت كتب الصرف أفعالاً أخرى منها: وَعَقَ عَلَيْهِ يَعِقُ، وَوَقَهَ لَهُ يَقِهَ، وَوَكَّتَمَ يَكْتَمُ، وَوَطَّاحَ يَطِيحُ، وَوَاتَهَ يَتِيهَ، وَوَوْرَكَ يَوْرِكُ.

3- مضارع فَعَلَ: ويأتي مضارعه على ثلاثة أضرب: يَفْعَلُ وَيَفْعَلُ وَيَفْعَلُ، يقول عنها الحيدرة "وما انفتحت عينه في الماضي خرج مستقبله على ثلاثة أضرب ؛ لخفة الفتحة وكثرت استعمالها: فَعَلَ يَفْعَلُ مثل: كَتَبَ يَكْتُبُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ مثل: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ مثل: ذَهَبَ يَذْهَبُ" (الحيدرة، 2001).

ولم يحاول أن يحدد الحيدرة قياس مضارع فَعَلَ المفتوح العين إلا أن بعض النحاة ذكروا: "أن قياس مضارع فَعَلَ المفتوح العين إما الضم أو الكسر، وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد هذا، وقال كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى بهما من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر و يقبح استعماله، فإن عُرف الاستعمال فذاك، وإلا استعمالاً معاً، وليس على المستعمل شيء وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنه أكثر، وأيضاً هو أخف من الضم .

واشترط الحيدرة كما هو عند الصرفيين في يَفْعَلُ بفتح العين من فَعَلَ أن يكون عين الكلمة أو لامها أحد حروف الحلق الستة ، وهي: الهمزة و الهاء و العين والغين والحاء والخاء، مكتفياً بمثال على هذا البناء في حالة اللزوم مثل: ذَهَبَ يَذْهَبُ، إذ يقول: "فَعَلَ يَفْعَلُ مثل: ذَهَبَ يَذْهَبُ، ولا تفتح العين في الماضي و المستقبل جميعاً إلا إذا كانت عين الفعل أو لامه حرفاً حلقياً.

ويذكر الحيدرة أنه ليس كل فعل عينه أو لامه حرفاً من أحرف الحلق يجيء على هذا البناء "وليس كل ما كان كذلك يلزم فتحه فيها جميعاً، فهو حجة لما كان كذلك وليس بعللة لازمه لما فتح ماضيه وكان فيه الحرف الحلقى ؛ لأنك تقول: ظَعَنَ يَظْعُنُ وِدَخَلَ يَدْخُلُ، وِصْرَخَ يَصْرُخُ . فقد جاءت أفعال على أصلها، نحو: بَرَأَ

يَبْرُؤُ، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولا لامها من حروف الحلق على هذا البناء نحو: أْبِي يَأْبَى، وَقَلَى يَقْلَى، وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو: رَكَنَ يَرَكُنُ.

وقال سيبويه عن سبب فتح عين المضارع في هذا الوزن: "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكروا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف" (سيبويه، 1985).

ونخلص إلى أن أبنية الثلاثي المجرد عند الحيدرة خمسة، وهي: فَعَلٌ يَفْعُلُ مثل: ظَرْفٌ يظَرْفُ ويكون لازماً، وفَعِلٌ يَفْعَلُ، مثل: عِلْمٌ يَعْلَمُ ويأتي لازماً ومتعدياً وقد خرجت أفعال عن ذلك من الصحيح، فجاءت على يَفْعِلُ وحصرها بأربعة أفعال وخرجت كذلك ثمانية أفعال من المعتل فجاءت على وزن يَفْعِلُ بكسرهما جميعاً ويمكن أن نعدهما شاذين عنده، أما بناء فَعَلٌ فيأتي على ثلاثة أضرب لخفة الفتحة وكثرة استعمالها، وهي فَعَلٌ يَفْعُلُ، وفَعَلٌ يَفْعَلُ، وفَعَلٌ يَفْعَلُ وهذا خاص بما لأمه أو عينه حرفاً حلقياً .

الرباعي المجرد .

وهو ما كانت أحرفه الأصلية أربعة وله بناء واحد، وعنه يقول الحيدرة: "له غير وزن واحد وهو فَعَلٌ يَفْعَلُ، مثل: قَرَمَطٌ يَقْرَمِطُ، وَقَرَطُسٌ يَقْرَطِسُ" (الحيدرة 2001).

ويرى بعضهم أن العرب" قد التزموا فيه الفتحات لخفتها، و لما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة سَكَنُوا الثاني ؛ لأن التسكين في غيره متعذر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن، وأما اللام الأولى لئلا يلزم تجاوز ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة والمتحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الأخر وسكونه ؛ لأن الماضي مبني على الفتح.

ويكون الرباعي المجرد على نوعين :

1-المضعف: وهو ما كان "فاؤه" و "لامه" الأولى من نوع واحد، و"عينه" و"لامه" الثانية من نوع آخر، وقد يكون مرتجلا، نحو: زَلْزَلٌ يُزَلِّزِلُ، وَقَلْقَلٌ يَقَلِّقِلُ

وما يحدث الآن، و ما يحدث في المستقبل، كما وردت الأزمنة في القرآن الكريم بأشكالها الثلاث الماضية والمستقبلية والحالية، فيقول: " وينقسم إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ و مستقبل و حال، وهذه قسمة صحيحة، لأن القول لا يقع إلا في زمان، والأزمنة ثلاثة، قال الله تعالى: "له ما بين أيدينا" (مريم 64) فدل على زمان المستقبل ثم قال: " وما خلفنا" (مريم 64) فدل على زمان الماضي، ثم قال: "و ما بين ذلك" (مريم 64) فدل على زمن الحال، ويوضح ذلك أن الفعل حركات الفاعلين، والزمان حركات الفلّك.

ومن الملاحظ أن الحيدرة عالج دلالة الفعل على الزمن معالجة صحيحة وهو لا يربط دلالة الفعل على الزمن بصيغته فقط، فليس كل مضارع الصيغة يدل على الحاضر أو المستقبل، وليس كل ماضي الصيغة يدل على الزمن الماضي، وهو ربط يقرّه منطق اللغة و تبرره أساليب التعبير اللغوي .

فيقسم الحيدرة الماضي والمستقبل إلى ثلاثة أقسام تبعاً لدلالته على الزمن، وهو في ذلك كما قلنا يختلف عما هو عليه عند بعض النحاة، إذ إن الماضي عندهم زمن واحد، لا تفريق بين ماضٍ بعيد أو قريب "وهو ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده.

وهو في حديثه عن الماضي نجده من النحاة الذين تكلموا عن انصراف الماضي عن الزمن الماضي إلى الحال و إلى الاستقبال، وهو في ذلك لا يربط الصيغة بزمن معين كما فعل بعض النحاة، وإنما حاول ألا يكتفي بالنقل و الاتباع، وحاول أن يفصل بين الصيغة و بين الزمن فتحدث عن استعمالات الصيغ استعمالات لغوية قد تخرج عن زمن النحاة، فمن معاني فعل عنده:

1-الدلالة على وقوع الحدث بزمن الماضي المطلق: وهذا الاستعمال يغلب على بقية استعمالات فعل وهو ما عبر عنه الحيدرة "ماضٍ في اللفظ والمعنى، مثل: قام زيد، و قعد عمرو.

2- ما ينصرف إلى الاستقبال: إذ كان في أسلوب الشرط، ودخول إن الشرطية، وهو ما قال عنه "ماضٍ في اللفظ دون المعنى، مثل: إن قمتَ قمتُ غداً، فلفظه لفظ المعنى ومعناه الاستقبال.

فالدلالة الزمنية المتحولة ليست نصاً في الماضي، بل هي نتيجة وقوعه في أسلوب الشرط فالزمن هنا ليس زمن الفعل، بل زمن الأسلوب الشرطي .

1- مستقبل في اللفظ والمعنى: يتعين فيه الاستقبال، إذا سبق بأحد حرفي التنفيس: السين وسوف، ينتقل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، وأطلق عليها الزمخشري وغيره حرف استقبال .

2- مستقبل في اللفظ دون المعنى: من مثل: لم، وما، حين يسبقان الفعل المضارع.

3- المستقبل في المعنى دون اللفظ: ولم يعط الحيدرة أمثلة على هذا.

أما الحال فيذكر الحيدرة أنه لا يقسم كما هو بالنسبة للماضي والمستقبل لأنه لحظة اعتبارية فاصلة بين الماضي والمستقبل، بحيث لا نجد لها إلا لحظة افتراضية، إذ تتحول في اللحظة التالية إلى جزء من الماضي، فوجود الحال وجود خاطف، فيقول "فأما فعل الحال، فلا يقسم ؛ لأنه حد ما بين الزمانين .

وبما أنه لحظة فاصلة بين الزمانين فلا يصح نفيه عند الحيدرة، وهو في ذلك يرد على بعض المتكلمين الذين رفضوا زمن الحال وفعل الحال، وقالوا "إن كان وجد فيكون ماضياً، وإلا فهو مستقبل وليس ثم ثالث، و ساق الحيدرة في رده عليهم حججاً وهي:

ولها: أنه الأصل الذي انفصل عنه الماضي و تفرّع منه المستقبل: إذ الأصل لا يجوز طرحه، على الرغم مما في هذه المسألة من خلاف، ففيها رأيان، إذ يقول السيرافي: "إن في ذلك قولين: أحدهما أن المستقبل أول الأفعال ثم الحال ثم الحاضر وهذا شيء كان يذهب إليه الزجاج وغيره.

القول الثاني: أن الحال هو أول الأفعال ويكون أقرب إليه في الترتيب المستقبل تاليه الماضي ثم يورد الحجة" (السيرافي، 1971).

و ثانيها: جواز نفيه و إثباته والنفي والإيجاب أصلان في الأفعال: وقد وجد حرف لنفي الماضي، وهو: لم، مثل: لم يقم أمس، وحرف لنفي المستقبل وهو: لن، مثل: لن يقوم غداً و حرف لنفي الحال وهو: ما، نحو: أن يقول قائل: زيد يدرس الآن و يأكل الآن، فيقول: ما هو يدرس و ما هو يأكل .

ثالثها: أن الأفعال تدل على ثلاثة أزمنة: و كل فعل يدل على زمان مخصوص لأنها إنما جاءت دلالة على الزمان والحدث غالباً، فقد صارت دلالة الفعل دلاتين : دلالة حدث ودلالة زمان فدلالة الحدث من نفس اللفظ ودلالة الزمن من اختلاف الصيغة، فإذا قلت: قام دلت على الماضي، وإذا قلت: يقوم دلت على الحال، وإذا قلت: سيقوم دلت على المستقبل، والفرق بينها وبين دلالة الأسماء، أن الأفعال تدل دلالة إفادة معنى، والأسماء تدل دلالة إشارة إلى ذات.

ووضع الحيدرة دليلاً لفظياً يقوم على المنطق لمعرفة الأفعال والتمييز بينها إذ ذكر الحيدرة أن "الماضي يحسن اقترانه بأمس و يبنى آخره على الفتح إذا كان صحيحاً، ولم يتصل به ضمير المرفوع، ويختص بحرفين هما: قد ولو، مثل: قد قام أمس، ولو قام أمس.

و أغلب الظن أن الحيدرة نفى اتصال الماضي بضمير المرفوع على الرغم من أنه أبرز علامات الفعل الماضي عند العلماء، إذ حاول أن يفصل أو يبعد الإختلاط بين تاء الفاعل والتاء اللاحقة بالمضارع المنتهي بتاء ، نحو: يَقُوتُ و يَقُوتُ و يَمُوتُ و غيرها و خاصة أن الحركات الإعرابية على التاءات متشابهة .

ثم فرق بين المستقبل و الحال، وأشار إلى الدلالة اللفظية لكل منهما، إذ يقول "إن الحال يحسن اقترانه بالآن والوقت والساعة، ولا يُنصَب ولا يُجزم، ولا يؤكد ولا يؤمر به و لا ينهي عنه، و المستقبل يختص بالسين وسوف وحروف الجزم والنصب والشرط، ويكون أمراً و نهياً واستهماً ويدخل عليه نونا التأكيد و يحسن اقترانه بغد، ويتفقان بدخول حروف المضارعة.

ونلاحظ أن الحيدرة في تقسيمه الأفعال إلى ثلاثة: الماضي و المستقبل والحال نظراً لصيغ الفعل و أساليب اللغة في الاستعمال اللغوي بعيداً عن فكرة ربط كل صيغة بزمن معين مما يؤيد أن العربي لم يكتف بالصيغ التي أوردتها النحاة للدلالة على الأزمنة المختلفة، بل استعمل تراكيب الصيغ بطريقة جعلها تدل بدقة على الزمن الذي يريد.

الفعل الصحيح و المعتل.

ينقسم الفعل باعتبار الصحة و الاعتلال عند الحيدرة، كما هو عند الصرفيين إلى قسمين: صحيح و معتل، فيقول: فالفعل ينقسم بعد ذلك إلى صحيح و معتل (الحيدرة 200)

والفعل الصحيح عنده: " كل ما سلمت فاؤه و عينه و لامه من حروف العلة التي هي الواو و الألف و الياء السواكن" (الحيدرة، 2001) مكتفياً بتعريفه، ولم يتطرق بالحديث إلى ما ينقسم إليه الصحيح، إذ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أولها: السالم: ما سلمت مادته من الهمز و التضعيف.

ثانيها: المضاعف: و المضاعف من الثلاثي: وهو ما كانت عينه و لامه من جنس واحد مثل: مدّ و امتدّ و استمدّ، و المضاعف من الرباعي، وهو: ما كانت فاؤه و لامه الأولى من جنس و عينه و لامه من جنس آخر مثل: زلزل.

ثالثها: المهموز: وهو ما كان أحد حروف مادته همزة، مثل أخذ و سأل و قرأ.

أما الفعل المعتل: وهو ما كان أحد حروفه الأصول علة، أي: أن حرف العلة إما أن يكون في موضع الفاء، أو في موضع العين، أو في موضع اللام، أو في موضع الفاء و العين، أو في موضع الفاء و اللام، أو في موضع العين و اللام.

و يقسم الحيدرة الفعل المعتل إلى أربعة أقسام- باعتبار موقع حرف العلة من المادة- كما هو عند الصرفيين، إلا أن الحيدرة يختلف عنهم في أنه اكتفى بذكر الليف دون أن يميز بين نوعية المفروق و المقرون، كما أنه انفرد ببعض المصطلحات الجديدة، التي لم يذكرها علماء الصرف، إذ حل مصطلح الرأس عنده

محل المصطلح المتعارف عليه عند علماء الصرف وهو المثال، والأعجز كذلك حل محل مصطلح الناقص، وهذان المصطلحات لم يذكرهما علماء الصرف في حدود معرفتي، ويظهر فيهما مدى تأثر المصطلح عنده بالأصل اللغوي، أما مصطلحا الأجوف واللفيف، فبقيا على ما هما عليه دون تغيير أو تعديل.

أما أضرب الفعل المعتل عنده فهي على النحو الآتي:

1-الأرأس : مثل: وعد ووزن، وهو ما أطلق عليه الصرفيون المثال: إذا كانت فاء الفعل حرف علة، وسمي بذلك الاسم: لأنه مائل الصحيح حين يكون بصيغة الماضي، مثل: ذَهَبَ وَكَتَبَ، وذلك إذا كانت فاؤه حرفاً صحيحاً، ووجه التماثل أن الواو لم تقلب ياءً، والياء لم تقلب واواً، كما لم يقلب كلاهما ألفاً، وبذلك صحت أحرفه من الإعلال والإبدال، كما تصح أحرف الصحيح من الأفعال.

ويتبين لي أن سبب إطلاق مصطلح الأرأس على الفعل المعتل الفاء عند الحيدرة حين نربطه بالمعنى اللغوي، وما جاءت به المعاجم العربية لما بين المعنيين من تماثل و توافق في الدلالة، إذ يمثل الحرف الأول من الفعل رأس الكلمة و بدايتها، فالرأس في القاموس المحيط: أعلى كل شيء (" الفيروز ابادي، 1988).

2-الأجوف: وهو معتل العين، ويسمى أجوف للزوم حرف العلة جوفه، وهو مثل: قام وباع.

والحيدرة لا يختلف عن الصرفيين في هذه التسمية، وكذلك بالنسبة لتعليل المصطلح، فعنده "للزوم حرف العلة جوفه، بينما عند الصرفيين" لخلو وسطه من الحرف الصحيح

3-الأعجز: وهو معتل اللام، وهو يسمى أعجز للزوم حرف العلة عجزه، وهو مثل: غزا ورمى.

و يطلق عليه عند الصرفيين الناقص، وهو ما كانت لامه حرف علة، أما عند الحيدرة فيظهر -كما ذكرنا في الأرأس- مدى تأثر المصطلح عنده بالمعنى اللغوي وقد شرح الحيدرة هذا المعنى بقوله "للزوم حرف العلة عجزه..

لفيف: وهو معتل الفاء و اللام، ويسمى اللفيف لأن العلة لفت طرفيه، مثل: وعى ووقى ووفى، وهذا النوع الذي تحدث عنه الحيدرة ما يطلق عليه اللفيف المفروق، فاللفيف قسمان: مقرون وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وقى ووفى، وسمي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرف العلة "والمفروق: وهو ما اعتلت عينه و لامه نحو: طوى و روى، وسمي بذلك لاقتران حرف العلة بعضهما ببعض.

الفعل الجامد والمتصرف

قسم علماء اللغة الأفعال عند العرب من حيث التصرف إلى قسمين: جامد ومتصرف، ويدل على ذلك ما ذكره السيوطي في تقسيم الفعل إلى متصرف "وهو ما اختلفت أبنيته باختلاف زمانه، و هو كثير، و جامد بخلافه" (السيوطي، 1980).

وبذلك وضع السيوطي الفعل الجامد خلافاً للفعل المتصرف، وقد حذا حذوه الشيخ محمد محي الدين، عندما أورد أدلة النحاة على أن ليس حرف، فقال: "إنه (أي ليس) جامد ولا تتصرف كما أن الحرف جامد و لا يتصرف" (ابن عقيل، 1965).

أما الحيدرة فقد وصف الأفعال الجامدة بالأفعال التي لا تتصرف، إذ أفرد لها باباً سماه الأفعال التي لا تتصرف، وبذلك يضع الحيدرة الفعل الذي لا يتصرف موافقاً للفعل الجامد، فيقول: " وكل الأفعال متصرفة إلا ستة أفعال، وهي، نعم، وبئس وحبذا وفعل التعجب، وليس وعسى، والتصرف يكون بالماضي والحال والمستقبل والأمر والنهي، مثال الجميع: ضَرَبَ يَضْرِبُ سَيَضْرِبُ أَضْرَبُ لا تَضْرِبُ و جميع هذه الأفعال مشتقة من الضرب، وهو المصدر.

ولم يشير الحيدرة إلى ظاهرة الجمود، لكنه اكتفى بصفة: "التي لا تتصرف" والتصرف يكون بالماضي والحال والمستقبل والأمر والنهي، أي أنه يختلف باختلاف الزمان، ويفهم من قوله أن ما لا يتصرف: ما لزم صورة واحدة، و بقي على صيغة واحدة.

ولا ننسى أن هناك من النحاة من وصف هذه الأفعال بعدم التصرف _ فلم يكن الحيدرة المتفرد في هذه المسألة _ فمثلاً ابن يعيش يقول في شرحه على مفصل

الزمخشري: و" هذه عسى قد خالفت غيرها من الأفعال و منعت من التصرف" (ابن يعيش، 1990).

ولا بد من الإشارة إلى أن التسمية اللاتق بها هي الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، وذلك أن الجامد هو ما لم يؤخذ من غيره، وهذه الأفعال قد أخذت من غيرها فكيف تكون جامدة؟ ثم إن الجامد عكس المشتق، وهما قسمان للاسم، أما التصرف وعدم التصرف فهما قسمان للفعل اصطلاح على ذلك جمهور العلماء .
وعدد الأفعال غير المتصرفة أو شبه المتصرفة عند الحيدرة ستة وهي: نِعْمَ وبِئْسَ وحبذا وفعل التعجب وليس وعسى.

أما سبب منعها من التصرف، فيذكر الحيدرة لذلك علتين هما:

أولاً: أن هذه الأفعال منقولة من أفعالها في الأصل فأزيلت عن مواضعها، فأصبحت تدل دلالة مختلفة على ما كانت عليه، فإن كان يخبر بها عن أحداث قد وقعت عند تصرفها فقد أصبحت لا تدل على الأخبار بقدر دلالتها على المعنى نفسه دون الأخبار عن ذلك، ومن أجل هذا النقل لزمّت صورة واحدة لا تتعداها، فيقول: "إنها نُقِلتْ من مواضعها وجُعِلتْ أنْفُسُ المَعَانِي فَشَابِهتِ الحُرُوفَ، و الحُرُوفُ لا تَتَصَرَّفُ، وبيان ذلك: أَنَّكَ تَقُولُ مَدَحْتُ زَيْدًا، وَذَمَّمْتُ عَمْرًا وَأَحْبَبْتُ عَمْرًا، وَتَعَجَّبْتُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَرَجَوْتُ قِيَامَ زَيْدٍ، وَنَفَيْتُ إِحْسَانَ بَكْرٍ، فَيَكُونُ ذَلِكَ كُلَّهُ إِخْبَارًا بِأَحْدَاثٍ وَأَقْعَةٍ فِيمَا مَضَى، وَلَا تَكُونُ لِنَفْسِ الْأَحْدَاثِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَقُولُ: تَعَجَّبَ زَيْدٌ مِنْ حُسْنِ عَمْرٍ، فَيَكُونُ التَّعَجُّبُ مِنْ فِعْلِ زَيْدٍ وَالْإِخْبَارُ بِهِ مِنْ فِعْلِكَ، وَلَوْ قُلْتَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الْغُلَامُ عَمْرًا، وَحَبَّذَا مُحَمَّدًا وَمَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ، وَ لَيْسَ بَكْرٌ مُحْسِنًا لَكَانَ هَذَا كُلُّهُ أَنْفُسَ المَعَانِي لَا إِخْبَارًا عَنْهَا، فَنِعْمَ نَفْسُ المَدْحِ، وَبِئْسَ نَفْسُ الذَّمِّ، وَحَبَّذَا نَفْسُ تَقْرِيبِ المَحْبُوبِ مِنَ القَلْبِ، وَعَسَى نَفْسُ التَّرْجِي، وَ لَيْسَ نَفْسُ النَفْيِ، وَمَا أَحْسَنَ وَمَا أَقْبَحَ نَفْسُ التَّعَجُّبِ" (الحيدرة، 2001).

وعدم قبوله التحول من صيغة إلى أخرى، فهي متضمنة معنى الحرف الذي كان في الأصل أن يوضع لكن لم يوضع، فيقول: "والعلة الثانية مع شبه هذه الأفعال

للحرف لأنك لما كنت لا تمدح، ولا تذم ولا تعجب، ولا تخبر عن مجيئه فيما يستقبل لأن الإخبار عنها لا يقع إلا بعد مضي أسبابها فالزمت الماضي، وأما عسى وليس فإنهما جاءا بلفظ المصدر ترجياً ونهياً للمستقبل، فأغنيا بتصرفيهما في معانيهما عن تصرفيهما في أنفسهما ولذلك تقول: عسى زيد أن يقوم غداً وليس زيد يقوم غداً، ولو قلت: عسى زيد قام وليس زيد قام لم يجز ذلك" (الحيدرة، 2001).

ويوضح ما ذهب إليه الحيدرة من أن نعم وبئس منقولان من الفعلين نعم وبئس، وهذا النقل هو سبب عدم التصرف في بئس ونعم، وبقائهما على صورة واحدة، يقول صاحب اللسان في نص يدل على ملكته اللغوية: "وبئس كلمة ذم ونعم كلمة مدح تقول: بئس الرجل زيد، وبئست المرأة هند، وهما فعلا ماضيان لا يتصرفان، لأنهما أزيلا عن موضعهما، فنعم منقول من قولك: نعم فلان إذا أصاب نعمة، وبئس منقول من بئس فلان، إذا أصاب بؤساً، فنقلنا إلى المدح والذم فشابها الحروف، فلم يتصرفا.

أما حبذا فقد نقلت من مادة حبّ، وتدل على ما هو مستحب خير لا شر فيه كما أنه من الواضح أن حبذا مكونة من الفعل حبّ واسم الإشارة ذا، وهذا الفعل غير متصرف في هذا الموضع ليس غير، فلا يقال: حبذا ويحبذا واحببذا مثلاً، وقد جاء التركيب حبذا للمدح والإطراء، ويقول سيبويه عنها: و زعم الخليل أن حبذا بمعنى حبّ الشيء، ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة، نحو: لولا، و هي اسم مرفوع كما تقول: يا ابن عم، فالعم مجرور، ألا ترى أنك تقول: للمؤنث حبذا، ولا تقول: حبذت لأنه صار مع حبّ على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل" (سيبويه 1984)

أما عدم التصرف في أسلوب التعجب، فقد علله النحاة لكونه غير محتاج إلى التصرف للزومه بطريقة واحدة، إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة على أن هناك تعليلاً آخر مقبولاً لعدم التصرف فقد قالوا: إنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف.

أما عن "ليس" فيذهب صاحب الأفعال غير المتصرفة و شبه المتصرفة إلى "أن الاشتقاق Etymology يرينا أن الفعل "ليس" في الأصل مكون من شقين : الأول: لا النافية، والثاني: الفعل أَيْسَ التي تدل على الكون المطلق أو الوجود أو الحياة، وهذا الأصل يتضح كل الوضوح في قول العرب: " انتتي به من حيث أَيْسَ ولَيْسَ، أي: من حيث هو ولا هو، وقولهم: لا يَعْرِفُ أَيْسَ من لَيْسَ، أي: لا يعرف ما يكون مما لا يكون، وهذا الأصل فطن إليه الخليل بن أحمد عندما رأى أن لَيْسَ مكونة من لا أَيْسَ فطرحت الهمزة، وألزمت اللام بالياء " (ياقوت، 1989) .

كما يذهب أحمد سليمان ياقوت إلى أنه نتيجة لنقلها فقد " اكتسبت في الوقت نفسه شيئاً من خصائص الاسم التي تظهر عند الكوفيين في دفاعهم عن اسميتها وشيئاً من خصائص الفعلية التي تظهر في دلائل البصريين، فهي ليست اسمية خالصة و لا فعلية خالصة.

وقد نص الحيدرة على إنها أفعال، وهو في ذلك يوافق البصريين، كما أنه مذهب الخليل وسيبويه و جمهور النحويين، ويستدل على كونها أفعالاً بأربعة أمور: أحدها: أن الضمير المرفوع يتصل بها إلا حَبْذاً وذلك قولك: لَسْتَ قَائِماً، والزيدون عَسَوْا أن يَقُومُوا، قال الله تعالى "لَيْسُوا سَوَاءً" (آل عمران 113) و"فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ" (محمد 22) وتقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، أو نَعَمْ رَجُلًا أَخُوكَ، وبَيْسَ غُلَامًا عَمْرُو فَيَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ لَا يَبْرُزُ، أما ضمير فعل التعجب فلعوده على ما وهي مفردة، فكان مثل قولك: زَيْدٌ يَقُومُ، وَأَمَّا نَعَمْ وَبَيْسَ فَلأنَّ التَّمْيِيزَ قَدْ فَسَّرَهُ فَاغْنَى عَنْ ظَهْوَرِهِ، ولو برز ظاهراً مثل، نَعَمْ الرَّجُلُ أَخُوكَ، وبَيْسَ الْغُلَامُ عَمْرُو و سقط التمييز فكما لا يجوز استتار التفسير و المفسر لا يجوز اجتماعهما بارزين أيضاً، بل يكون كل واحد بظهوره مغنياً عن الآخر.

ثانيها: أنهما جميعاً تدل على الأزمنة، وذلك شيء مختص بالأفعال دون الأسماء والحروف كافة، وهي من أقوى دلائل الفعل.

ثالثها: أنها مبنية الأواخر على الفتح كسائر الأفعال الماضية إلا عَسَى فهي معتلة.

رابعها: أنها تفسر الفعل المحذوف وتدل عليه دلالة قوية في باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فكما تقول: زيدا ضَرَبْتُ أباه، و المعنى: أهنتُ زيدا ضَرَبْتُ أباه تقول: زيدا لستُ مثله أي: نافيتُ زيدا لستُ مثله، و يجوز على بعده: زيدا نِعَمَ الرجل أخوه، أي: مدحتُ زيدا نِعَمَ الرجل أخوه، ومثله: زيدا حَبَّذا قائماً أبوه، معناه: قَرَبْتُ زيدا حَبَّذا قائماً أبوه، و هاتان المسألتان لم يستعملا كثيراً في كلامهم، و لكن القياس يسوِّغ ذلك.

ويورد الحيدرة رأي الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها أسماء، و من ذلك رأي الفراء وروى ذلك طاهر بن أحمد، وكان الفراء يقول: **إِنَّ نَعْمَ وَبَيْسَ اسْمَانِ، وَيَسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِأُمُورٍ:**

- 1- دخول حرف الجر عليها في قول بعض العرب: **لَبَيْسَتْ الْبِنْتُ بِنِعْمِ الْمَوْلُودِ نُصِرْتُهَا بُكَاءً وَبِرُّهَا سَرِقَةً، وَقَوْلِ الْآخِرِ: نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بَيْسِ الْعَيْرِ .**
- 2- تنوين بَيْسٍ فِي التَّنْزِيلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **"بِعَذَابِ بَيْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ"** (الأعراف 165).

3- وأدخل عليها الألف واللام الأسود بن غفار الجَدَسِيِّ فِي قَوْلِهِ:

"لَبَيْكَ يَا طَسْمُ فَبَيْسَ الْبَيْسُ"

وزاد صاحب الانصاف أدلة أخرى منها أنهما يقبلان النداء في قولهم: **يَا نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ الْمَصِيرُ،** وأنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال فلا تقول: **نِعْمَ الرَّجُلُ أَمْسٍ،** ولا **بَيْسَ الرَّجُلِ غَدًا،** وأنهما لا يتصرفان، و التصرف من خصائص الأفعال " (الأنباري، 1982) .

ويورد كذلك الحيدرة دليل الكوفيين على صحة أسميه ما أفعله: أن يصغر ويصغر فعل التعجب وذلك قولك: **ما أحيسنه.**

تعريف النسب

عرّف الحيدرة النسب بقوله: **"هو تخصيص الاسم المنسوب بإضافته إلى أحد ستة أشياء وهي: الجنس والقبيلة والبلد والمذهب والصنعة والعادة، تقول في الجنس:**

رجل حبشي وعربي وعجمي، وفي القبيلة: قرشي ومضري وقحطاني وعدناني، وفي البلد: مكّي وكوفي ومدني، وربما نسبت إلى الجهة و الكورة، فقلت: مشرقي ومغربي وتهامي وعدني، وفي المذهب: زيدي وشافعي ومالكي، وفي الصنعة: شرعي ونحوي وحريري -منسوب إلى عمل الحرير -والعادة: مثل: رجل خمري -إذ أكثر شرب الخمر - وطفيلي إذا كان يتطفل على الناس، وفي الحديث -نبيكم تمرّي لبني-. (الحيدرة 2001).

وعندما نقف مع النسب - عند الحيدرة - نلاحظ أن الاسم المنسوب يطرأ عليه بعض التغيرات، إذ وردت عنده في فصل أحكام النسب بثمانية أحكام، ويمكن أن نجملها بالتغير الصوتي والتغير اللفظي والتغير الحكمي والتغير المعنوي:

1-التغير الصوتي: إذ تصبح الكسرة في آخر الاسم المنسوب لازمة صوتية بغية المجانسة مع صوت الياء فيكون "الاسم مبنياً معها على الكسر بعد الإعراب، إذ تعد حركة إلزامية بمعنى أنها متحصلة بفعل وقوع الياء المشددة بعدها، فهي مرتبطة بالياء تماماً كما أنها مرتبطة بالصامت الذي يقع قبلها، وهكذا يكون مقطع النسب متشكلاً من صامت وصائت قصير ثم صامت، وقد بدأ بصائت لا بصامت لأنه لاحقة عارضة في الكلمة ترتبط بمعنى محدد، ولكننا لا نستطيع أن نفضله عن المقطع الذي قبله .

2-التغير اللفظي: وهو إلحاق ياء مشددة آخر الاسم المنسوب كما ينقل الإعراب إلى الياء وهي حرف، والحروف لا تعرب إلا ياء النسب وعلامات التانيث (الحيدرة 2001)

3-التغير الحكمي: "وذلك أن كل اسم دخلت عليه ياء النسب صيرته مشتقاً بعد الجمود، ونكرة بعد التعريف، وصفة بعد أن كان موصوفاً، ومتضمناً للضمير .
والحيدرة في قوله متضمناً للضمير يقصد به التغير الحكمي، إذ إن الاسم المنسوب يرفع ما بعده مضمراً أو ظاهراً باطراد، فيرى بعض العلماء أن الاسم المرفوع بعد الاسم المنسوب هو فاعل، ويرى آخرون أنه نائب للفاعل.

4-التغيير المعنوي: إذ يحدث تغيير في معنى الاسم حيث نلاحظ أن الاسم المنسوب يصير شيئاً واحداً، فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة(الاسترابادي 1982).

وهو ما عبر عنه الحيدرة بقوله "يصير نكرة بعد المعرفة، وصفة بعد أن كان موصوفاً.

كما ذهب الحيدرة إلى ما ذهب إليه البصريون من عدّ ياء النسب حرفاً، إذ هي كطاء التأنيث، فيقول: "ونقل الإعراب إلى الياء، وهي حرف والحروف لا تعرب إلا ياء النسب وعلامات التأنيث" (الحيدرة 2001)، في حين يرى الكوفيون أنها اسم في موضع جر بالإضافة، واحتجوا بما يحكى عن العرب: رأيت التيميّ تيم عدي بجر تيم الثاني، فجعلوه بدلاً من الياء في التيمي.

أقسام النسب

يقسم الحيدرة النسب إلى قسمين:

النسب السماعي: ويصفه بأنه ما خرج عن الأصل، ويقصد به أصل القاعدة إذ يطرأ عليه تغيرات، ويكون ذلك بزيادة حرف، أو حذف حرف أو حركة أو تغيير الصيغة، أو الجمع بين الزيادة والحذف.

فمن الزيادة: "النسب إلى الرّي: الرّازي، وإلى بهراء والرّوحاء وصنّعاء: بهرانيّ وصنّعانيّ ورّوحانيّ، وإلى كبير الجمة: جمانيّ" (الحيدرة 2001)، والقياس أن يقال في النسب إليهم: بهراويّ وصنّعاويّ ورّوحاويّ، فتبدل من الهمزة واواً فرقاً بينها وبين الهمزة الأصلية، وقد قالوا: صنّعانيّ وبهرانيّ على غير قياس، واختلف العلماء في ذلك، فمنهم من قال: النون بدل من الهمزة في صنّعاء وبهراء، ومنهم من قال: النون بدل من الواو كأنهم قالوا: صنّعاويّ كصحراويّ، ثم أبدلوا من الواو نوناً.

ومن الحذف" قولهم في النسب إلى البادية: بدويّ وإلى العالية علويّ فحذفوا الألف وقلبوا الياء واواً، ومن الحذف نسبهم إلى كرسيّ وبختيّ أسقطوا الياء المشددة وأبدلوا منها ياء النسب، فقالوا: في رجل كرسيّ وجملٍ بختيّ على لفظه قبل

النسب، فسقطت الياء وأبدلوا منها ياء النسب، والقياس في العالِيَّة والْبَادِيَّة: عاليٌّ أو عالويٌّ وباديٌّ وبادويٌّ" (الاسترأبادي 1982).

أمَّا تغيير الصيغة: "نسبهم إلى الدهر دُهرِيّ، وهي للرجل المسنَّ فرقاً بينه وبين الدهريِّ الذي هو من أهل الإلحاد .

ومن تغيير الصيغة النسب إلى أمسِ إمسيّ، وإلى مصرِ المعروفة مَصريّ ويعلل الحيدرة ذلك بأنه فرقاً بينها وبين ما نسب إلى مصر من الأمصار، فإنه يقال فيه مِصريّ، والبصرة بِصريّ، ولو كان إلى بصرة من البَصَرَات لقالوا بِصريّ (الحيدرة 2001).

أما الجمع بين الزيادة و الحذف" فكما في النسب إلى اليمن يمان، وروي في الشام شَام، وذَرَابجرد ذراورديّ، وزاد صاحب الشافية تِهَام، إذ يقول: "و لا رابع لها، والأصل يَمَنِيّ وشَامِيّ و تَهَمِيّ، فحذف في الثلاثة إحدى ياءي النسب وأُبدل فيها الألف، وجاء يَمَنِيّ وشَامِيّ على الأصل، وجاء تِهَامِيّ بكسر الياء وتشديد الياء منسوباً إلى تِهامة، وزاد الحيدرة على ذلك ذَرَابجرد(الاسترأبادي، 1982) .

النسب القياسي: وهو" أن يترك الاسم على حاله، وتلحقه الياء المشددة .ويبني الاسم معها على الكسر ، وينقل الإعراب إلى الياء إذ هي حرف والحروف لا تعرب إلا ياء النسب وعلامات التانيث" .(الحيدرة، 2001).

ويلاحظ أن الحيدرة يصف ياء النسب بالتشديد. ومعنى ذلك أنها في الحقيقة ياءان أولاهما ساكنة و الثانية متحركة شأن كل حرف مشدد.

ويقسم الحيدرة الاسم المنسوب القياسي إلى قسمين: مفرد وجمع ، ثم يقسم المفرد إلى مذكر ومؤنث، ولا يكتفي بذلك بل يقسم المذكر إلى صحيح و معتل .

أولاً: النسب إلى الاسم المذكر:

النسب إلى الاسم الصحيح.

ففي هذه الحالة تلحقه الياء المشددة ولا تنشأ عنه أية صعوبة، فتنسب إليه على حاله، ويشير الحيدرة إلى أنه في هذه الحالة لا يختلف الاسم "فقد يكون قليل الحروف

أم كثيرها، فتتسبب إليه على حاله قَلَّتْ حروفه أم كثرت، فقلت: زَيْدِيّ و جَعْفَرِيّ و فرزْدَقِيّ.

أما الاسم المركب فقد ذكر الحيدرة الاسم المركب تركيباً إضافياً والمركب تركيباً مزجياً، فالمركب تركيباً إضافياً عنده عن طريق الكنية، إذ كان المضاف كلمة أب أو أم أو ابن أو نحوها، وفي هذه الحالة ينسب للمضاف إليه، فيقول "وإن كانت كنية نسبت إلى الاسم الثاني، فقلت في أبي بَكْرٍ وأبي عَمْرٍو: بَكْرِيّ وَعَمْرِيّ، وهذا ما قال به سيبويه .

أما إذا كان الاسم المضاف غير مصدرّ بابن أو أب وغيرهما - وهو ما كان نسبة إضافة- فيتفق الحيدرة مع المبرد في أن الأنسب أو الوجه: أن تنسب إلى الاسم الأول، فيقول: "إن كان إضافة نسبت إلى الأول فقلت في عَبْدِ الله: عَبْدِيّ، ومثله في عبد القيس وعبد الشمس" (الحيدرة، 2001)، في حين يرى بعض النحاة: النسب يكون في أشهر الجزأين معرفة بحيث لا يحدث لبس في معرفة الاسم المنسوب، فتقول في النسب إلى عبد الرحمن: رَحْمَانِيّ، وعبد الصمد: صَمْدِيّ .

وما نسب إلى الاسم المركب تركيباً مزجياً، فيكون ببناء اسم واحد من الاسمين فقالوا حضرمِيّ و فقعسِيّ و عبشمِيّ في حضرموت و عبد شمس .

ويلاحظ أنّ الاسم ركب من حروف المضاف والمضاف إليه على وزن فَعَلَّل. بأن أخذ من كل واحد منهما الفاء و العين، نحو: عَبْشَمِيّ في عَبْدِ شَمْس، وإن كان عين الثاني معتلاً كمل البناء بلامه، نحو: عبْقَسِيّ و عبْدَرِيّ في عَبْدِ القيس و عَبْدِ الدار وهذا التركيب مع شذوذه إلا أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون المضاف إليه التيس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه لبسوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف و لا يطلق اسمه عليه مجازاً. (الاسترابادي، 1982).

النسب إلى الاسم المذكر المعتل: وهو إما أن يكون:

أ-منقوصاً: فتحذف ياؤه وتلحقه ياء النسب الشديدة "ففي النسب إلى القاضي والغازي قاضيّ وغازيّ، وما ذهب إليه الحيدرة من حذف الياء في النسب إلى القاضي

والغازي- وهو ما جاءت ياؤه رابعه - هو عينه مذهب سيبويه والخليل، أما المبرد فيرى قلبها واواً وفتح ما قبلها (الواو) فيقال: القاضوي والغازوي. ويعمل هذا القلب من وجهة نظر صوتية حديثة بأنه في الأسماء المنقوصة تتوالى ثلاث حركات، فالكسرة الطويلة لا يمكن أن تليها كسرة من غير فاصل صوتي؛ لأننا نصير أمام ثلاث كسرات، ويمكن تمثيله صوتياً:

القاضي ← kādii-iyy

ولذلك يصحح الصوت بإحدى طريقتين: الطريقة الأولى تتم على مرحلتين، ففي الأولى نجعل ما قبل الياء فتحة، فينتج عن ذلك النقاء أربع حركات k ādaii-iyy وفي المرحلة الثانية تحول الكسرة الطويلة إلى ضمة قصيرة لمنع تكرار ثلاث كسرات فينتج عن ذلك انزلاق الفتحة إلى الضمة مما يشكل الواو:

قاضي ← قاضوي

kādii → kādaiiyy → kādawiyy

والطريقة الثانية تكون بحذف الكسرة الطويلة من آخر الاسم المنقوص تخفيفاً للصوت

"-kādiyy ← kādii-iyy"

ب- مقصوراً: تقلب ألفه واواً سواء أكانت من ذوات الياء كما في فتى فتوي، أو من ذوات الواو كما في عصا عصوي إذا كانت الألف ثالثة، أما إذا كانت رابعة فقصرها الحيدرة على القلب دون الحذف كما في مولى مولي (الحيدرة، 2001) في حين يرى بعض العلماء أن الحذف أولى وهو المختار، إذ أجمع العلماء في الألف الرابعة على جواز القلب والحذف إذ كان ثاني الكلمة ساكناً بلا فرق بين الألف المنقلبة عن أصل كملهي والتي للتأنيث كحلبى، نقول: ملهى ملهوي وحلبوي اتفاقاً، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب في المنقلبة أرجح من الحذف، وعلى أن الحذف في ألف التأنيث أرجح من القلب.

ومن وجهة نظر صوتية يمكن القول أن دخول لاحقة النسب على الاسم المقصور يسبب مشكلة توالي الحركات لا يحلها إلا التغير الصوتي، فالفتحة الطويلة

ففي آخر الكلمة لا يمكن أن تليها كسرة من غير فاصل صوتي صامت على النحو التالي:

فتى فِى عَصَا عِصَا
fataa+iyy <asaa+iyy

فيتم تصحيح الصوت بطريقتين: الأولى هي إحداث انزلاق يسبب ظهور حرف علة (الواو) وذلك بتحويل فتحة الألف الثانية إلى ضمة ليتشكل توالي فتحة وضمة عوضاً من الألف الطويلة :

fatau ___ iyy <asau ___ iyy
W W

فالألف صائت طويل متسع أمامي ومع الكسرة لا يتألف، فيتحول إلى صورة قريبة من ميدان الكسر وهو الواو الصائت الطويل الأمامي الضيق.

والثانية: حذف الألف الطويلة، وهي حركة آخر الكلمة (حركة طويلة) لتحل الكسرة اللاحقة محلها، ويمكن تمثيله صوتياً :

مَوْلَى مَوْلَى
mawlaa ← mawliyy

ثانياً: النسب إلى الاسم المؤنث:

وهو إما أن يكون مختوماً بتاء التانيث أو بإحدى علامات التانيث "إِنْ كَانَ فِيهِ علامة التانيث (التاء) حذفت، ونسبت إلى ما بقي من الاسم، فقلت في النسب إلى ثَبَّةَ وَجَعْدَةَ وَفَاطِمَةَ وَمُقْتَدِرَةَ وَمُسْتَرَشِدَةَ: ثَبِّيَّ وَجَعْدِيَّ وَفَاطِمِيَّ وَمُقْتَدِرِيَّ وَمُسْتَرَشِدِيَّ" (الحيدرة، 2001)، وسبب حذفها لئلا تكون هناك تاءان .

"إِنْ لَمْ تَكُن فِيهِ علامة (تانيث) نسبت إليه على لفظه، فقلت في النسب إلى مثل زَيْنَبَ وَسُعَادَ وَهِنْدَ وَدَعْدَ وَجَمَلٍ: زَيْنَبِيَّ وَسُعَادِيَّ وَهِنْدِيَّ وَدَعْدِيَّ وَجَمَلِيَّ .

أما الاسم المنسوب المنتهي بإحدى علامات التانيث، وهما الألف المقصورة والهمزة، التي قد تكون أصلية، أو مزيدة للإلحاق، أو منقلبة فلكل منها عند الحيدرة له

حكمه الخاص، وتجدر الإشارة أن الحيدرة يذكر رأيه في كل مسألة من هذه المسائل وربما يذكر أكثر من رأي ويرجح أحياناً أحد الآراء على غيره .

فيذكر الحيدرة أن الاسم إذا ختم بألف مقصورة جاز فيه الوجهان، القلب والحذف، ورجح القلب على الحذف، فيقول: "قلبت الجميع واوا: حُبَلِي حُبَلَوِي، ومنهم من يجيز حُبَلِي والأول أجود أي القلب وهو في ذلك خالف الرأي المختار عند العلماء إذ يرون أن الحذف أولى وهو المختار .

أما إذا كانت علامة التأنيث همزة قلبت واواً كما في صحراء: صَحْرَاوِيّ فإذا كانت أصلية بقيت على حالها، نحو: حِنَائِيّ وَقِثَائِيّ، وإذا كانت منقلبة عن أصل أومزيدة للإلحاق جاز إبقاؤها أو قلبها واواً، فالملحقة في مثل: زيزاء وفَيْقَاء وحِرْبَاء تقول فيه: زيزاويّ وحرباويّ، ولو قلت: زيزائيّ جاز، والأول أجود، والمنقلبة تقول في سَمَاء: سَمَاوِيّ، وفي كِسَاء كِسَاوِيّ ؛ ولك أن تتسب على اللفظ تشبيهاً بالأصلية تقول: سَمَائِيّ وكِسَائِيّ " (الحيدرة، 2001).

والحيدرة في ذلك يتفق مع بعض العلماء " فكل ما هي لغير التأنيث يجوز فيها الوجهان، لكن القلب في الملحقة أولى منه في المنقلبة، والقلب في المنقلبة أولى منه في الأصلية، والقلب في الملحقة أولى من الإبقاء، وفي المنقلبة بالعكس، وهو في الأصلية شاذ.

ثالثاً: النسب إلى الجمع:

إذا نسب إلى الجمع: جمع التكسير أو جمع السالم، رُدّ الاسم إلى مفرده ، فيقول الحيدرة: "فتنسب إلى واحد سواء أكان مسلماً أو مكسراً، فقلت في النسب إلى الزبيديين: زَيْدِيّ، وإلى المساجد: مَسْجِدِيّ، فأما قولهم: مَعَاْفِرِيّ فَإِن المَعَاْفِر - عندهم - اسم رجل ينسبون إليه.

لكن إذا نسبنا إلى اسم الجمع فلا بد أن ننسب إلى اللفظ مباشرة: " ولو نسبت إلى اسم جمع لا واحد له من لفظه نسبت إليه على حاله، فقلت في النسب إلى الإبل والغنم والضأن: إِبْلِيّ وَغَنَمِيّ وَضَأْنِيّ، ثم يروي الحيدرة عن بعض العرب أنهم

يقولون في إِبِلِي: إِبِلِيّ بفتح الباء استتقالاً لتوالي الكسرات، فالمنسوب إذا كان ثلاثة أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه في النسب وذلك في ثلاثة أمثلة: نَمِرٌ وَدُنْلٌ وَإِبِلٌ تقول: نَمِرِيّ وَدَوْلِيّ وإِبِلِيّ، وذلك لأنك لو لم تفتح له لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة، فأتي الثلاثية المجردة من الزوائد أو أكثرها على غاية من النقل بتتابع الأمثال من الياء والكسرة، إذ في نحو: إِبِلِيّ لم يخلص منها حرف " (الاسترابادي 1980).

رابعاً: النسب إلى محذوف اللام:

بعض الكلمات تنقص بنيتها بحذف أحد أصولها، و يقرر الحيدرة أنه في هذه الحالة يُرَدُّ إليها ما حُذِفَ منها فإنك ترد إليه ما ذهب منه، فمحذوف اللام وجب رد اللام، وفتح ما قبلها على الأفتح، فتقول: أَبَوِيّ وَ أَخَوِيّ، وكذلك النسب إلى يدٍ ودمٍ يَدَوِيّ وَ دَمَوِيّ.

وقد أجاز بعض العلماء عدم رد اللام وذلك عند من لا يردها في التنثية والجمع فتنسب إلى الاسم على لفظه، نحو: يدٍ يَدِيّ، و دمٍ دَمِيّ .
خامساً: الاسم المنتهي بياء مشددة:

إذ نسب إلى الاسم وأخره ياء مشددة فله حالات، يذكر الحيدرة منها:

1- إذا كانت الياء المشددة مسبوقه بحرفين متحركين، نحو: عَلِيّ وَ عُدِيّ وَ قُصَيّ حذفت الياء الأولى وفتح ما قبلها و قلبت الثانية واواً، فتصبح عَلَوِيّ وَ عَدَوِيّ وَ قُصَوِيّ .

وصوتياً يمكن القول أنه في هذه الحالة حين يسبق الياء المشددة حرفان تجتمع أربع ياءات وكسرتان، فتصحح الكلمة بحذف الياء الثانية، فيزول التضعيف وتصير الياء الباقية كسرة طويلة (ii)، مما يجعل الكلمة عند النسب تجتمع فيها ثلاث حركات من غير فاصل :

عَلِيّ ← <alii + iyy

ثم تقلب الكسرة الأولى فتحة- هي حركة اللام - فيحصل انزلاق صوتي من

الفتحة إلى الكسرة يُشكّل الياء: عَلِيّ ← <alai + iyy

ثم تحوّل الكسرة الثانية من الكسرة الطويلة إلى ضمة، فيحصل انزلاق صوتي يُشكّل الواو:

عَلِيّ ← iyy ___ alau <
W

فتصير الكلمة عَلَوِيّ (alawiyy) بعد أن يتم تصحيحها صوتياً:

2- إذا كانت الياء المشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وثانيتها ساكن لم يتغير شيء في الكلمة إذ تحذف ياء الاسم، وقلنا غالباً احترازاً مما ثانيه ساكن فإنه يحذف نحو كُرْسِيّ و بَخْتِيّ " (الحيدرة، 2001) وتستبدل بها ياء النسب، فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد.

3- إذ كان ثانيه حرفاً مضعفاً: مثل: قِيّ ومِيّة وفيّ: اسم القفرة، وحيّ اسم فإن ياءه لا تحذف فيجحف به، ولكن تتبعه ياء النسب، فيقال فيه: رجل قِيّ و مِيّ وفيّ وحيّ فتجتمع فيه أربع ياءات كما نرى خلافاً للأصول لأن النسب كثير الشذوذ وهذا الرأي الذي ذكره الحيدرة في النسب إلى الاسم الذي يسبق الياء المشددة بحرف واحد يمكن وصفه بأنه غريب، ولم أجد من ذكره من العلماء في حدود اطلاعي إلا سيوييه، مع أنه لم ينص عليه، لكنه ذكره استدلالاً على جوتر من ينسب إلى أميّة أميّّ، قال: حيّ وطيّ لأن الاستتقال فيهما واحد، والذي يظهر أن أميّاً أولى من حيّ، لأن بناء الثلاثي على الخفة في الأصل يقضي أن يجنب ما يؤدي إلى الاستتقال أكثر من تجنب الزائد على الثلاثي.

أما النسب لهذه الأسماء و كما تذكره كتب الصرف فإنه إذا كانت الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد نحو: حيّ و طيّ و غيّ تردّ الياء الأولى إلى أصلها وتقلب الثانية واواً مع فتح ما قبلها، فنقول: حيويّ و طويّ و غويّ.

التصغير

تعريفه وأوزانه

لقد حدد الحيدرة مفهوم التصغير بقوله: " أن تضم أول كل اسم مصغراً غالباً و يفتح ثانيه، وتلحقه ياء التصغير الثالثة، فهو تغير يطرأ على الاسم فأول شرط أساسي في الاسم المصغر ضم الحرف الأول _فالتصغير عنده صيغة - فلا بد من استيفاء شكلها غالباً، فيكون بضم أوله، إلا ما كان تصغيره سماعياً، إذ يتخلف هذا الشرط، ثم يُفتح الحرف الثاني من الكلمة، مع زيادة ياء بعد الحرف الثاني من حروف الأصول "وإن كان بعدها حرف واحد جرى عليه الإعراب مثل: " هذا فليس ورأيت فليسا، وعجبت من فليس.

ويلاحظ أن كسر ما بعد ياء التصغير لم يحدث في الثلاثي ؛ لأنه دائماً الحرف الأخير الذي يتحمل الحركة الإعرابية، أما في الرباعي والخماسي فإن بعد ياء التصغير حرفين أو ثلاثة آخرها هو موقع الحركة الإعرابية.

أما الشرط الخاص بما زاد على الثلاثة هو كسر الحرف الذي بعد ياء التصغير مثل : ذُرَيْهِمْ وَسُفَيْرِج، وهذا الكسر ليس مطلقاً، لأن هناك حالات استثنائية يستثني منها الحيدرة هذا الشرط "إلا أن يكون بعد ذلك حرف ألف مثل سكران، فإنه يكون مع الألف مفتوحاً، لأن الألف من الفتحة، فيكون سُكْرَان، وإنما وجب أن يكسر ما بعد ياء التصغير كما وجب أن يكسر ما بعد ألف الجمع في مثل : دراهم وسَفَارِج " دون أن يشير إلى الكلمات التي تشتمل عليها الألف، فهو يضم الأسماء المقصورة والممدودة نحو: حَبِيلِي و حُمَيْرَاء، و"إنما لم يكسر ما قبل الألف إبقاء عليهما من أن ينقلبا ياءً و هما علامتا التأنيث، والعلامة تغيرها أمكن، ويشتمل الألف كذلك ما كان متصلاً بألف الجمع في ما هو على وزن أفعال، نحو: أُجَيْمَال، أو متصلاً بالألف و النون الزائدتين علماً أو صفة، نحو: نُعَيْسَان وَعُدَيْنَان، أما إذ لم يكن علماً أو صفة كَسَرَتَ الحرف الذي يلي ياء التصغير وانقلبت الألف ياء نحو: سَرْحَان سُرَيْحِينَ .

وهذا المعنى الذي ذهب إليه الحيدرة هو ما نجده في كتب الصرفيين، إذ التصغير "تغيير صوتي يختص بالأسماء دون الأفعال والحروف، وتظهر صورته في البنية و الهيئة.

وهذا التغيير في البنية والهيئة الذي أشار إليه الحيدرة يأتي ضمن أحكام التصغير عنده إلا أنه في بداية حديثه عن التصغير ذكر الأغراض التي من أجلها جاء التصغير، إذ لا يخرج أغراض التصغير عنده عن أربعة: التقليل والتحقيق والتقريب والإدناء، فالتصغير "هو تقليل كثير، أو تحقير عظيم، أو تقريب بعيد، أو إدناء حبيب من القلب، فتقليل الكثير مثل قولهم: نَفِيقَةٌ، وتحقير العظيم مثل: جَمِيلٌ، وتقريب البعيد مثل: رُجَيْلَةٌ، وإدناء الحبيب مثل قولهم: يا أباي ويا أخي ويا بُني.

والحيدرة في ذلك لا يخرج عما قال به البصريون، ففوائد التصغير عندهم أربعة: "تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو: جُبَيْلٌ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو: سُبَيْعٌ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو: دُرَيْهَمَاتٌ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زماناً أو محلاً أو قدراً نحو: قُبَيْلُ العَصْرِ وبعِيدُ المَغْرِبِ وفَوْيْقُ هَذَا وَذَوَيْنِ ذَاكَ، وَأَصْغَرُ مَنْكَ، إلا أن الحيدرة زاد على البصريين بفائدة الشفقة و التلطف ؛وهو ما أطلق عليه إدناء الحبيب من القلب من مثل قولهم: يا أباي و يا أخي ويا بُني ؛ لأن الأب ما يُجَلُّ و يُحْتَرَمُ والصغار مما يُشْفَقُ عليهم ويُتَلَطَّفُ بهم .

وزاد الكوفيون على البصريين فائدة خامسة، وهي التعظيم "القول عمر -رضي

الله عنه- في ابن مسعود: كُنَيْفٌ مَلِيٌّ عِلْمًا، و استدلوا عليه بقول لبيد بن ربيعة:

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تصفَّرُ منها الأناملُ.

ثم بين الحيدرة هدف اللغة من أسلوب التصغير، إذ يرى أنه الاختصار، فيقول: "ومعنى التصغير الاختصار، ألا ترى أن قولهم: فُلَيْسُ أصغر من قولهم فُلَسُ صغير فقد نابت الياء مناب الصفة" (الحيدرة، 2001).

أما الصورة العامة للتصغير عند الحيدرة-كما هي عند علماء العربية-لا بد من ضم كل اسم مصغر غالباً، ويفتح ثانيه، وتلحقه ياء التصغير الثالثة إذا كان المصغر ثلاثياً، وإن كان متجاوزاً للثلاثة أحتجج إلى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير. والأمر كذلك بالنسبة لأوزان التصغير عند الحيدرة، فالتصغير ثلاثة أوزان وهي:

أولاً: وزن فُعَيْلٍ: ويصغر على هذا الوزن ما كان على ثلاثة أحرف، مثل: فُلَيْسَ وَقُفَيْلٍ وَرُجَيْلٍ. تصغير فِلسٍ وَقُفْلٍ وَرَجَلٍ .

ثانياً: وزن فُعَيْعِلٍ: وهو لتصغير الرباعي والخماسي بشروط:

1-الرباعي: ما كان على أربعة أحرف من أي بناء، سواء كانت أصولاً، أو فيها زيادة، فالأصول، كقول الحيدرة: "دِرْهَمٌ دُرَيْهَمٌ أوما فيه الزيادة،مثل: صَيَّرَفَ صَيَّرَفَ، وَغَلَامٌ غُلَيْمٌ.

2 -الخماسي: إذ كان على خمسة أحرف أصلية، بغير زيادة،مثل: فُرَيْزِدٌ تصغير فَرَزْدَقٍ فيحذف عند الحيدرة خامسه، ويبنى الاسم على هذا الوزن .

ثالثاً: وزن فُعَيْعِيلٍ: واشترط الحيدرة أن يكون الاسم في هذه الحالة خماسياً بزيادة ولم يحدد الحيدرة موقع الزيادة، إلا أنه من خلال الأمثلة تظهر الزيادة في الحرف الرابع وتكون واواً أو ياءاً أو ألفاً، فيقول الحيدرة: "فُعَيْعِيلٌ تصغير الخماسي بزيادة مثل: قُنَيْدِيلٌ وَ مُنَيْصِيرٌ وَدُنَيْبِيرٌ تصغير قُنْدِيلٌ وَمَنْصُورٌ وَدَيْنَارٌ .

أما السداسي -إذا كان بزيادة -فيرى الحيدرة أنه "يعود إلى الثلاثي لأنه أصله والتصغير والتكسير يردان الأسماء إلى الأصل في الغالب، فنقول في مُسْتَنْصِرٍ وَمُسْتَدْعِيٍّ: مُنَيْصِرٍ وَمُدَّعِيٍّ .

وربما قصد الحيدرة بتصغير السداسي بحذف زوائده تصغير الترخيم، إلا أنه لم يصرح بذلك، وتصغير الترخيم: "أن تحذف زوائد الاسم في التحقير بحيث لا يبقى إلا الأصول ثلاثياً كان الاسم أو رباعياً، كأنهم أثروا تخفيف الاسم بحذف زوائده لما يحدث في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير، فنقول في تحقير مُحَمَّدٍ: حَمِيدٌ، لأن

الميم الأولى زائدة وإحدى الميمين الثانيتين فتحذفهما، فتقول في تحقير أحمد: حميد أيضاً بحذف الهمزة لا غير لأنها الزائدة.

أقسام التصغير

ومن الجدير بالذكر أن الحيدرة عند معالجته لمسائل التصغير أظهر نوعاً من الدقة والاهتمام بالجزئيات؛ مما ألزمه كثرة التفريعات داخل الجزئية الواحدة فشرع بتقسيم التصغير إلى قسمين تصغير المفرد وتصغير الجمع، ثم بدأ بالحديث عن كل قسم منهما:

أولاً: تصغير الاسم المفرد "والمفرد عنده ضربان، المذكر والمؤنث:

أ - تصغير الاسم المذكر: فالاسم المذكر إما أن يكون ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً.

1- تصغير الاسم المذكر الثنائي: ففي هذه الحالة يكون قد حذف من الثلاثي بعض أصوله، ويبقى على حرفين، ويجب ردّ المحذوف عند التصغير، فيقول الحيدرة "قمتى كان ثنائياً فاعلم أنه قد سقط منه شيء، فإذا صغرته رددت الذاهب إليه فقلت في دم دُمي، وأب أبي، وأخ أخي" (الحيدرة، 2001).

و الرد هنا لجعل الكلمة ثلاثية التركيب وفقاً لمادتها لتتلاءم مع الوزن الثلاثي لتصغير فُعِيل إذ يجب رده إلى تركيب ثلاثي ليتلاءم و الوزن "ولأن أقل أوزان التصغير فُعِيل، ولا يتم إلا بثلاثة أحرف، فإذا كنت محتاجاً إلى حرف ثالث فرد الأصل المحذوف من الكلمة، أولى من اجتلاب الأجنبي .

2 - تصغير الاسم الثلاثي الصحيح: أي ما كان على ثلاثة أحرف صحيحاً فيصير على وزن فُعِيل نحو "فُلَيْس و قُفَيْل و رُجَيْل .

3- تصغير الاسم الثلاثي المعتل: وهنا يذكر الحيدرة في هذه المسألة الرأي الراجح وهو رد الألف في الاسم الثلاثي إلى أصلها إما واواً أو ياءً، فيقول: "وإن كان ثانيه ألفاً قلبتها واواً إن كانت في التصريف واواً، فقلت في باب و نحو: بُوَيْب

لأنك تقول: بَوَّبْتُ و التَّبَوَّبْتُ، وتقلبها ياءً إن كانت في التصريف ياءً فنقول في مثل: ناب نَيْبٌ؛ لأن جماعة النوق نَيْبٌ، قال الشاعر:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ! لولا الكَمِيُّ الْمُقَنَّعَا

وفي فصل أحكام الجائز نجد الحيدرة يذكر أنه إذا اشتملت الكلمة المصغرة على ياء عيناً لها، جاز فيها ضم الحرف الأول من الاسم، وجاز كذلك كسره، وعله الكسر مجاورته للياء "فإنه متى كان ثاني الكلمة المصغرة ياء، مثل: عَيْنٌ عَيْنُهُ وشي شَيْءٌ، وشَيْخٌ شَيْخٌ، وبيَّتٌ بَيْتٌ، جاز أن تضم أوله على الأصل، وأن تكسره لمجاورته الياء فنقول "عَيْنُهُ وشَيْخٌ وبيَّتٌ ولذلك قلنا في الواجب غالباً .

أما رأي الكوفيين في هذه المسألة فقد "جوز الكوفيون الإفراد والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات، واختاره ابن مالك، فيقال: بُوِّتٌ وشُوِّخٌ ومُؤَيَّتٌ وسُوِّدٌ ونُؤَيَّبٌ، وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به، وعلى مذهبهم الأحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرها فيقال: شَيْخٌ، وهذا ما ذكره الحيدرة .

أما الرّضي الاسترأبادي فيرى أنها تقلب واواً بغض النظر عن أصلها واواً أو ياءً، وينسب هذا إلى بعض العرب "وبعض العرب يجعل المنقلبة عن الياء في مثله واواً أيضاً حملاً على الأكثر، فإن أكثر الألفات في الأجوف منقلبة عن الواو، فهذا مع مناسبة الفتحة للواو" (الاسترأبادي، 1982) .

ويعلل الرّضي الاسترأبادي هذا القلب بقوله: "وذلك لأنك تضم أول المصغّر أبداً، إذ كان اسماً متمكناً، والألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها لأنها مدة لا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها، فإن لم يعرف له أصل في الواو و الياء قلبت إلى الواو لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء .

أما تعليل هذه الظاهرة من وجهة نظر صوتية حديثة "فيتعامل في التصغير مع مادة الكلمة أي مع أصلها كما هو عند القدماء، ولهذا نجد أن الألف بشكل خاص والياء والواو أحياناً تتقلب حرفاً آخر سواء أكان حرف علة أم حرف مد منقلباً إلى صحيح أو غير صحيح، نحو: ناب نَيْبٌ، ودينار دُنَيْبِيرٌ، وميزان مُؤَيَّرِينٌ، نلاحظ هنا

مع نُيَيْب ظاهرة الانتقال من الضمة إلى الكسرة (كما في مُيَيْقِن تصغير مُوقِن)، وهي ظاهرة نادرة وعرضية نجدها أيضاً في صيغة المجهول، ولكن كلاً من هاتين الصيغتين عرضيتان لهذا صح فيهما هذا الانتقال، والنقلة الصوتية من الألف إلى الياء تتم كما يلي :

نَاب ← نَائِب ← نُيَيْب
naab ← nuaayb ← nuiayb
 y i

ففي هذه الكلمة غيرت الأولى من الفتحة الطويلة، فصارت كسرة بناء على أصل الكلمة نُيَيْب .

4- تصغير الاسم الرباعي "ومتى كان رباعياً قلت فيه: فُعَيْعِل، مثل: دُرَيْهَم، إن كان جميع حروفه أصولاً، أما إن كان ثانيه ألفاً قلبت إلى الواو فقلت في ضارب: ضُوَيْرِب.

والألف إن لم تكن أصلية بأن كانت ألف الصيغة كما في ضارب، فإنها من وجهه نظر صوتية حديثة لا تمثل شيئاً محددًا سوى وجودها على ما هي عليه أي فتحة طويلة، فإذا سبقت بضمة حدث من الانزلاق بين الحركتين واواً انتقالية، تليها ياء التصغير ساكنة هكذا :

daarib ← duaayrib ← duwayrib

فليست الواو نتيجة للقلب كما يرى القدماء، بل هي نتيجة الانزلاق من ضمة التصغير بعد الصوت الأول، وبين هذه الألف فنتحول من ضمة طويلة إلى ضمة قصيرة.

أما إن كان الاسم الرباعي ثالثه واو أو ألف، فإنها عند الحيدرة تغلب ياءً وتدغم بياء التصغير، فيقول: "وإن كان ثالثه واواً أو ألفاً قلبتها ياءً وأدغمتها في ياء التصغير، فقلت في مثل قَبَالٍ وَقَتُّودٍ: قُبَيْلٍ وَقُتَيْدٍ، وكذلك لو كانت ياءً أدغمت بها فقلت في قَتَيْلٍ قُنَيْلٍ.

وسبب القلب عند القدماء في هذه الحالة هو اجتماع الواو والياء في كلمة، والأول منهما ساكن فقلبت الواو ياء و أدغمت الياء في ياء التصغير، ويلاحظ من وجهة نظر صوتية حديثة "أن صوت الألف والواو والياء في هذه الكلمات ليس سوى حركة طويلة وقعت بعد عين الكلمة، ولما كان التصغير يجلب إلى فاء الكلمة حركة الضمة وإلى عينها حركة الفتحة فإن هذه الحركة الطويلة يتأخر موقعها بعد ياء التصغير التي تزداد ثالثة، فإذا نظرنا إلى صيغة التصغير فُعَيْلٌ، وجدناها تنقسم إلى مقاطع ثلاثة: (fa \<ay\lun) ويلزم هنا جعلها على مثال الوزن الإيقاعي، فكلمة مثل: قَبَال تصغر هكذا: kubayyil)، ومن ذلك نرى أن المقطع الأخير لم يأخذ صورة المقطع الطويل الأخير في فُعَيْلٍ (ص ح ص) فكان إن سقطت الحركة الطويلة وعوض موقعها بتضعيف ياء التصغير مع كسرها، ولا يتصور أن تجتمع في هذا الموقع ياء و واو لأن الواو على فرض وجودها سوف تتحول إلى ياء لاجتماع الواو والياء في كلمة أولها ساكنة .

5-تصغير الاسم الخماسي، إذا كان الاسم خماسي الأصول و ليس رابعه حرفاً من حروف المد فلا بد من رده إلى أربعة أحرف، ورأي الحيدرة في ذلك حذف الحرف الأخير و هو الحرف الخامس "و متى كان خماسياً حذفت آخره، حتى يصير رباعياً وصغرتة تصغير الرباعي، فقلت في مثل: سَفَرَجُلٌ وَفَرَزْدَقٌ سَفَيْرِجٌ وَفَرَيْرِزِدٌ، هذا إذا كانت حروفه أصولاً.

ويجوز حذف الحرف الخامس، أو حذف الحرف الرابع، ولك أن تعوض بدلاً من الحرف المحذوف ياءً، فيقول ابن يعيش في هذا الشأن "أنت مخير في التعويض و تركه فيما حذف منه شيء سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً" (ابن يعيش، 1973).

ويتفق الحيدرة مع سيبويه في حذف الحرف الخامس، ونرى سيبويه يفضل حذف الحرف الخامس، فيقول: "لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع

(اللسان) فإنما حذف الذي ارتدع عنده، ويعلل ابن يعيش ذلك: "إنما حذفوا الخامس لأن النقل به؛ ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها.

ويصغر الاسم الخماسي على وزن فُعَيْعِلٍ بشرط أن يكون حرفه الرابع حرفاً من حروف العلة (الألف والواو والياء)، فيقول الحيدرة: "فإن كانت فيه زوائد قلبت حرف العلة ياءً فقلت في مثل دِينَارٍ وَمَنْصُورٍ وَقَنْدِيلٍ: دُنَيْنِيرٍ وَقَنْدِيلٍ وَمُنْيَصِيرٍ. ويلاحظ أنه إذا كانت الزيادة ياءً أقررتها على حالها، وإن كانت ألفاً أو واواً قلبتها إلى الياء؛ لانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها.

وأجاز ابن عقيل تصغير عَصْفُورٍ وَقِرْطَاسٍ على فُعَيْعِلٍ، نحو: عُصَيْفَرٍ وَقُرَيْطِيسٍ باعتبارها رباعية الأصول.

وفيما جاء على هذا الوزن من الأسماء أن يجمع على فَعَالِينَ فنقلب ألفه ياءً، نحو سَرْحَانَ وَسُلْطَانَ: سَرَاحِينَ وَسَلَاطِينَ، فيقول: "وإن كانت الزائدة فيه ألفاً ونوناً نحو سَرْحَانَ وَسَكَرَانَ نظرت جمعه، فإن انقلبت الألف ياءً في مثل سَرْحَانَ وَسَرَاحِينَ قلبتها ياءً في التصغير، فقلت: سُرَيْحِينَ، وقس عليه وزن مِفْعَالٍ حيث وقع، مثل: مِفْتَاحٍ وَمِفَاتِيحٍ وَمُفَيْتِيحٍ وإن بقيت في الجمع ألفاً على حالها في مثل: سَكَرَانَ وَسَكَارِي أَبْقَيْتَهَا على حالها في التصغير فقلت في مثل: سَكَرَانَ سَكَيْرَانَ.

والذي ذهب إليه الحيدرة يتفق مع رأي الصرفيين في هذه المسألة، فما لم يقلب في التكسير فلا يقلب في التصغير، في حين نرى أن الرضي علله بأنه علم منقول وأما العلم المنقول فحكمة حكم المنقول عنه، تقول في سَرْحَانَ وَوَرَشَانَ وَسُلْطَانَ أعلاماً: سُرَيْحِينَ وَوَرَيْشِينَ وَسُلَيْطِينَ، أما العلم المرتجل فحكمه حكم مغاير للعلم المنقول، لم تقلب الألف التي قبل النون الزائدة تشبيهاً بألف حمراء.

أما حكم الاسم المنقوص والمقصور فهي:

1- إن كان الاسم منقوصاً: مثل: قَاضٍ، قلت فيه: قَوِيضٍ، وتركته منقوصاً (الحيدرة، 200).

2- وإن كان مقصوراً ثلاثياً قلبت ألفه ياءً ولم ينظر إلى أصلها، وقلت في مثل: فَتَى وَقَفَا فَتَى وَقَفَى.

ويلاحظ هنا أن الألف تردّ إلى أصلها إذ زال سبب قلب الواو والياء ألفاً، وهو تحرك كل منهما مع انفتاح ما قبله، وعرض سبب آخر موجب للقلب في الواو وهو الاجتماع مع الياء وسبق أحدهما التي هي ياء التصغير بالسكون و الإدغام في الياء، وهو نتيجة اجتماع الواو والياء في كلمة أولها ساكن، ويلاحظ أن الحيدرة لم يراع رد الألف إلى أصلها بل قلبها من أول الأمر ياءً.

ويمكن أن يعلل من وجهة نظر صوتية "إذا كان الحرف الثالث من الكلمة حرفاً غير صحيح وجب تغيير الصوت و تصحيح الكلمة، فإذا كان أصل الفتحة الطويلة في آخر الكلمة واواً أو ياءً (فَتَى و قَفَا)، والأصلُ (يَفْتِي وَيَقْفُو) فيطراً على الكلمة نوع من التصحيح، يقلب الواو ياءً لتخفيفها منعاً من انتقال اللفظة من الكسرة إلى الضمة بحكم أن موقع الياء أقوى من موقع الواو، أما مع دُجى فلا تتغير، ويمكن تمثله:

قَفَا ← قَفِيُو ← قَفِيَّ

kufayyun ← kufaywun ← kafaw(kafua)

وإن كان المقصور رباعياً فما فوقه عاد في التصغير منقوصاً، وهذا عجيب فتقول في مثل: مَوْلَى وَمَلْهَى وَمُسْتَدْعَى: مَوِيلٍ وَمُلَيْهِ وَمُدْيَعٍ .

وهذا الذي أشار إليه الحيدرة أحد مذاهب العرب، وهو حذف حرف العلة ويعود اسماً منقوصاً هذا في حالة التثوين، أما من لم ينونها فتبقى اسماً مقصوراً "وقد يجيء أسماء في آخرها ألف للعرب فيها مذهبان، منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياءً، ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياءً وذلك نحو: عَلَقَى وَذَفْرَى وَتَثْرَى فمن نونها قال: عَلَيْفٍ وَذُفَيْرٍ وَتُتَيْرٍ، ومن لم ينونها قال: عَلَيْقَى وَذُفَيْرَى وَتُتَيْرَى .

ب- تصغير الاسم المؤنث: فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث أو لا يكون وقد يأتي ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً:

1- الاسم المؤنث الثنائي، ويلاحظ أن الثنائي يكمل توصلاً إلى بناء فُعَيْل، فيقول: "فإن لم يكن فيه علامة وكان ثنائياً رددت إليه ما ذهب منه و ألحقته تاء التأنيث فقلت في مثل: يدِ يَدِيَّة .

2- الاسم المؤنث الثلاثي: وتلحقه تاء التأنيث في هذه الحالة سواء كان ساكن الوسط أو متحرك، فيقول الحيدرة: "وإن كان ثلاثياً ألحقته التاء في عَيْن وشمس ونحوهما: عِيْنَةٌ وشميسة وكذلك لو كان متحرك الأوسط مثل: كَتَفٌ كَتَيْفَةٌ . وابن يعيش يشرح علة ذلك، فيقول: "إنما لحقت التاء في تحقير المؤنث إذ كان على ثلاثة أحرف لا حرفين، أحدهما: أنه أصل التأنيث أن يكون بعلامة والآخر خفة الثلاثي فلما اجتمع هذان الأمران، وكان التصغير يرد الأشياء إلى أصولها فأظهروا العلامة المقدرة لذلك .

3- الاسم المؤنث الرباعي:

وإن كان رباعياً أو فوقه لم تلحقه علامة، "وقلت: في مثل زَيْبٌ وَعَقْرَبٌ: زَيْبٌ وَعَقْرَبٌ، وإن كان فيه علامة لم تخلُ العلامة من أن تكون تاء أو ألفاً أو همزة، مثل: فَاطِمَةٌ وَحَمْرَاءٌ وَحُبْلَى مصغرة على لفظه، فنقول: فُوَيْطِمَةٌ وَحَيْبَلَى وَحُمَيْرَاءٌ .

ويرى ابن يعيش أن علة ذلك هي: "أن تاء التأنيث لا تظهر في مصغره إذا لم تكن ظاهرة في مكبره، لأنها أثقل، والحرف الرابع ينزل عندهم منزلة علم التأنيث لطول الاسم به .

ثانياً: الجمع: يلاحظ أن الحيدرة صنف الجمع صنفين: لمن يعقل و لمن لا يعقل، وهو:

1 - إذا قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رد إلى واحده فصغر، ثم يجمع بالواو و النون للمذكر العاقل، وبالألف و التاء للمؤنث العاقل، فيقول الحيدرة: "وإن كان لمن يعقل رددته إلى التسليم ؛ لأن التسليم تقليل سواء أكانت لمؤنث أو

مذكر، فنقول في مثل قوم ضُرِّبَ: ضُوِّبِرِيون، وفي مثل الفواطم: فُوِيْطِمَات (الحيدرة، 2001).

وذلك لأن لو صغرنا جمعا من جموع الكثرة (رددناه) للواحد، ثم نجمعه جمع السلامة فلان يبقى ما كان مجموعاً جمع السلامة على لفظه من التحقير أولى وأحرى.

وحصر الحيدرة لمن يعقل أن يرده إلى مفرده ثم يجمع جمع السلامة في حين أنه جائز أن يجمع جمع قلة ثم يصغر .

2- "و إن كان مما لا يعقل وكان له جمعان قليل وكثير، مثل: فُلوس وأفلس وجبال وأجبال رددته إلى جمع القلة و صغرته، فقلت: أفليس وأجيبال، وإن كان جمعه في القلة والكثرة سواء مثل: دَرَاهِمٌ قَلِيلَةٌ وكثيرة سلّمته، فقلت: نُرِيْهَمَاتٍ واعتبر التصغير في كل موضع بجمع التّكسير، فكل حرف ثبت في الجمع يثبت في التصغير و كل حرف سقط من الجمع يسقط في التصغير، فكما تقول جمع عَنَبٍ وسفَرَجَلٍ : عَنَابٍ وسفَارِجٍ، تقول في تصغير غَنَبِيرٍ وسُفَيْرِجٍ .

ويشير الحيدرة لتصغير المبهم، ويقصد به أسماء الأشارة، كما يشير الحيدرة لتصغير النواقص: وهو ما حذف منه أصل بأن ترد إليه ما حذف منه في التصغير لتأتي ببنية فُعَيْلٍ، فيقول : "قأما المبهم والنواقص، فان أولها يكون مفتوحاً، مثل: دَبَّيَا وَتَيَّيَا وَالدَّبَّيَا وَالدَّتَيَّيَا وَالدَّيُّون تصغير ذا وتا والذي والتي واللذين . قال الأعشى:

أَلَا قُلْ لِنَيَّا قَبْلَ مَرَّتِهَا اسْلَمِي تَحِيَةً مُشْتَقًا إِلَيْهَا مُنِيْمٌ

و قال سلمى بن ربيعة : وَكَفَيْتُ جَانِبَهَا اللَّتَيَّا وَالتِّي .

أي يصغر المبهم " بترك أوله على حاله، وتزاد فيه ياء التصغير على حد زيادتها في المتمكنة ؛ لأنها علامة فلا يعرَى المصغر منها، إذ لو عرى منها فلا يكون على تصغيره دليل، وألحقت في آخره ألفاً كالعوض من ضم أوله تدل على ما كانت تدل عليه الفتحة .

والحقيقة أنه سُمِعَ عن العرب تصغير أسماء الإشارة وهي معربة، فتصغيرها قياس إلا أن العرب غيرت فيها تغيراً لا يقتضيه التصغير كفتح أولهما وتشديد الياء فقالوا: ذِيًا وَثِيًّا، ومن هنا كان الشذوذ، وكذلك الحال في الأسماء الموصولة، واللذان واللتان خاصة، فهما معربان فتصغيرهما قياس إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير، والقياس الضم ومن هنا كان الشذوذ، وينقل السيوطي عن جواز ضم لام اللذِيَا وَالثَّيَا، ويصفها بأنها لغة لبعض العرب .

وقد علل ابن يعيش شذوذهما لأنها خالفت طريقة التصغير القياسية، بأن تركت أولها غير مبنية .

هذا وقد رد الحيدرة على لحن العامة، وقد وضح مخالفتهم للفصحى في تصغير المبهم والمنقوص، فاللحن: "مخالفة العربية الفصحى في الأصوات أو في الصيغ أو في تراكيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ .

ففي تصغير التي قال: "أما قول العامة اللتيا بضم اللام في تصغير التي فخطأ مكشوف" وإنما الفُعَيْلى تصغير الأسماء الظاهرة، كالفُتَيَّا من قولهم: لا تَغْمُضِ الفُتَيَّا " وهي كما ذكرنا لغة لبعض العرب كما نقل السيوطي .

وفي موضع آخر نقل عن العامة في تصغير الأسماء الخماسية مما رابعها "ألف أو واو أو ياء" دون قلبهم لها كقولهم: مُصَيَّبِيح ومُفَيَّبِيح وسُرِّيَوَال " وفي التصغير لا يجوز مُصَيَّبِيح ولَامُفَيَّبِيح ولا سُرِّيَال ولا سُرِّيَوَال، كما تقول العامة، والذي أوجبه في تصغير ما ذكره: "وإنما يجب أن تقول: مُصَيَّبِيح ومُفَيَّبِيح وسُرِّيَال (الحيدرة، 2001).

الجموع

عرّفها الحيدرة بأنها "ضمك إلى الشيء ما هو أكثر من جنسه نحو: زيد تضم إليه زيدا فما فوق ذلك، ثم تعبر عن الجميع بعبارة واحدة للاختصار، فتقول: الزيدون والرجال والفقاه والمسلمات.

و عرّفه غيره: "بأنه هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين و اثنتين ويكون على ثلاثة أنواع:

أولاً: جمع المذكر السالم:

عرّفه الحيدرة بأنه ما سلم فيه نظم الواحد و بناؤه، نحو قولك: الزيدون، إذ تزداد فيه واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والجر "وهاتان اللاحقتان-مورفيما الجمع-لهما دلالات صرفية - وهو ما أشار إليه الحيدرة وهي الدلالة على الجمع ودلالة التسليم ودلالة التذكير والتقليل ودلالة الإعراب "وفي الواو و الياء من هذا الجمع لها علامات: علامة الجمع والتسليم والتذكير والتقليل والإعراب.

والدليل اللفظي على جمع المذكر السالم عنده ما حسنت الإشارة إليه بهذا، نحو قولك: هذا زيدٌ وهذا جبلٌ، و يشترط في مفردة أن يكون مذكراً علماً عاقلاً، أو صفة لمن يعقل غالباً مثل: الزيدون في الأسماء، و المسلمون في الصّفات" (الحيدرة، 2001) 0 ويقسم جمع المذكر السالم عنده إلى ثلاثة أقسام:

1- جمع الصحيح: وهو ما سلم آخره من حروف العلة مثل: زيد فيزداد على واحده واو مضموم ما قبلها في الرفع، وياء مكسورة ما قبلها في النصب و الجروونونا في الأحوال الثلاثة عوضاً عن حركة الواحد و تنوينه أو عن حركته أو عن تنوينه، وتحرك النون بالفتح للفرق بينها و بين نون الاثنين، فنون الاثنين مكسورة و نون الجمع مفتوحة، ويرى الحيدرة أنها فتحت نون الجمع للتعديل وهو ما يطلق عليها كراهية توالي الأمثال، إذ قبلها ضمة أو كسرة.

2- جمع المعتل: ما ألزم آخره حرف علة، مثل: القاضي والمستدعي، فإن كان منقوصاً تحذف ياءه وتلحقه واو مضموم ما قبلها في الرفع، وياء مكسور ما قبلها في النصب والجر، فيقال هؤلاء القاضون، والأصل القاضيون. ويعلل الحيدرة ذلك "بأنه استنقلت الضمة على الياء فسكنت والنقى ساكنان هما الياء والواو، فحذفت الياء لانتقاء الساكنين، فقيل: ناهون .

ويعلل من وجهة نظر صوتية حديثة بأنه إذا كان الاسم منتهياً بكسرة طويلة في مثل القاضي فإن إلحاق الضمة الطويلة والنون به ينشأ عنه التقاء حركات متنافرة هي الأمامية الضيقة (الكسرة) والخلفية الضيقة (الضمة) فتسقط الكسرة، وتبقى الضمة فيقال في القاضيون:- القاضون

>al-qaadi +uuna → >al-qaad +uuna

وعند إلحاق علامة الجمع المنصوب وهي الكسرة الطويلة والنون تلتقي كسرتان طويلتان فيكتفي بإحداهما وهي كسرة الجمع، وتسقط الأولى وهي نهاية المنقوص . فيقال:- القاضيين:-القاضيين .

>alqaadii +iinna → >alqaad +iina

وإن كان المعتل مقصوراً مثل:- المثنى ومُصطفى حذف ألفه وتركت الضمة تدل عليها إذ جمعته، فقلت: مثنون ومُصطفون، وفي النصب والجر مثنين ومصطفين ويعلل ذلك "ولما كان قبل هذه الواو والياء فتحة لأجل الدلالة على الألف شرّ طناً أن يكون قبل الواو في الصحيح ضمة، وقبل الياء كسرة ؛ لعدم الألف هناك " (الحيدرة 2001).

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنه "إذ كان الاسم منتهياً بفتحة طويلة نشأ عن إلحاقه لضمة طويلة بها توالي أربع حركات قصار أو حركتان طويلتان، فخفف من طول الفتحة لتصبح قصيرة وينشأ عن التقائها بالضمة الطويلة انزلاق في صورة (واو)، فيقال: مُصطفى مصطفىون .

mustafaa+uuna → ustafaa+uuna → mustafawna

كما يحدث انزلاق بين هذه الفتحة الطويلة، وعلامة الجمع المنصوب وهي الكسرة الطويلة فتختصر الفتحة إلى قصيرة، وينطلق الانزلاق بين الفتحة والكسرة في صورة ياء ، فيقال: مصطفىين

mustafaa+ iina → mustafa+iina → mustafayina

3- المركّب: وهو كل اسم رُكّب مع غيره، وقد يكون من جملة عمل بعضها في بعض أو لم يعمل بعضها في بعض، أو من اسم مع صوت، فإن كان جملة قد عمل

بعضها في بعض نحو: رجل سميته بفعل و فاعل مثل: بَرَقَ نَحْرُهُ، أو مبتدأ و خبر نحو: زيد قائم و أردت جمعه تجتلب له ذوو في الرفع و ذوي في النصب و الجر، وإن كان من جملة لم يعمل بعضها في بعض، فجمعته على لفظه نحو: رجال سميته كل واحد منها خمسة عشر أو غير ذلك من المركب، تقول: جاء خمسة عشرون، ورأيت خمسة عشرين، وإن كان من جملة مركبة من اسم وصوت مثل: سيوييه و عمرويه، كان فيه قولان إن شئت قلت: سيوييهون وسيوييهين، وإن شئت قلت: نووسيوييه وذوي عمرويه.

ثانياً: جمع المؤنث السالم:

وهو كذلك ما سلم فيه نظم الواحد و بناؤه، نحو: الزينات، إذ تزداد على واحده ألفاً و تاءً مضمومة في الرفع و مكسورة في الجر و النصب بلا تغير في صورته و هيئة بنائه كما في زينب زينات و في هند هندات .

هذا إذا كان الاسم يخلو من علامة تانيث، أمّا إذا كان فيه علامة تانيث، فقد تكون ألفاً نحو: حُبلى و سكرى، أو همزة مثل: صحراء و زيزاء أو تاء منقلبة عن هاء مثل قرية و قائمة، فإن كانت علامة التانيث ألفاً قلبت ياءً، فنقول: حُبليات و سكريات، إذ يكتفى في الاسم المقصور فتحة طويلة هي آخره، مع فتحة طويلة هي من علامة الجمع فيعود إلى آخر الكلمة صوتها الأصيل الانزلاقي و اواً أو ياء .

وإن كانت علامة التانيث تاء منقلبة عن هاء، فإن كان الاسم فوق الثلاثي بالزيادة فالعمل فيه أن تُحذف تاءه و يجمع على لفظه، تقول في مسلمة مسلمات، وإن كان ثلاثياً متحرك العين بأي حركة حذفت تاءه و جمع على لفظه أيضاً، مثل: طِرْفَةٌ و طِرْفَات و عنبَةٌ و عنبات.

وإن كان ساكن العين فإن فاءه تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فإن كانت مضمومة ولم تكن عينه معتلة و لا مضعقة، جاز فيه ثلاثة أوجه: ضم العين إتباعاً جُمعة جُمعات، والفتح طلباً للخفة جُمعات و السكون على الأصل جُمعات.

وإن كان مكسور الفاء جاز فيه كذلك الوجوه الثلاثة: الكسر والفتح والسكون مثل خِرَقَات و خِرِفَات و خِرَقَات .

وإن كان مفتوح الفاء لم تَحُلْ أن يكون اسماً أو صفة، مثل: عِبْلَةٌ و خَذَلَةٌ، ففي الصِّفَةِ فلا تتحرك العين الساكن، وإن كان اسماً مثل: جَفْنَةٌ و رَوْضَةٌ وكان صحيحاً جاز فيه فتح عينه، مثل جَفَنَات، إلا أن يكون مضعفاً مثل مَرَّةً مَرَّات، وإن كان معتلاً لم يجز فيه إلا تسكين عينه في الجمع رَوْضَةٌ رَوْضَات و بَيْضَةٌ بَيْضَات و راحة رَاحَات .

وهو ما لم يَسَلَمْ فيه نظم الواحد ولا بناءه و يدل على أكثر من اثنين و تكسيه بأحد ثلاثة أشياء:

1-زيادة حرف مثل: جَبَلٌ و جِبَالٌ.

2-نقصان حرف مثل: كِتَابٌ و كُتُبٌ.

3-و تغيير صفة مثل: أَسَدٌ و أَسَدٌ و نظيره من المؤنث: زِيَانِبٌ جمع زَيْنَبٌ، و بَقَرٌ جمع بَقَرَةٌ و عُمُدٌ جمع عَمْدٌ (الحيذرة، 2001).

وذكر الأشموني أن جمع التكسير يكون بتغيير بناء واحده- وهو ما أشار إليه الحيذرة _ لفظاً أو تقديراً، و يكون تغيير لفظه بستة أقسام إذ زاد على الحيذرة بثلاثة وهي: ما يكون بزيادة و تبديل شكل: كَرَجَلٌ و رِجَالٌ، أو بنقص و تبديل شكل كَقَضِيبٌ و قُضْبٌ، أو بهن كغُلامٌ و غُلَمَانٌ .

أما التغيير المقدر نحو: فُلُكٌ و دِلَاصٌ و هِجَانٌ و شَمَالٌ و عِفْتَانٌ، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة في المفرد والجمع، فيقدر فيها زوال حركات المفرد وإبدالها بحركات مشعرة بالجمع، فلفظة: فُلُكٌ إذا كانت مفردة تكون كَقُفْلٌ وإذا كانت جمعاً كِبُذْنٌ و عِفْتَانٌ إذا كانت مفردة كسِرْحَانٌ، وإذا كانت جمعاً كغُلَمَانٌ و دِلَاصٌ و هِجَانٌ و شَمَالٌ إذا كانت مفردة ككِتَابٌ وإذا كانت جمعاً كَرِجَالٌ .

ولجموع التكسير أوزان كثيرة متنوعة، لكن الحيذرة قصد لأكثرها استعمالاً وأعرض عن شواذها للاختصار، وهي نوعان: جموع قلة، وهي التي تصدق على

ثلاثة إلى عشرة كما يرى الحيدرة إذ يقول "والقلة ما دون العشرة وأوزانها أربعة وهي أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة وجمعها في أبيات شعرية وهذه الأوزان الأربعة هي نفسها أوزان قلة عند سيبويه ومن تبعه كابن الحاجب وابن مالك و الأشموني، أما الفراء فقد ذهب إلى أن من جموع القلة: فُعل نحو: ظَلَمَ وفِعَلَ نحو: نَعِمَ وفِعَلَةٌ نحو: قِرَدَةٌ، وذهب بعضهم إلى أن منها فَعَلَةٌ نحو: بَرَرَةٌ، وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفعلاء نحو: أصدقاء" (الأشموني، 1982).

ولجموع الكثرة أوزان كثيرة وهي التي تصدق على عشرة إلى غير نهاية واختلف في الفرق بين النوعين فقليل: أن جموع القلة تدل على ثلاثة إلى عشرة وإن جموع الكثرة تدل على عشرة إلى ما لا نهاية، وهذا مذهب الحيدرة وقبله سيبويه وقيل إنها تدل على ثلاثة إلى ما لا نهاية .

ورتب الحيدرة أبنية جموع الكثرة حسب مفردتها من الأسماء والصفات، إذ ابتداءً بالمفرد وذكر ما يجمع عليه قلة وكثرة ، ولم يصنفها حسب صيغها، ولم يقسمها إلى مبحثين الأول لجموع القلة والآخر لجموع الكثرة، وإنما يذكر في كل بناء للمفرد جمعه مع الإشارة إلى أن المقصود به الكثرة أو القلة كأن يقول "فما جاء منه مفتوح الأول ساكن الثاني مثل فُلَس و كَبَش فجمعه في القلة على أفعل نحو أفلس وأكبش وفي الكثرة فُعول و فِعَال نحو فُلوس و كبِاش .

واستطعنا أن نقسم أبنية جموع التكسير عند الحيدرة إلى جموع قلة و جموع كثرة وابتدأنا بالقلة، و لا بد هنا من الإشارة إلى أن الحيدرة اقتصر في حديثه عن الجموع ما يجمع قياسياً وأغفل جانب السماع، فالقياسية هي التي يمكن أن يقاس عليها ما جاء مشابهاً لمفردتها مما لم يسمع جمعه، والسماعية هي التي تسمع في مفردتها وتحفظ فيه، ولا يقاس عليها غيرها مما لم يسمع جمعه وجاء مشابهاً له.

ويمكن دراسة أبنية الجموع عنده على النحو التالي:

أولاً: أبنية جموع القلة:

ذكر الحيدرة أبنية جموع القلة القياسية وهي:

1-أَفْعَل: ويقاس في كل مفرد جاء اسماً على فَعَل ثلاثي: "فما جاء منه مفتوح الأول ساكن الثاني مثل: فَلَس و كَبِش فجمعه في القلة على أَفْعَل نحو: أَفْلَس و أَكْبِش و الاسم المفرد هنا صحيح العين وليس فاؤه واواً نحو: و عد و وقت، وليس مضعفاً نحو: عمّ و جدّ .

ويقاس كذلك في كل اسم مؤنث رباعي قبل آخره مدّة نحو: عِنَاق و أَعْنُق و يَمِين و أَيْمُن، وشذ من المذكر شِهَاب و أَشْهُب، و غَرَاب و أَغْرُب" (ابن عقيل، 1965).
وذهب الفراء إلى أن ما كان على فَعَل اسماً مبدوءاً بالهمزة نحو: أَلْف، أو بالواو، نحو: وَهَم فإن القياس فيه أن يجمع على أَفْعَال، قال الأشموني: لأنهم استتقلوا ضم عينه أَفْعَل بعد الواو فعدلوا إلى أَفْعَال كما عدلوا إليه في معتل العين .

2-أَفْعَال: ويقاس في كل مفرد مذكر جاء على فَعَل نحو: جِدْع و عِلْم و على فَعَل نحو: قُفْل و بُرْد، وعلى فَعَل نحو: جَبَل و جَمَل، وعلى فَعَل نحو: عِنَب و ضِلَع فجمعه في القلة أَفْعَالٍ نحو: أَجْدَاع و أَعْلَام و أَقْفَال و أَبْرَار و أَجْبَال و أَجْمَال و أَعْنَاب و أضلاع.

و يقاس في فَعَلٍ نحو: كَتَفٍ و فَخِذٍ، وفي فَعِلٍ نحو إِبِلٍ و إِطِلٍ وفي فَعْلٍ نحو عَضُدٍ و عَجْرٍ، وفي فُعْلٍ نحو: عُنُقٍ و طُنْبٍ فجمعه في القلة والكثرة أفعال غالباً نحو أكتاف و أطال و أعضاد و أعناق .

ولم يرد بناء فَعِلٍ عند سيبويه سوى على اسم واحد هو إِبِلٍ أبال و زاد الحيدرة إِبِلٍ أطال من الأسماء، وجاء من الصفات بِلِزٍ و امرأة بِلِزٍ: ضخمة مكثرة .

ومنع كثير من النحاة جمع فَعْلٍ المستوفي شروط الجمع على أَفْعَلٍ فجمعه على أَفْعَالٍ و تأثر الحيدرة بسيبويه في هذه المسألة، وسبب المنع ما ذكره سيبويه "من أنه يجمع على فَعَالٍ و على أَفْعَلٍ، و أن جمعه على أَفْعَالٍ ليس بالباب في كلام العرب" (سيبويه، 1991) و قد جرى كثيرون وراء سيبويه، والصواب جوازه لكثرة ما ورد.

وذكر الحيدرة أنه يأتي جمعاً للاسم المقصور الثلاثي، إذ كان من ذوات الياء "فأكثر ما يجيء جمعه في التكسير على فَعْلان وفِعْلة وأَفْعال مثل: فَنِيان و فَنِيّة وأرْحاء.

و يقاس في كل اسم مفرد رباعي ثلثه حرف مدّ جاء على وزن فِعال نحو: كِسَاء و رِدَاء و حِذَاء و رِشَاء و إِنَاء و وِعَاء و وِكَاء و لِحَاء و غِطَاء، فيقال في جمعها: أكْسِيّة وأرْدِيّة وأحْذِيّة وأرْشِيّة وآنِيّة وأوْكِيّة وألْحِيّة وأغْطِيّة، أو جاء على فَعَال نحو: عِشَاء و غَدَاء و قِضَاء و عِطَاء، فيقال في جمعها: أعْشِيّة وأغْدِيّة وأقْضِيّة وأعْطِيّة.

و يلاحظ أن الحيدرة قد حشد الأمثلة التي يكون فيها فِعال أو فَعَال معتل اللام، أما ما كان مضاعفاً فلم يذكره، إذ تلتزم أفْعلة في المضعف كذلك من مثل: بِنَات و زِمَام فيقال في جمعها أبْتة و أزِمّة (ابن عقيل، 1965).

4-فِعْلة: و لا يأتي هذا البناء إلا سماعياً في فَعَل، وهو ما أشار إليه الحيدرة "أما تكسير المقصور فما كان من ذوات الياء فأكثر ما يجيء جمعه في التكسير على فِعلان وفِعْلة و أفْعَال، مثل: فَنِيان و فَنِيّة و أرْحَاء إذ قالوا: فَنِيّة استغنوا به عن أفْتَاء، وفي فَعَال نحو: غَلام غَلَمَة استغنوا به عن أغْلَمَة ، و في فَعَل نحو: شَيْخ شَيْخَة، وفي فَعِيل نحو: صَبِي صَبِيّة استغنوا به عن أصْبِيّة، وذهب السراج إلى أن هذا البناء اسم جمع لا جمع، و قيل أنه قياس .

ثانياً: أبنية جموع الكثرة:

أما أبنية جموع الكثرة فقد ذكر الحيدرة منها أبنية كثيرة وهي:
1-فُعَل: ويقاس في فُعْلة اسماً نحو: غُرْقة و رُكْبة، إذ تفتح عينه وتحذف تاؤه و يجمع على فُعَل نحو غُرْف و رُكَب ، ويقاس كذلك في فُعْلة مضموم الأول مفتوح الثاني اسماً مؤنثاً منتهياً بالتاء فتحذف منه التاء في جمعه، وينظر لما بقي من الاسم بعد التاء فهو جمعه، ومثال ذلك: هُمزة هُمَز.

ويرى ابن عقيل أنه يأتي لفعلى أنثى الأفعال، مثل كُبِرَى كُبِرَ وصَغُرَى صَغُرَ (ابن عقيل، 1965).

و زاد الأشموني بناء فَعُول من المضعف، وقال: إنه يأتي على فعل عند التميميين و الكلبيين ؛ لأنهم استنقلوا ضم عين فعل نحو: جُود جُدَد، ودُلُول دُلَل، وزاد الفراء قياسية فعل في جمع فعلى مصدرأ نحو: رُجعى رُجَع، وفي جمع فعلة مما ثانيه واواً نحو: جَوَزة جَوَز، وكان المبرد يقيس جمع فعل المؤنث بغير الياء على فعل نحو: جَمَل جَمَل (الأشموني، 982).

2-فُعَل: ويقاس في أفعال فعلاء صفة، نحو: أحمر حُمَر"فإن كان آخره(الاسم) ألفاً ممدودة لم يخلُ أن يكون صفة مشتقاً من لون أو غير صفة، مثل: حَمراء و صَفراء جمعته على فعل نحو: حُمَر و صُفَر، فإن كان ثاني الاسم ياء كسرت أول الجميع لمجاورته الياء فقلت:بييض، قال الله تعالى:"ومن الجبال جُدُدٌ بييض وحُمَر"(فاطر2) .

3-فِعَل: ويقاس في فعلة نحو كِسرة وخرقة، فيقال في جمعه: كِسَر وخرِق، ويقاس كذلك في فعلة نحو عِنبة، فتحذف منه التاء وينظر فيما بقي من الاسم بعد حذف التاء فهو جمعه فيقال فيه: عِنَب ويرى الفراء أنه اسم جمع لا جمع ؛ لأنه يرى أنها تجمع بالألف والتاء فنقول في سِدرة مثلاً سِدَرَات لا سِدَر" (السيوطي، 1979)

4-فَعَلَى: ويقاس في صفة على فعيل بمعنى مفعول نحو: قَتِيل قَتَلَى وجرّيح جرّحَى وصرّيع صرّعى و أسير أسرى.

وخصه الأشموني فيما دلّ على هلاك أو توجّع أو تشتت وهي تنطبق على الأمثلة التي ذكرها الحيدرة، وخصه الرضي بما كان متضمناً للأفات و المكاره التي يصاب بها الحي كالقتل وغيره .

5-فُعَل: ويقاس في الوصف على فاعل و فاعلة، نحو: ضُرَب في ضارب و ضاربة ونُهَى في ناهٍ و ناهية، وقُسى في قاسٍ وقاسية، وقد أورد الحيدرة قولاً للعجاج على ذلك:

و تهضم القُسا و إن سَلِيم قَسَا (الحيدرة، 2001).

وذهب ابن عقيل إلى أن فَعَلَ مَقِيس في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة ولكن ما نراه عند الحيدرة أنه جوزة في صحيح اللام ومعتله إذ المثالان الأخيران اللذين أوردهما الحيدرة من معتل اللام واستشهد عليهما بما قاله العجاج.

6-فِعَال: ويقاس في فَعَلَة اسماً، نحو: جَفَنَة وَصَحْفَة جِفَان وَصِحَاف، وفي فَعَلَة مضجعاً مفتوح الفاء، نحو: جِرَّة جِرَار وَحِرَّة حِرَار، وفي فَعَل من الصحيح مثل: كَبَش كِبَاش، ومن المعتل: طَبِي طِبَاء وَدَلُو دِلَاء، وفي فَعَل اسماً، مثل: جِدَع جِذَاع وَعِلْم عِلَام، وفي فَعَل اسماً مثل: قُفْل قِفَال، وَبُرْد بِرَاد، وفي فَعَل اسماً مثل: جَبَل جِبَال وَجَمَل جِمَال، وفي فَعَل، مثل: عِنَب عِنَاب وَضِلَع ضِلَاع وربما اجتمع في واحد مثل: ضِلَع فِعَال وَفُعُول، فيقال: ضِلَاع وَضُلُوع .

وذكر الحيدرة أنه شذ من هذه الأوزان جميعها كلمة واحدة و هي قَرَى إذ يقول: " وجمع فَعَلَة مفتوح الأول ساكن الثاني، مثل: شِكَاء جمع شَكْوَة وَفِرْوَة فِرَاء وَرَكْوَة رِكَاء، ولم يشذ من هذا الباب إلا قَرَى جمع قَرِيَة" (الحيدرة، 2001) .

وكذلك يأتي قياسي في فَعَلَان صفة نحو: عَجَلَان عِجَال، وفي فَعَلَى صفة نحو: عَجَلَى عِجَال، وفي فَعَلَاء صفة نحو: نَفَسَاء نِفَاس، وفي فَعِيل صفة نحو: ظَرِيف ظِرَاف، وَشَدِيد شِدَاد، وفيما لحقته التاء من فَعِيل نحو: صَبِيحَة صِبَاح، وفي فَعَلَانه نحو: نَدْمَانِه نِدَام، وفي فَعَلَان نحو: خُمُصَان خِمَاص، وفي فَعَلَانَة نحو: خُمُصَانَة خِمَاص.

7-فُعُول: ويقاس في فَعَل اسماً، نحو: فُلْس فُلُوس، فجمعه في القلة أَفْعُل وفي الكثرة فُعُول وفِعَال، نحو فُلُوس وَكِبَاش ويرى بعض النحاة أن بناء فَعَل لا يقاس على فُعُول في الأجوف الواوي والحيدرة اتبعهم في ذلك (الأشموني، 1982) وفي فَعَل مثل: جِدَع جِدُوع وَعِلْم عُلُوم، وفي فَعَل نحو: قُفْل قُفُول، وَبُرْد بُرُود، وفي فَعَل نحو: جَبَل جُبُول وَجَمَل جُمُول، وهذا البناء قياسي عند الحيدرة في حين أنه

سماعي عند ابن عقيل إذ يقول: "ويحفظ فُعُول في فَعَل نحو: أَسَدٌ أَسْوَدٌ ويقاس كذلك في فِعَل نحو: ضَلَعٌ ضُلُوعٌ .

8- فِعْلَان: ويقاس في الاسم المقصور الثلاثي من ذوات الياء، نحو: فَتَى فِتْيَانٌ وفي فَعْل نحو: جُرْدٌ جِرْدَانٌ وَنَغْرٌ نَغْرَانٌ إذ قليله وكثيره على فِعْلَانٍ غالباً بمثل: جِرْدَانٌ وَنَغْرَانٌ" (الحيدرة، 2001).

ويرى ابن عقيل أنه قياسي في جمع ما عينه واو من فَعْلٍ أو فَعَلٍ، نحو: عُوْدٌ عِيدَانٌ، وَحُوْتٌ حِيْتَانٌ، وَقَاعٌ قِيْعَانٌ وَتَاجٌ تِيْجَانٌ، وَقَلٌ قِلْعَانٌ في غير ما ذكر نحو أَخٍ وَإِخْوَانٍ.

9- فُعْلَاء: يقاس في فعيل وفاعل صحيح اللام والعين صفة للمذكر العاقل نحو: فَقِيْهٍ فُقُهَاءٌ، ظَرْيْفٌ ظَرْفَاءٌ وَخَلِيْفَةٌ خُلْفَاءٌ وَحَكِيْمٌ حُكْمَاءٌ وَأَدِيْبٌ أَدْبَاءٌ وَكَرِيْمٌ كُرْمَاءٌ وَبِخِيْلٌ بُخْلَاءٌ وَعَاقِلٌ عُقْلَاءٌ.

10- فَوَاعِل: ويطرد فيما لحقته التاء على فاعل وصفاً لمؤنث، فيقول: "وما كانت حروفه أربعة لم يخلُ أن يكون فيه حرف من حروف العلة أو لا يكون، فإن كان فيه حرف من حروف العلة لم يخل أيضاً أن يكون ثانياً، مثل: قائمة وضاربة فجمعه فواعل غالباً مثل: قَوَائِمٌ وَضَوَارِبٌ، ويأتي لما لم تلحقه التاء مثل: جَوْهَرٌ جَوَاهِرٌ وَطَابَعٌ طَوَابِعٌ وَكَاهِلٌ كَوَاهِلٌ وَصَاهِلٌ صَوَاهِلٌ وَغَيْرَهَا.

11- فَعَائِل: لقد صرح الحيدرة بأن كل مؤنث رباعي ثالثه ياء أو واو أو ألف، سواء أكان مؤنثاً بالتاء أم غيرها، فإن القياس في جمعه فعائل، مثل: قَرِيْبَةٌ وَصَحِيْفَةٌ وإلى هذا ذهب الرضي الاسترأبادي والأشموني.

وهذه الأوزان هي: فَعِيْلَةٌ نحو صَحِيْفَةٌ صَحَائِفٌ، وَفِعَالَةٌ نحو جِنَازَةٌ جِنَائِزٌ وَفَعَالَةٌ نحو حَمَامَةٌ حَمَائِمٌ، وَفُعَالَةٌ نحو: ذُوَابَةٌ ذَوَائِبٌ، وَفَعُولَةٌ نحو: حَمُولَةٌ حَمَائِلٌ، وَفَعَالَةٌ مؤنثاً نحو: شَمَائِلٌ وَفِعَالٌ مؤنثاً نحو: شَمَائِلٌ.

12- فُعَالِي: ويقاس في فِعْلَانٍ صفة لمؤنث فعلى، نحو: سَكْرِيٌّ سَكْرِيٌّ وَعَنْرِيٌّ عُنْدَارِيٌّ إذ يقول:

و للمقصور أوزان فمنها فَعَالِي أو فُعَالِي غير زُور

أراد بفعالي و فعالي جمعاً ومفرداً، مثل: سُكَّارِي و عُذَارِي و حِيَارِي و جُمَادِي.

13- فَعَالِي: ويقاس في ما آخره ألف تأنيث مقصور، نحو: فُعَلِي حُبَلِي وفِعَلِي ذِفْرِي

وفِعَلِي سَكَّرِي، إذ يقول: "وما كانت حروفه أربعة لم يَخُلْ أن يكون فيه حرف

من حروف العلة أو لا يكون، فإن كان فيه حرف من حروف العلة لم يخل أن

يكون ثانياً.. أو رابعاً مثل: حُبَلِي وسَكَّرِي فجمعه فَعَالِي مثل حَبَالِي وسَكَّارِي

وهذا أصل مستمر في كل ما آخره ألف التأنيث مقصور، قال الشاعر:

إِن فِي بَيْتِنَا ثَلَاثَ حَبَالِي فَوَدِدْنَا لَوْ قَدْ وُلِدْنَا جَمِيعاً

ويقول أيضاً: "و ما كان (الاسم المقصور) مؤنثاً رباعياً كُسِّرَ على فَعَالِي، مثل

حَبَالِي ونسَاء غَضَابِي" (الحيدرة، 2001).

ويقاس في فَعَلَاء "فما كان على أربعة أحرف آخره ألف التأنيث الممدودة إذ

كان غير صفة، مثل: صَحَارِي و يجوز فعالي مثل: صحاري، ويجوز في فَعَلَاء

غير صفة، مثل: صحراء وعذراء وجهان كما سبق _ فَعَالِي وفَعَالِي وعليه قول

امريء القيس:

فَظَلَّ الْعُذَارِي يَرْتَمِينَ بِلَحْمِهَا وَشَحِمَ كَهْدَابِ الدَّمَقْسِ الْمُفْتَلِّ

14- فَعَالِي: ويقاس في الاسم الممدود مما آخره همزة بعد ألف زائدة، همزته أصلية

أو ملحقة، فالهمزة الأصلية، مثل: حَنَاءَ حَنَائِي وَقِتَاءَ قِتَائِي، فيقول: "إن جمع ما

فيه الألف الأصلية فَعَالِي، مثل: حَنَائِي و قِتَائِي، والهمزة الملحقة مثل: حَرِبَاءَ

حَرِبَائِي و زَيَّاءَ و زَيَّائِي، إذ يقول: "جمع ما فيه الملحقة فَعَالِي مثل: حَرِبَائِي.

وكذلك يقاس في الاسم الممدود الرباعي المؤنث مما همزته زائدة علماً للتأنيث

في مثل: صحراء وعذراء فيقال فيها صَحَارِي و عُذَارِي" وإن كان غير صفة مثل:

صَحْرَاءَ و عَذْرَاءَ كَانَ لَكَ فِي جَمْعِهِ وَجْهَانِ إِن شِئْتَ جَمَعْتَهُ عَلَى فَعَالِي نحو:

صَحَارِي وَإِن شِئْتَ قَلْتَ فِيهِ: فَعَالِي و قَلِبْتَ أَلْفَهُ يَاءً لَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، نحو: صحاري

و عُذَارِي، قال الشاعر:

وما كن أهلاً لخلع العذاري

خلعت العذار لحب العذاري

ومنه قول المتنبي:

فما يفعل الفعلان إلا عذاريًا

ترفع عن عون المكارم فعله

وذهب سيبويه إلى أنه سمع في فعلاء نحو صحراء صحار وعذراء

عذار وفي فعلى في آخره ألف التانيث نحو ذفري ذفار، في حين اعتبره الحيدرة مقيساً كما سبق.

15- فعائل: ويقاس في أبنية الرباعي الخمسة المجردة اسماً كان أم صفة في فعئل

مثل: جعفر جعافر، وفي فعئل مثل: زبرج زبارج وفي فعئل مثل: برثن برائن

وفي فعئل مثل: درهم دراهم وفي فعل، مثل: قمطر قماطر، فجميع ذلك تزداد

فيه ألف ثالثه ويصير بها خماسي، فيقال في جمعه فعائل، ويستوي فيه الفعلة والكثرة غالباً.

ويقاس فيما لحقته الهاء من الرباعي المجرد "وهذا كله في ما كان فيه حرف علة

إذ كان آخره همزة ممدودة، فأما ما صحت حروفه من الرباعي نحو: سلهبة ومجمرة فجمعه اللازم له فعائل ومفاعل نحو سلاهيب و مجامر.

ويقاس عليه ما كان على خمسة أحرف أصول، وذلك بحذف الحرف الخامس

وهو الأكثر فيقول "للخماسي أربعة أوزان فعئل نحو فرزدق، وفعئل مثل: قرطعب

وفعئل نحو قذعيل، وفعئل مثل شروذ اسم موضع، فإذا أردت أن تجمع هذا النوع

جمع تكسير زيدت فيه ألفاً ثالثة وحذفت من آخره حرفاً، حتى يصير كالرباعي فقلت

فيه: فعائل ويستوي قليله وكثيره نحو: فرازد و قراطع و قذاعم و شراود .

وعلة حذف الحرف الخامس: "فهو لا يزال الاسم في سهولة حتي يبلغ

الخامس ثم يرتدع(اللسان) وإنما حذف الذي ارتدع، وقد يحذف الرابع إذا كان من

حروف الزيادة أو شبيهاً بها، لذلك قيل في فرزدق: فرازق. والكوفيون والأخفش

يرون جواز حذف ما قبل الرابع إن كان من أحرف الزيادة أو من مخرجها، وهناك

أبنية ألحقت ببناء فعائل، وهي جموع الثلاثي المزيد بحرف لغرض إلحاقه بالرباعي

المجرد أو بأكثر من حرف لغرض إلحاقه بالرباعي المزيد أو بالخماسي المجرد أو المزيد و هي كثيرة ولم يذكر الحيدرة منها إلا بناءً واحداً وهو:

16- مفاعل: ويقاس بناء مفاعل فيما كان مزيداً من الثلاثي بحرف أو أكثر لأغراض إلحاقه بالرباعي المجرد أو المزيد، أو الخماسي المجرد أو المزيد، وليست إحدى زياداته حرف مد أو لين قبل الآخر وهو مبدوء بالميم، وذلك في مفاعل صفة لمذكر مثل: مولى موال، وفي مفاعل صفة لمذكر نحو: مجتبي مجاب وفي مستفعل نحو: مستدعي مداع.

ويقاس كذلك في الرباعي الأصول فيما كانت فيه هاء التانيث نحو: مجمرة مجامر، قال الحيدرة: "فأما ما صحت حروفه من الرباعي نحو سلهبة ومجرة فجميعه اللازم له فعائل و مفاعل نحو: سلاهب ومجامر.

17- أفعلاء ويقاس في فعيل معتل اللام أو مضعفاً، إذ كان بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل نحو: نبي أنبياء ووصي أوصياء وولي أولياء وشقي أشقياء وصفي أصفياء وشديد أشداء.

ويقاس في كل اسم آخره ياء أو واو قبلها ساكن، إذ يقول "كل اسم آخره ياء أو واو قبلها ساكن، وهو ينقسم قسمين: منقوص وغير منقوص، فالمنقوص نحو: أب وأخ وحم وهن وذو بمعنى صاحب وابن، فهذا يجمع في التكسير: الآباء والأخاء بوزنه والأحماء والأهناء والأذواء والأبناء.

18- فعيل: ويقاس في فعلة اسماً مؤنثاً: طرفه طرف، ولم يذكر الحيدرة سوى هذا المثال، وقال سيبويه عنها "أما الفعلة فإذا كسرت على بناء الجمع ولم تجمع بالفاء كسرت على فعل وذلك: نعمة نقم .

19- فعلة: و تقاس في فاعل صفة لمذكر عاقل من معتل اللام نحو: قاض قضاة و ناه نهاء وقاس قساة.

20 - فعّل: ويقاس في فعلة اسماً مؤنثاً حيث تحذف تاؤه و ما بقي من الاسم هو جمعه مثل: علّمة علم.

21- فَعَلٌ: ويقاس في الاسم المؤنث الثلاثي المنتهي بالتاء على وزن فَعَلَةٌ، مثل شَقْرَةٌ فيكون جمعه على وزن فَعَلٍ بحذف التاء و نظرت فما بقي من الاسم بعد حذف التاء فهو جمعه، مثال: شَقْرَةٌ شَقَّرَ وشَجْرَةٌ شَجَّرَ، وقد يكسر بعضه على فَعَالٍ: نحو إِيضَاءٌ و إِيكَامٌ..

22- فَعَلٌ : و مفرده فَعَلَةٌ، وذلك نحو: تَمْرَةٌ تَمَّرَ ونَمْلَةٌ نَمَلَّ، ويكسر كذلك على فِعَالٍ نحو: جِفَانٌ و صِحَافٌ، إذ يقول الحيدرة: "فما جاء مفتوح الأول ساكن الثاني فجمعه فِعَالٌ مثل: جِفَانٌ و صِحَافٌ، وربما حذفَت تاء التانيث فكان جمعاً، وقيل في تَمْرَةٍ تَمَّرَ، ونملة نَمَلَّ. وكذلك أبدأً تفعل في الاسم الثلاثي المؤنث على وزن فَعَلَةٌ المضاعف نحو: جِرَّةٌ ومِرَّةٌ تقول في جمعه جِرٌّ ومِرٌّ.

وربما جاء مفتوح الفاء من المضعف على فِعَالٍ نحو: جِرَارٌ و جِرَازٌ ومِرَارٌ. وزاد سيبويه فُعُولٌ نحو: صَخْرَةٌ صَخُورٌ.

الفصل الثالث.

منهج الحيدرة في دراسة الجوانب الصوتية والصرفية.

ألف الحيدرة كتابه (كشف المشكل في النحو) إلى جماعة من الأدباء، ممن لهم اطلاع واسع بالأدب -وليس من التلاميذ البسطاء- الذين يرجعون إلى الحيدرة في أثناء ما يصعب عليهم فهمه وهو يجيب على أسئلتهم، قال: "وإن أحدهم ليسألني عن المسألة في الأدب تختلج في صدره أو تغمض عن فكره ؛ فأنقع بالجواب غليله وأوضح بالصواب سبيله".

وقال أيضاً: " فإنه كان يحضرنى جماعة من الإخوان كثر الله عددهم وطول في طاعته مددهم وكانوا مؤثرين للأدب متعلقين منه بأوثق السبب يزيدون العلم إيضاحاً وسطوعاً، ويزيدهم تواضعاً وخشوعاً ".

وربما كان قد جمع هذه الأسئلة وكون منها أبواباً وضعها في كتبه الأربع التي يحويها كتاب كشف المشكل فإنه قال: " فسألوني أن أرسم لهم كتاباً في هذا الشأن معيناً على تقويم اللسان فأجبتهم إلى ذلك انحطاطاً في هواهم ملتمساً رضى الله -تعالى- برضاهم".

وذكر أنه لم يحتذ لكتابه مثلاً، ولا ادعى له كمالاً وهذا يرجع إلى تواضعه لأنه من العلماء بدليل قوله: " لأنني غير متبحر في العلم ولا بمتوفر على التماس الفهم "(الحيدرة، كشف المشكل 128) كما أنه لا ينكر بأن ضمنه فوائد من ألفاظ النحاة دون استعانتهم بمطالعة كتاب أو نقل باب قال: " ضمنته قسماً وافية وفوائد من ألفاظ النحويين شافية من غير أن أستعين عليها بمطالعة كتاب، أو أقصد فيها لسرخ باب وإنما أخذت بعضها عن شيخي أديب الأدباء أبي السعود بن الفتح -تولى الله مكافأته معنى أو لفظاً وضبطت بعضها عن آثار المتقدمين حفظاً "

ولما رأى المصنفين المطيل والمقتصر جعل كتابه هذا في درجة التوسط قال:

جعلت كتابي هذا في درجة التوسط "

وذلك ميلاً عن الإفراط، ورغبة عن التفريط وقد جعله أربعة أقسام وسمى كل قسم كتاب:

الأول: كتاب الأصول (أجمل فيه معرفة أصول اللغة).

والثاني: كتاب العامل والمعمول .

والثالث: جمهرة من الفروع .

والرابع: شيئاً من التصريف، والخط، وأبواب القراءة، وما يحتاج إلى معرفته الشاعر .

أما طريقته في التأليف فقد قسمه إلى أربعة كتب جعل لكل منها أبواباً ففي الكتاب الأول وضع ثلاثة وعشرين باباً والثاني خمسة وثلاثين باباً وفي الثالث ثلاثين باباً والرابع اثنين وعشرين باباً .

والذي نراه أنه قد التزم في كل باب من أبوابه منهاجاً واضحاً، حيث أنه جعل في صدر كل باب أسئلة وجعل أجوبتها فصولاً، وقد اتبع ذلك في جميع كتابه إلا باباً واحداً، وهو باب العدد وقد نبه على ذلك".

هذا بالنسبة للكتاب بشكل عام، وهو المنهج عينه الذي اتبعه في القضايا الصوتية والصرفية في أغلبها فمثلاً في باب ذكر الحروف، يقول: "ولك فيه ثلاثة أسئلة: الأول في كمية عددها، والثاني في معرفة مخارجها، والثالث: في كيفية قسمتها على اختلاف المعاني .

ويمكن أن نستثني ثلاثة أبواب لم يتبع فيها هذا المنهج، حيث لم يطرح أسئلة وهي باب قسمة التصريف وباب معاني التصريف وباب أحكام القراءة .

أما ملامح هذا المنهج فيمكن أن أعرض له من خلال مجموعة من القواعد التي اختطها الحيدرة لنفسه ومن هذه الملامح :

1- مهد الحيدرة للموضوعات الصوتية والصرفية، إذ بدأ الحديث عن الأصوات المفردة ومخارجها وصفاتها، ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن الصوت في سياقه التركيبي مثل: الإبدال والإعلال والإدغام والهمز وأحكام القراءة والإمالة في بابي قسمة التصريف ومعاني التصريف.

أما الموضوعات الصرفية فإنه على الرغم من إفراده لها كتاباً خاصاً لمعالجتها في آخر مؤلفه ، وعلى الرغم من تفريقه بين الإعراب والصرف إلا أننا نجد أن بعضاً من مباحث التصريف جاءت متفرقة على كتبه الأربعة، إذ جاءت الأفعال وأبنيتها والتنثية والجموع في كتاب الأصول، كما جاءت الأفعال اللازمة والمتعدية في كتابه العامل والمعمول، وجاء النسب والتصغير في كتابه الفروع.

كما أغفل الحيدرة في كتابه التصريف المباحث الصرفية التالية: أبنية الفعل المزيد ومعاني الزيادة واسمي الزمان والمكان واسم الآلة، واقتصر في بعض المباحث الصرفية على جانبها الإعرابية من مثل: المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبه وأفعال التفضيل .

2-عالج الحيدرة مادته بعرضه للقاعدة العامة أولاً، ثم ينتقل للتفريعات وبعد ذلك يمثل لكل قاعدة من القواعد التي قررها، مورداً ما اختلف فيه أو ما كان منها لغة أو ما عليه الرواية أو ما جاءت به القراءة، أو كان منه معتلاً، أو ما سمع فيه، فمثلاً يقول في باب أبنية الأفعال: "والأفعال صحيحةا ومعتلها لا تخلو أن تكون ثلاثية أو رباعية فالثلاثي ثلاثة أوزان: فَعَلَ- بضم العين- وفَعَلَ- بكسرهما- وفَعَلَ- بفتحها- فما انضمت عينه في الماضي انضمت في المستقبل مثل: ظَرْفَ يَظْرُفُ، وما انكسرت عينه في الماضي انفتحت في المستقبل مثل: عَلِمَ يَعْلَمُ، لا يختلف شيء من ذلك إلا في أربعة أفعالٍ من الصحيح فمنهم من كسرهما في المستقبل، ومنهم من فتحها على الأصل، وهي حسبَ وبئسَ وبئسَ ونعمَ فقالوا: في مستقبلها يَحْسَبُ ويَحْسَبُ ويَبئسُ ويَبئسُ ويَبئسُ ويَبئسُ وَيَنعَمُ وَيَنعَمُ وعليها الرواية :

وَكُومٌ تَنعَمُ الأَضْيَافَ عَيْنًا وَتُصنِحُ في مباركها ثقلاً

ومنهم من يقول تنعم بالفتح، والقراءة " أَيْحَسَبُ الإنسانُ " (القيامة 3، 36) هذا من الصحيح، ومن المعتل ثمانية أفعالٍ: على فَعَلَ يَفْعَلُ بكسرهما جميعاً وهي: وَلِي يَلِي

وَرِثَ يَرِثُ، وورِمَ يَرِمُ، ووثِقَ يَثِقُ، ووفِقَ يَفِيقُ، وومقَ يَمِيقُ ووجِمَ يَجِمُ، ووريَ يَري، وورِعَ يَرِعُ، ولم يُسمع فيها الفتح .

وهناك الشواهد القرآنية والقراءات حيث يستشهد بها كثيراً وخاصة إذ علمنا أنه قد أفرد للقراءة أبواباً ذكراً تسعة وعشرين نوعاً منها، وعلى الرغم من إيجازه لأبواب القراءة إلا أنه يعد ما ذكره من آيات استشهد بها في الموضوعات الصرفية والصوتية جهداً ينتفع منه القارئ، ففي باب الوقف قال: " ومنهم من يعوّض ألفاً في النصب لخفته، ولا يعوّض في الرفع والجر شيئاً لتقلهما " وعده أحسن المذاهب وقال: " ومنهم من يعوّض ألفاً في النصب ويروم الحركة في الرفع فيشير إليها بنفس ضعيف حرصاً على البيان، ويسمعه الجليس المصاقب وقد قرئ به في القرآن في مثل قوله تعالى: "قُلْ هو الله أحدٌ " (الإخلاص 1).

أما الأحاديث النبوية فقد استشهد بها في ثلاثة مواضع: في ياء النسب: " نبيكم تمرّي لَبَيّ "، وفي باب الهمز: " لاتنبر اسمي، وفي باب جمع المؤنث السالم: " ليس في الخضروات صدقة " .

أما استشهاده بالشعر فكثير، فقد استشهد لشاعرة واحدة وهي: عبقة بنت عقار الجُريسيّة وأنشد لعالم من علماء العربية وهو: ابن خالوية، وقد استشهد لبعض المتأخرين أمثال: المنتبي وعلي بن الجهم والفرزدق والكميت، ومعظم الشعر الذي استشهد به يعود إلى الفترة الجاهلية وعصر الإسلام.

3- وقد استشهد الحيدرة بآراء شيخه أو بعض فصحاء العرب- فالحيدرة كسابقه يذكر آراء النحاة - فكان اعتماده الأول على شيخه أبي السعود بن الفتح، حيث قال: " وإنما أخذت بعضها عن شيخي أديب الأدباء، أبي السعود بن الفتح - تولى الله مكافأته - معنىً أو لفظاً).

ومما يذكره لفصحاء العرب قوله في باب جمع المؤنث السالم أن الكسرة علامة لنصبه وجره لأنها عنده أخت الياء، ولكن قال: " وقلنا غالباً احترازاً من لفظة واحدة رواها الخليل عن العرب وهي قولهم رأيت بناتك بالفتح لكثرة الاستعمال

(الحيدرة، كشف المشكل 196)، وقد ذكر كذلك في باب الأفعال التي لا تتصرف بأن الفراء يقول: "إن نِعَمَ وبئسَ اسمان ودليله على ذلك " بدخول حروف الجر عليها في قول بعض العرب: " لبئستُ البنتُ بنعمَ المولود نصرتهُ بكاء وبرُّها صدقة، وقول الآخر: نعم السير على بئس العير".

أما النحاة الذين اعتمد عليهم في كتابه فمنهم: أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه والأخفش والأصمعي وابن السراج والفارسي وثعلب وابن جني وطاهر ابن أحمد.

ويلاحظ أحياناً: أن الحيدرة لم يصرح بأسماء النحاة الذين أخذ عنهم في بعض مسائله مكتفياً بقوله: وعدّها بعض النحويين، ومن النحويين، وروى عن بعض أهل النحو، ويجمعها قولهم، وأكثر النحويين لايجزه، فأما المستعمل من كلام النحويين وبعضهم لا يجزه".

4- ميله إلى الاختصار وإعراضه عن التفصيلات، وعدم استيفاء الشرح إذ يقول في معرض حديثه عن الجموع: " وأوزان الجموع كثيرة وإنما قصدنا لأكثرها استعمالاً وأعرضنا عن شواذها للاختصار إذ أشار إلى أكثرها استعمالاً دون ذكرها وهو السبب الذي كان وراء انتقاد ياقوت له في معجمه عندما ترجم له، وذكر الأبيات التي جمع فيها أوزان جمع التكسير، قال ياقوت: " قلت: هذا عجيب ممن صنّف كتاباً كبيراً في النحو يقول: جمع المكثر أربعة أوزان، وهي على نحو من خمسين وزناً (الحموي، 245/13) وأضاف محقق معجم الأدباء في الحاشية: "فقد كنت أود أن أورد على الحيدرة ولكن ياقوت كفانا ذلك على أنني لا أميل إلى مثل هذا الطريق في إفهام القواعد" (الحموي، 246/13).

وربما كان السبب في إعراضه عن التفصيلات، وعدم استيفاء الشرح هو أنه يحيل في بعض الأبواب إلى كتابه (المباني والمعاني في القرآن الكريم) فمثلاً يقول في باب أحكام القراءة: " وهذا علم واسع، ليس هذا موضع استيفاء شرحه، وإنما أردنا ألا نخلي كتابنا منه، وسترى -إن شاء- الله بياناً جامعاً، في كتابنا الموسوم بكتاب

المباني والمعاني في القرآن الكريم. وسبب آخر ذكره الحيدرة حمله على الاختصار والإيجاز في كتابه وهو أنه أراد أن يبتعد عن الإطالة وأنه اقتصره على مما يليق بالمتأدب معرفته، وتجنبُ الجهل بالعربية، إذ يقول: "وأوردنا منها- ها هنا - ما يليق بكتابنا هذا ذكره ولا يحسن بالمتأدب جهله كما نرجو أن يكون فيه كفاية عن الإطالة ودلالة تنفي الجهالة"

5- ويظهر موقفه من أقوال العامة حيث ردَّ على لحن العامة ووضع مخالفتهم للفصحى في أصواتها و صيغها وتراكيبها ودلالاتها للألفاظ، و لعل ما يهمننا هنا جانبي الصوت و الصيغ- ففي باب التصغير يقول: "أما قول العامة اللتيا-بضم اللام- في تصغير التي فخطأ مكشوف، وقال: "في التصغير لا يجوز مُصَيِّحاً ولا مُفَيِّحاً ولا سُرِّيَّال ولا سُرِّيَّال كما تقول العامة" والذي أوجبه في تصغير ما ذكره قال: "وَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَقُولَ: مُصَيِّحٌ وَمُفَيِّحٌ وَسُرِّيَّبِل. وقال أيضاً: "فإن أمرت قلت: ادعوا وارعياء ولم تقل: ادعيا ولا قد دعيا فيكون من لحن العامة، وهذا الفعل له حكم واحد في ثلاث حالات ، وهو إبقاء الواو والياء على أصلها في الماضي والاستقبال والأمر. وقال: "والعامة تقول ادعوهم وارمؤهم، تفتح ما قبل واو الضمير و هذا من اللحن الفحيش "وقال أيضاً: "وتقول في المستقبل يَرْمِينِ وَيَدْعُونِ، ولا تقل: يَدْعِينِ فذلك لحن " وفي الفعل المتصل بالضمير قال : "وإنما أوسعت لك التمثيل في هذا الفصل لأنه موضع تهافت فيه العامة . وفي فصل الإبدال قال أيضاً: "والعامة تفسده بأن تبديل أحد الحرفين ياء أو ألفاً فنقول: مَرِيَّتْ وَمَرَاتٍ وَعَمِيَّتْ وَخَصَاتٍ ، وكل ذلك فاسد، وإبدال الياء أقرب على ضعفه لأن من العرب من يقلب أحد الحرفين المثليين ياء، قال الشاعر :

ولكنَّ العنَّاقَ مِنَ المَطَايَا حَسِينِ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شَوْشُ

6- أما العلل فنجد الحيدرة يعلل بعض الظواهر الصوتية والصرفية، وهذه العلل في عمومها- عنده- ذات منطلقات صوتية وذلك كتعليله إبدال الهمزة من الهاء لما

تتصف به الهمزة من القوة و الشدة إذ يقول: " و قالوا ماء و الأصل ماء فأبدلوا من الهاء حرفاً جلدأ ليقوى الاعتماد عليه .

و كقوله في النسب: " و روى بعضهم عن العرب إبليّ بفتح الباء استتقالاً لتوالي الكسرات " وأكثر ما نجد التعليل الصوتي في باب الإدغام فمثلاً يقول عن وجوب الإدغام وعدم جواز الإظهار: "فهو كل موضع تحرك فيه الحرفان جميعاً في إعراب أو بناء فإنه يجب تسكين الأول و إدغامه في الثاني ؛ لأن حرفاً لا يدغم حتى يسكن كما لا يدغم في حرف حتى يحرك، وذلك مثل الفعل الماضي مثل: خَطَّ و دَقَّ و مَرَّ، لأن الماضي مبني على الفتح.

كما نجد تعليلاً معنوياً ذات منطقات دلالية ؛ وذلك للتفريق بين المعاني، حيث إن المعنى هو الذي يؤدي إلى حدوث تغيير في الصيغ، وذلك كقوله في النسب: " وإلى أمس إمسيّ بكسر الهمز، وإلى مصرُ المعروفة مصريّ بفتح الميم_ فرقاً بينها و بين ما نُسب إلى مصرٍ من الأمصار، فإنه يقال فيه مصريّ بكسر الميم " فتغير الصيغ هنا نتيجة علة أمن اللبس.

7--ويقترب الحيدرة في منهجه من المنهج الوصفي التفسيري، فهو يصف الظاهرة اللغوية كما هي محاولاً تفسيرها وتعليلها، كما يتعرض للهجات العربية كلهجة تميم وأهل الحجاز وطئ وأهل نجد والسراة وأهل تهام.

ويتمثل إصداره للأحكام في بعض المواضع بتعابير منها: وهذا مقصور على السماع والأول أجود، و قلنا غالباً، فهو خطأ مكشوف، فمن أثبتها مع الوقف أخطأ، وهو ضعيف جداً، و أكثر النحويين لا يجيزه، أجودهما القلب، والحذف لا يكون إلا في المرفوع، وهذه الحروف في مواضع مخصوصة .

الخاتمة

خلصت الدراسة لجوانب من الدرس الصوتي والصرفي عند الحيدرة إلى مجموعة من النتائج وهي:

- اتبع الحيدرة منهج الخليل في ترتيب أصوات العربية تبعاً لمخارجها، بدءاً بالحلق وانتهاءً بالشفة، وكذلك اتبعه في عدد مخارجها فهي عند كليهما ثمانية مخارج مبتدئاً بالحلق ومنتهياً بالشفتين، وأما الألف والواو والياء فقال لا حيز لها.

- اختلفت الحيدرة مع المحدثين في بعض صفات الأصوات، فقد عدّ صوت الضاد رخواً في حين عدّه المحدثون شديداً كغيره من علماء العربية القدماء، واختلف أيضاً في صوت الكاف حيث عدّه رخواً في حين عدّه المحدثون شديداً.

- لم يذكر الحيدرة الأصوات المتوسطة على الرغم من أن علماء العربية القدماء عدوها ثمانية أصوات جمعت في "لم يرو عننا" و يعود ذلك إلى سببين : أولها : اختلاف القدماء في عدّ هذه الأصوات، ثانيها أن هذه الأصوات المختلف فيها هي في الأصل أصوات شديدة ثم تحولت إلى أصوات رخوة بسبب ما يجاورها من الأصوات الرخوة.

- يتفق الحيدرة مع القدماء في تعليقه تسمية أصوات الصفير، إذ يظهر الصوت عنده معها مستنداً نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذه الأصوات أثناء نطقها، فتخرج وكأنه يصفر بها، كما يتفق الحيدرة مع ما يقوله علماء اللغة المحدثين في حديثه عن انطباق اللسان على الحنك الأعلى في الإطباق، لكنه أغفل تقرر وسط اللسان معها- كما أغفله القدماء- مما يترتب عليه اتساع الفراغ بين وسط اللسان والحنك الأعلى، وبالتالي يعمل على تغليظ الصوت وتفخيمه .

- أطلق الحيدرة صفة الأجلد على الهمزة في حين أطلق المازني هذه الصفة على صوت التاء لما يحتاجان إليه عند نطقهما من القوة و الشدة و حصر الصوت ولما يتطلبان من جهد من الناطق في إيضاحهما، كما أن أصوات العلة غير

جلدة لما يحدث لها من تغيير و زوال، وإذا أبدلت من الهمزة صوت علة أصبحت الهمزة صوتاً غير جلد.

- يعد الإبدال عند الحيدرة نوعاً من المماثلة الصوتية، حيث إن الصوت يبدل بصوت آخر نتيجة تأثرة بصوت يسبقه أو يلحقه، كما يذكر مسوعاً آخر، وهو التخلص من الثقل والميل نحو السهولة والتيسير، كما في إبدال أحد الحرفين المثليين ياءً .

- خص الحيدرة النبر بالهمزة كما خصه القدماء بالهمزة، إذ هو ضغط المتكلم على الحرف، فالنبر يعبر به عن الهمز وما يصاحبها من ضغط لتخرج محققة .

- لا تقتصر الإمالة على الأسماء والأفعال بل تتجاوزهما لتشمل الحروف لكتابتها بالياء، أما ما لم يكتب بالياء فإنه لا يمال.

1- يشمل الإدغام عند الحيدرة مجموعة من العمليات الصوتية، وهي: قلب للحرف الأول حتى يماثل الحرف الثاني في إدغامهما، فهما كالحرف الواحد، وليس حرفاً واحداً لما يمتاز به من التضعيف، كما أن نطق الصوتين يأتي من نقطة مخرجية واحدة، وعملية نطقية واحدة فيرتفع بهما اللسان وينحط بهما دفعة واحدة، وهو ما عبر عنه الحيدرة بقوله "ينبو اللسان عنهما نبوة واحدة".

1- الوقف عند الحيدرة قسمان : ما يكون بسبب التنفس، ويسقط منه الإعراب والتوين، وما يكون بسبب انتهاء العبارة، ويعتمد في ذلك على إتمام المعنى وعلاقة ذلك بالقاعدة النحوية، إذ جيء به للفروق بين المعاني المختلفة.

1- الوقف بالإسكان قد جاء نتيجة إغلاق المقطع المفتوح، حيث أغلق بإسكان الحرف الأخير، وهو من باب السهولة و التيسير و الاقتصاد في الجهد العضلي.

1- الوقف بالتضعيف جاء لغايتين: صوتية حيث تميل العربية إلى إقفال المقطع بعدة طرق منها التضعيف، ودلالية وهي لغاية التأكيد و المبالغة، وأكثر ما يكون التضعيف عند الحيدرة مع المنصوب لأن أكثر الشعر روي بالنصب .

14- قصر الحيدرة مواضع الروم و الإشمام على الرفع و الجر، أما المنصوب فيعوض ألفاً فيه، و يفتح في المجرور، أما عند سيبويه فمواضع الروم في الحالات الإعرابية الثلاثة في الرفع و النصب و الجر، والإشمام عنده لا يكون إلا في الرفع لأن تدوير الشفتين إشارة إلى الضمة و ليست إلى الكسرة أو الفتحة.

15- إن تحديد مفهوم التصريف عنده عام، إذ يشمل على تغيير الكلمة عن أصل وضعها بتحويلها إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني، وهي أن المعنى يتطلب ذلك اللفظ، وما يجري له من تنوع و تغيير، وأن اللغة لجأت إليه توسعاً لإغنائها بالصيغ والمفردات، وطلباً للخفة كما هو في تخفيف الهمزة والإبدال والإدغام والقلب و الحذف وغيرها، أما ما أطلق عليه العلماء بالتصريف الخاص وهو مسائل التدريب فلم يأبه به الحيدرة.

16- أبنية الثلاثي المجرد عند الحيدرة خمسة وهي: فَعَلَ يَفْعُلُ، مثل: ظَرَفَ يَظْرُفُ ويكون لازماً، وفَعِلَ يَفْعَلُ مثل: عِلِمَ يَعْلَمُ، و يأتي لازماً ومتعدياً، وقد خرجت أفعال عن ذلك من الصحيح فجاءت على يَفْعَلِ و حصرها بأربعة أفعال، وخرجت كذلك من المعتل ثمانية أفعال، فجاءت على وزن يَفْعَلِ - بكسرهما جميعاً - ويمكن أن نعدهما شاذين عنده، أما بناء فَعَلَ فيأتي على ثلاثة أضرب لخفة الفتحة وكثرة استعمالها، وهي فَعَلَ يَفْعُلُ وفَعَلَ يَفْعَلِ وفَعَلَ يَفْعَلُ وهذا خاص بما لامه أو عينه حرفاً حلقياً.

17- انفرد الحيدرة بمصطلحين جديدين لم يذكرهما علماء الصرف في أقسام الفعل من حيث الصحة و الاعتلال، إذ حلَّ مصطلح الرأس عنده محل المصطلح المتعارف عليه عند علماء الصرف وهو المثال للزوم حرف العلة بداية (رأس) الكلمة، وحل الأعجز محل مصطلح الناقص للزوم حرف العلة عجز الكلمة، و يظهر فيهما مدى تأثر المصطلح عنده بالأصل اللغوي.

قائمة المراجع

- ابن الجزري، محمد بن محمد، (1980). النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية، بيروت .
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1985). الكافية في النحو، شرحه الشيخ رضي الدين الاسترلابادي، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن خالوية (1985). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار و مكتبة الهلال بيروت، لبنان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2002). البيان في شرح اللمع، دراسة وتحقيق علاء الدين حموية، ط 1، دار عمار، عمان.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (2001). التصريف الملوكي، تحقيق وتقديم البدر اوي زهران، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1987). الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط3 الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1985). سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1386). المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة احياء التراث الإسلامي، القاهرة
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954). المنصف لكتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، ط1، إحياء التراث، القاهرة.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، (1988). الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتيلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن السكيت، يعقوب بن يوسف، (1978). الإبدال، تقديم وتحقيق حسين محمد شرف مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية القاهرة.

ابن الطحان، أبو الأصبع السماتي (1991). مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق محمد يعقوب تركستاني، ط2، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

ابن العبد، طرفة (1953). الديوان، تحقيق و شرح كرم البستاني، مكتبة صادر بيروت

ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح.
ابن عصفور، علي بن مؤمن، (1987). المتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، دار المعرفة، بيروت، و مكتبة لبنان ناشرون، لبنان .

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (1965). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط14 مطبعة السعادة، مصر.

ابن فارس، أحمد (1964). الصاحبي في فقه اللغة و سنن العربية في كلامها، تحقيق و تقديم مصطفى الشوبمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (1966). الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر.

ابن مالك، جمال الدين (2000). شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مجاهد، (1400). كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة .

ابن الناظم، محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية بيروت

ابن هشام، جمال الدين (1963). شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط11، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- ابن هشام، جمال الدين (1964). مغني اللبيب، حققه مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط1، دار الفكر، دمشق.
- ابن يعيش، موفق الدين (1973). شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط1، المكتبة العربية، حلب.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، (1990). البحر المحيط، ط2، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- أبو جناح، صاحب (1988). الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة
- أبو جناح، صاحب (1985). الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري، منشورات مركز الدراسات الخليج العربي، البصرة.
- الاتحاد الإمامي للمجامع العلمية (1988). المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، رتبته ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أري، و ونسك، دار الدعوة استنبول.
- الأصفهاني، أبو الفرج (1983). كتاب الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فرّاج، الدار التونسية للنشر، تونس.
- الأعشى، ميمون بن قيس (1950). الديوان، شرح محمد حسين، المطبعة النموذجية مصر
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (1957). أسرار العربية، تحقيق محمد سعيد البيطار، دار الترقى، دمشق .
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (1982). الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار الجبل، بيروت .
- الألوسي، محمود شكري (1998). الضرائر و ما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه محمد بهجة الأثري، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم (1961). الأصوات اللغوية، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم، (1978) في اللهجات العربية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة .
أنيس، إبراهيم (1966). القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي
القاهرة.

أنيس، إبراهيم(1975). من أسرار اللغة، ط5، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
بابشاذ، طاهر بن أحمد (1977). شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، ط1
بغداد.

بشر، كمال (1980). علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعرفة، القاهرة.
الحديثي، خديجة (1965). أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، منشورات مكتبة
النهضة، بغداد.

حسان، تمام(1979). اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة.

حسان، تمام (1979). مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء .
الحملاوي، أحمد (1991). شذا العرف في فن الصرف، ط1، مؤسسة البلاغ بيروت
لبنان

الحموي، ياقوت (1955) . معجم البلدان، دار صادر، بيروت
الحيدرة، علي بن سليمان (2002). كشف المشكل في النحو، دراسة وتحقيق هادي
عطية مطر الهلالي، ط1، دار عمار، عمان

خليفة، حاجي(الملا كاتب الجلي)،(1982). كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون
دار الفكر، بيروت.

الخليل، عبد القادر مرعي (1994). ظاهرة كراهية توالي الأمثال في العربية، مؤتة
للبحوث و الدراسات 115 المجد التاسع، العدد الأول نيسان.

الخليل، عبد القادر مرعي (1993). المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في
ضوء علم اللغة المعاصر، ط1، منشورات جامعة مؤتة.

الجاربردي (1984). مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، ط3، عالم الكتب بيروت.

جان، كانتينو (1996). دروس في علم أصوات العربية، نقله إلى العربية وذيله بمعجم صوتي صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية تونس.

الجبوري، مي فاضل (2000). القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الجوهرى، إسماعيل بن حماد (1984). الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، دار العلم للملايين، بيروت.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (1966). كتاب التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه أوتو يرتزل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الذبياني، الشابغة (1993). الديوان، تحقيق وشرح علي فاعوري، ط1، دار الفكر العربي، بيروت.

الزراري، عبد الودود (1985). مدخل إلى علم التجويد، ط1، الوكالة العربية للتوزيع والنشر، الزرقاء.

الزركلي، خير الدين (1984). الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين، ط6، دار العلم للملايين، بيروت.

السامرائي، إبراهيم (1983). الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ستيتية، سمير (1414). تحليل الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير مقرئ مكة لمكرمة مجلة جامعة أم القرى، العدد 9.

سقال، ديزيرة (1996). الصرف و علم الاصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن بحر (1991). الكتاب، ط1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

- السيرافي، أبو سعيد السيراف (1986). شرح كتاب سيبويه، حققه وعلق حواشيه رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين (1979). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط2، دار الفكر، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين (1986). المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتحقيق محمد جاد المولى بك و آخرون، المكتبة العصرية، بيروت .
- السيوطي، جلال الدين (1980). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- شاهين، عبد الصبور (1980). المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الشامي، أحمد محمد (1978). تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي، ط1، دار النفائس، بيروت.
- الشايب، فوزي (1989-1988). تأملات في ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت الحوليات \ العاشرة \ الرسالة الثانية والستون.
- الصالح، صبحي (1978). دراسات في فقه اللغة العربية، ط7، دار العلم للملايين بيروت.
- الصيغ، عبد العزيز (2000). المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق.
- عباس، حسن، النحو الوافي، ط5، دار المعارف، مصر.
- عبد الباقي، ضاحي (1985). لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة .
- عبد التواب، رمضان (1967). لحن العامة والتطور اللغوي، ط1، القاهرة
- عبد التواب، رمضان (1985). المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط2 مكتبة الخانجي، القاهرة .

- عبد الجليل، عبد القادر (1998). الأصوات اللغوية، ط1، دار صفاء، عمان.
- عبد الجليل، عبد القادر (1998). علم الصرف الصوتي، ط1، دار أزمنة، عمان.
- عمر، أحمد مختار (1985). دراسة الصوت اللغوي، ط3، عالم الكتب، القاهرة.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1983). المقصور والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني عارضه بنسخة جديد وزاد في حواشيه عبد الآله بنهان ومحمد خير البقاعي، دار قتيبة.
- الفرزدق، همام بن غالب (1962). الديوان، ط2، جمع وتحقيق عبد الله الصاوي دار صادر، بيروت.
- الفضلي، عبد الهادي (1983). مختصر الصرف، ط3، دار الشروق، جدة.
- القالبي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1926). الأمالي، ط2، دار الكتب المصرية القاهرة .
- القيس، امرؤ (1958). الديوان، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر.
- القيسي، مكى بن أبي طالب (1984). الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة تحقيق أحمد حسن الزييات، ط2، دار عمار، عمان .
- القيسي، مكى بن أبي طالب (1987). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كحالة، عمر رضا (1993). معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية، ط1 مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الكلاك، إدريس عبد الحميد (1981). نظرات في علم التجويد، ط1، دار عمار عمان.
- كناعنه، عبد الله محمد (1997). أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية دراسة لغوية، ط1، وزارة الثقافة، عمان
- ليبيد بن ربيعة (984). الديوان، تحقيق وشرح إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت.

- المتنبي، أحمد بن الحسين (1997). شرح ديوان المتنبي، تهذيب يحيى الشامي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة .
- المرزباني، أبو عبيد الله محمد بن عمران (1991). معجم الشعراء (صححه وعلق عليه ف .كر نكو، ط1، دار الجيل، بيروت.
- المرزوقي، أبو علي أحمد بن حمد (1998). شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط2، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة.
- النعمي، حسام (1980). الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد بغداد.
- نور الدين، عصام (1982). أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.
- نور الدين، عصام (1984). الفعل والزمن، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت.
- انوجيه، عبد السلام بن عباس (1999). أعلام المؤلفين الزيدية، ط1، مؤسسة الإمام زيد بن علي للثقافية، عمان.
- الوشاء، أبو الطيب (1979). الممدود المقصور، حفظه وقدم له وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخابخي، القاهرة.
- ياقوت، أحمد سليمان (1989). الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.